تقرير النصف الأول للعام ٢٠٠٧ حول

الحريات الإعلامية في البلدان العربية

تقرير النصف الأول للعام ٢٠٠٧ حول
الحريات الإعلامية في البلدان العربية

ضمن استعداداته وتحضيراته لإنجاز تقريره السنوي الثالث حول الحريات الإعلامية في العالم العربي، يطلق مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان هذا التقرير الذي يمثل النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٧ عن الأشهر الست الأولى حول الحريات الإعلامية في المنطقة العربية.

وتمت عملية إخراج هذا التقرير وتصديره للنشر بعد مراقبة ورصد أبرز الانتهاكات التي وقعت على الصحافة ووسائل الإعلام سواء العربية أو الأجنبية داخل بلدان العالم العربي.

واعتمد هذا التقرير على منهاج عام لرصد وأرشفة قضايا انتهاكات الحريات الإعلامية بحيث ركز على نوعية الانتهاكات وطبيعتها والمحيط الجغرافي والسياسي الذي أدى إلى وجودها، إلا أنه تم التركيز على التفاصيل في الكثير من روايات انتهاكات الحريات الإعلامية وذلك لإشباع الراغبين بدراسة الحريات الإعلامية في العالم العربي والنظر إلى نوعية وخصوصية القضايا التي قد تختلف من بلد عربي لآخر.

وتم تغطية الغلاف العام للحريات الإعلامية لكل دولة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٧، من أجل تغطية أكثر مصداقية وحيادية للمعلومات، حيث تمت مراجعة غالبية التقارير سواء المحلية العربية أو الأجنبية والتي تحدثت عن بعض مواقع وقضايا الحريات الإعلامية في العالم العربي.

ونتيجة الحاجة التي يشعر بها مركز عمان بمتابعة قضايا وإشكاليات الحريات الإعلامية في العالم العربي اعتزم البرنامج على إنتاج هذا التقرير للنصف الأول من العام الحالي وذلك لإتاحة الفرصة أمام المنظمات العربية والدولية والرأي العام والحكومات العربية والحقوقيين والإعلاميين والمتابعين في هذا الشأن النظر بالتطورات العامة على صعيد الحريات الإعلامية والدفع باتجاه تحسين أوضاع الحريات الإعلامية وتطوير قوانين ديمقراطية من الممكن استثمارها، إضافة إلى مكافحة والقضاء على العوامل والأطر التي تشكل عائقاً أمام هذه الحريات في العالم العربي.

وحاول التقرير الاقتراب إلى تصنيف محدد بالنسبة لحال الحريات الإعلامية في العراق وفلسطين حيث تقع أكثر الانتهاكات مأساوية نتيجة الواقع السياسي في هاتين الدولتين.

وحيث اختصر التقرير في بدايته نوعية الانتهاكات وعددها في كل دولة عربية، حاول في نسخته التجريبية هذه تحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي شكلت وأدت لانتهاك الحريات الإعلامية في المنطقة.

وإننا في مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان حاولنا إصدار نسخة للحريات الإعلامية في العالم العربي، نوجه الدعوة لكافة المهتمين والمراقبين لإبداء ملاحظاتهم وآراءهم حول هذا الجهد المتواضع وذلك لتطوير التقرير وتفادي الأخطاء التي قد يقع بها.

الفهرس

نتائج التقرير ٤
بعض الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي شكلت انتهاكاً للحريات الإعلامية ٥
الأردن ٨
الإمارات ١٤
البحرين ١٥
الجزائر ١٨
جيبوتي ١٩
السعودية ١٩
السودان ٢١
الصومال ٢٤
تونس ٢٦
اليمن ٣١
سوريا ٣٩
فلسطين ٤١
العراق ٥٧
ليبيا ٦٩
لبنان ٧٠
مصر ٧٢
المغرب ٧٧
موريتانيا ٨٠
المصادر ٨٢

نتائج التقرير

الدولة	إعتقال وتوقيف	منع وحجب	إعتداء ومضايقات	مصادرة وإغلاق	تهديد	غرامات	سجن	استدعاء
الأردن	٣	١	١	١				
البحرين	١	١						
الجزائر		١			١			
جيبوتي				١			١	
السودان	٦	٤				١		
الصومال	٤	٤		٢				
تونس		٣	٤	٢			٢	
اليمن	٢	٢	٦		٢		٢	٣
سوريا	٣	١			١		١	١
مصر	٤	٢	٢	١		١		
المغرب			١		٣	١		
موريتانيا			١				١	٤
المجموع	٢٣	١٩	١٥	٧	٧	٣	٧	٨

باستثناء فلسطين والعراق

فلسطين					
الإنتهاكات الإسرائيلية	إصابات	اعتقال	إطلاق نار	إعتداء	منع نشر
	٨	٦	٤	١٥	١
إنتهاكات المسلحين الفلسطينيين	إختطاف صحفيين أجانب	تهديد	قتل	إعتداء	إختطاف صحفيين فلسطينيين
	٣	٢	٢	١٥	٢
إنتهاكات السلطات				إعتداء	

الرسمية					
				٣	
العراق					
إعتداءات الجماعات المسلحة	إختطاف	قتل واغتيالات	إعتداء وتخريب	محاولة اغتيال	تهديد
	٩	٣٣	٦	٦	١
إعتداءات القوات الأجنبية	مداهمة	قتل	إغلاق	اعتقال	
	٢	٢	١	١	
إنتهاكات السلطات العراقية	توقيف	اعتداء	إغلاق	اعتقال	منع
	٢	٢	١	٥	١

بعض الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي شكلت انتهاكاً للحريات الإعلامية

الأردن:
- لم يتم إلغاء التوقيف و/أو اعتقال الصحفيين في قضايا المطبوعات على الرغم من الوعود السابقة.
- إقرار قانون الوصول إلى المعلومات كأول قانون من نوعه في الدول العربية.

الإمارات: **بقاء** إحتكار السلطات الرسمية لوسائل الإعلام.

البحرين:
- اتجاه الغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر.
- واقع العلاقة بين المعارضة والسلطات الرسمية.

الجزائر:
- مكافحة الإرهاب تؤثر على حرية الصحافة.
- مطاطية قانون "الذم والقدح والتشهير".

السعودية:
- إحكام السيطرة الرسمية على وسائل الإعلام.

السودان:
- إغلاق مؤقت للصحف وبقاء حبس الصحفيين.
- إستخدام قوانين غير دستورية.
- الوضع السياسي في السودان، خاصة ما يتعلق بملف أزمة دارفور والجماعات المسلحة.

الصومال: الظروف السياسية الحديثة وتشكيل حكومة جديدة ذات طابع طوارئي ومضايقات على الصحفيين.

تونس: انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وتكميم الصحافة المستقلة.

اليمن:
- سجن صحفيين، ووقف صحف عن الصدور

سوريا:
- الإنغلاق على القضايا الحقوقية الداخلية في البلاد نتيجة الظرف السياسي الخارجي.
- انفتاح خجول على حرية الصحافة.

فلسطين:
- تغطية الخلافات الداخلية بين حركتي فتح وحماس.
- تغطية المواجهات بين الجيش الإسرائيلي والمقامون الفلسطينيون.
- ترهيب الصحفيين والاعتداء عليهم من قبل سلطات الاحتلال، والسلطة الفلسطينية وحماس وميليشيات أخرى.
- منع تصوير ونقل الحقائق في عمليات المداهمات الإسرائيلية.

العراق:
- عدم توفير الأمن والحماية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية.
- المنع من تغطية بعض الأحداث التي لا ترغب الحكومة بنقلها.
- المنع من تغطية بعض الأحداث التي لا ترغب قوات الاحتلال الأجنبية بنقلها.
- هجوم الجماعات المسلحة مجهولة الهوية على كافة وسائل الإعلام في العراق.
- التفجيرات والمواجهات المسلحة بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن العراقية أو القوات الأجنبية.
- ضعف ملاحقة المعتدين على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية وفتح التحقيقات معهم.
- عدم السماح للصحفيين بالوصول وزيارة المواقع التي لا ترغب السلطات العراقية أو الأجنبية بالوصول إليها.
- التقييدات الحكومية على مبدأ تداول المعلومات.

ليبيا:
- احتكار الحكومة لوسائل الإعلام.
- التعتيم على المطالبات الحقوقية وقضايا حقوق الإنسان.

لبنان:

- المواجهة بين قوى المعارضة والحكومة.
- إشكالية احترام الرأي والرأي الآخر.
- أحداث العنف في أكثر من منطقة في لبنان.

مصر:

- القيود على نقل وتداول المعلومات.
- التعتيم على المطالبات الحقوقية وقضايا حقوق الإنسان.
- عدم تطبيق مبدأ إلغاء حبس الصحفيين وزيادة الغرامات إلى أرقام فلكية.
- سلطة رجال الأعمال والسياسة.

المغرب:

- اعتداءات ومضايقات البوليس السياسي.
- التعتيم على المطالبات الحقوقية وقضايا حقوق الإنسان.

موريتانيا:

- تحسن ملحوظ في حرية الصحافة مع الحاجة لقانون جديد للصحافة.

الأردن

الغلاف العام للحريات الإعلامية في الأردن خلال النصف الأول ٢٠٠٧

أبـرز ما شهدته ساحة الحريات الإعلامية في الأردن هي الحملة التي خاضها الصحافيون الأردنيون ضد إقرار مشروعي قانوني المطبوعات والنشر وضمان حق الحصول على المعلومات اللذان تضمنا قبل الشروع بإقرارهما بنوداً تسمح بمعاقبة الصحفيين بالسجن والتوقيف في قضايا النشر.

وخاض الصحفيون مواجهة مع الحكومة ومجلس النواب تمثلت بحملة واسعة ساهم في إطلاقها وتمويلها عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية إلى جانب عدد كبير من الصحفيين والمؤسسات الإعلامية المحلية.

وأكد نقيب الصحافيين الأردنيين "طارق المومني"، وجود مؤشرات قوية تدلّل أن عام ٢٠٠٧ سيشهد تراجعًا في الحريات الصحافية بالأردن، مشيراً إلى إبقاء البرلمان على مادة تسمح بتوقيف وحبس الصحافيين في أكثر من ٢٠ قانوناً.

وأشار المومني إلى أن تراجع الحريات ترافق مع فشل النقابة في إقناع الحكومة والبرلمان بإلغاء المواد التي تسمح بتوقيف وحبس الصحافيين في أكثر من ٢٠ قانونًا، رغم إلغاء هذه العقوبة في قانون المطبوعات والنشر، الذي ينظم العمل الصحافي والمطبوعات والنشر في الأردن.

ورغم هذه الإخفاقات إلا أن هناك "نقاطًا إيجابية" في قانون المطبوعات الجديد مثل "إلغاء الرقابة المسبقة على الصحف، إلغاء تحديد رأس المال لتأسيس الصحف، والإبقاء على سرية المصادر، عدم إلزام الصحافي بالكشف عن مصادر أخباره، وتخفيض الغرامات في عقوبات القانون".

وفي إطار تعدد القوانين، راهن مراقبون على نجاح مطالبات مستثمرين يسعون لإنشاء مدينة إعلامية شاملة في الأردن بتوفر البيئة التشريعية المعززة للحريات الإعلامية، والانفتاح وحرية التعبير.

والمدينة الإعلامية في الأردن مملوكة للقطاع الخاص، تم إنشاؤها استنادا إلى قانون المناطق الحرة الذي يعطي أصحاب المؤسسة الإعلامية ملكية ١٠٠% لمؤسساتهم، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية، فضلاً عن الدعم التكنولوجي والإبداعي وتوفير آلاف الوظائف والملايين من الاستثمارات الخاصة.

على صعيد آخر، يسعى الوسط الصحافي في وضع تصوراته تجاه التعديلات التي تجب إضافتها إلى قانون نقابة الصحفيين، مدفوعا بالتطور الذي تشهده الساحة الإعلامية ومنها تأسيس العديد من محطات التلفزة والإذاعة الخاصة وظهور الصحافة الالكترونية.

وتتأرجح في الأفق أفكار عدة حيال الصورة التي يجب أن يكون عليها قانون نقابة الصحفيين لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته، بما يسهّل انتساب الصحافيين والإعلاميين إليها، وأبرزها إدراج تصنيف عضو نقابة كامل وآخر مشارك.

ولا يزال مراسلو وكالات الأنباء والتلفزة والصحافة العربية والأجنبية في الأردن محرومين من الانتساب للنقابة لأسباب تعود فقط إلى عدم ممارستهم المهنة في مؤسسات صحافية أردنية، مطالبين بتعديل القانون بما يسهل انتساب الصحافيين والإعلاميين العاملين مع مؤسسات إعلامية عربية وأجنبية في النقابة من دون اشتراط فترة تدريب محددة في مؤسسة صحافية أردنية.

وبلغ عدد رخص البث الإذاعي التي وافق مجلس الوزراء على منحها خلال العام الماضي بعد استكمالها لمتطلبات الترخيص، ١٤ محطة إذاعية للقطاع الخاص ثلاث منها فقط غير عاملة لغاية تاريخه، ومتوقع أن تبدأ بثها التجريبي خلال الربع الأول من العام الحالي، إضافة إلى تسع محطات للقطاع العام، وإعادة ترخيص أربع محطات إذاعية كانت عائدة لمؤسسة الإذاعة والتفلزيون، ليرتفع عدد رخص البث الإذاعي الممنوحة منذ العام ٢٠٠٣ حتى تاريخه إلى ٢٧ رخصة.

وفيما يتعلق بمنح رخص بث تلفزيوني فضائي عبر الأقمار الاصطناعية، تقدمت ثلاث شركات للحصول على رخص بث فضائي مقترحة استخدام بنية تحتية خاصة بها، حصلت واحدة منها فقط على رخصة.

ملف حبس وتوقيف الصحفيين

في السابع عشر من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧ أقرت لجنة التوجيه الوطني في البرلمان الأردني مشروع قانون المطبوعات والنشر الذي نص في احدى مواده على انه "مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة لا يجوز التوقيف أو صدور عقوبة الحبس نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير".

واعتبرت نقابة الصحافيين الأردنيين إقرار لجنة التوجيه الوطني مشروع القانون بالصيغة التي وردت من الحكومة، لا يلغي عقوبة التوقيف او الحبس في قضايا النشر.

وانتقد إعلاميون وناشطون في مجال الحريات العامة لجنة التوجيه الوطني النيابية لإقرارها مشروع قانون للمطبوعات والنشر لا ينص صراحة على حظر الحبس والتوقيف في قضايا المطبوعات والنشر.

وتركزت الانتقادات على مادة في المشروع تنص على أنه "مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة لا يجوز التوقيف أو صدور عقوبة الحبس نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير".

وقال نقيب الصحفيين طارق المومني ان بقاء المادة وفق هذه الصياغة "لا يلغي" عقوبة التوقيف او الحبس في قضايا النشر، ويسمح بالتالي بالتوقيف والحبس استنادا الى أكثر من ٢٠ قانونا تتعرض لقضايا النشر وابداء الرأي.

وكان مجلس نقابة الصحفيين رفض تعديلات تضمنها مشروع قانون المطبوعات والنشر وبالأخص ما يتعلق منها برفع سقف الغرامات الذي اعتبره "مبالغ فيه" في بعض القضايا.

واكد الناطق الرسمي باسم الحكومة ناصر جوده ان الحكومة تهدف من وراء ادخال هذه التعديلات الى "تعزيز الحريات الصحافية" والعمل على تنظيم هذا القطاع بشكل يمكنه من التميز في عصر اصبح الاعلام فيه صناعة.

وكان الملك وجه الحكومة إلى إعداد قانون مطبوعات عصري يلغي عقوبة توقيف او حبس الصحافي في قضايا النشر.

وقال نشطاء صحفيون أن إقرار مشروع قانون المطبوعات والنشر بالشكل الحالي لا يلغي عقوبة الحبس أو التوقيف في قضايا النشر، حيث ثبت من خلال التجربة العملية بأن الصحافي لا يوقف أو يحبس استناداً إلى قانون المطبوعات بل إلى قوانين أخرى تتعرض لقضايا النشر ومراعاة هذه القوانين في نص المادة يعني أن العقوبة باقية.

واشاروا الى ان المشروع الحالي وسع دائرة التجريم في قضايا النشر، حيث أضاف نصوصاً لم تكن موجودة في القانون المطبق حاليا الى جانب تغليظه للعقوبات المالية في بنود اخرى، ما يعني بالتالي حبس الصحافي في حال عدم تمكنه من دفع الغرامة.

إضافةً إلى أن التعديلات الأخرى التي أقرت على مشروع القانون أبقت على العقوبات المادية المغلظة رغم التخفيضات التي أجريت على بعض المواد مطالبين بأن تكون العقوبات المادية رمزية لأنها تذهب إلى خزينة الدولة وأن الأصل أن يطالب المتضرر بالتعويض المدني الذي هو حق له.

تجدر الإشارة إلى وجود ملاحظات عامة على القانون التي تتعدى السجن والتوقيف والعقوبات والتي لم يأخذ بها أيضاً وأبرزها التالي:

- مثول الصحفيين أمام نيابة ومحكمة أمن الدولة في بعض الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص محكمة أمن الدولة
- لا يمنع مشروع القانون المعدل المقدم من الحكومة محكمة أمن الدولة من نظر قضاياالمطبوعات والنشر لوجود نص المادة (٣) من قانون محكمة أمن الدولة الذي يجعل الاختصاص لها في العديد من قضايا المطبوعات والنشر وهذا يعني انه سيخضع لاجراءات النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة.

وكانت النصوص القانونية التي تضمنها مشروع القانون المعدل لقانون الصحافة والنشر للعام ٢٠٠٦ لقيت رفض الجسم الصحافي باعتبارها لم تنص صراحة على عدم حبس الصحافي أو توقيفه. اضافة الى اعتراضه على تشديد الغرامات المالية في القضايا ذات العلاقة بالمطبوعات والنشر.

وكانت لجنة التوجيه الوطني النيابية السابقة رفضت تعديلاً حكومياً في مشروع قانون الصحافة والنشر بـ"عدم التوقيف والحبس في قضايا المطبوعات والنشر والاستعاضة عنه بالغرامة المالية"، وأدخلت تعديلا بحبس مرتكبي جرائم المطبوعات حال صدور قرار قضائي قطعي.

وعبّر الصحفيون الأردنيون عن خيبة أملهم بعد إقرار البرلمان في ٢٨ فبراير/ شباط القانون الذي يبقي على حبس الصحفيين في جرائم المطبوعات والنشر.

وكان لافتا انسجام الموقف بين التيارات السياسية من الوسط والمعارضة مع التيارات المحافظة بمجلس النواب، على حد سواء، في الإبقاء على مادة قانونية تبقي على حبس الصحفيين في حال نشر ما يشتمل على تحقير أو قدح أو ذم إحدى الديانات أو الإساءة لأرباب الشرائع من الأنبياء بالكتابة أو بالرسم أو بالصورة أو بالرمز أو بأي وسيلة أخرى أو التي تشكل إهانة للشعور أو المعتقد الديني أو تعمل على إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية.

لكن المدخل الواسع لملاحقة الصحفيين جاء وفقا لما تراه أوساط صحفية من إقرار الحبس في حال "نشر ما يسيء لكرامة الأفراد وحرياتهم الشخصية أو ما يتضمن معلومات أو شائعات كاذبة بحقهم".

ومرر مجلس النواب الاردني ما هو اخطر من عقوبة الحبس والغرامات المالية باقراره بندا في القانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠١ المعدل لقانون العقوبات فالبند الثاني والذي اقره المجلس نصا حرفيا على منع الصحف والمطبوعات من نشر ما يسيء الى الوحدة الوطنية وحريات الاشخاص وكراماتهم والى هيبة الدولة وسمعتها وكرامتها، وعقوبة هذا البند الذي تم زج الصحافة فيه هو الاشغال الشاقة المؤقتة التي تتراوح عقوبتها بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة، وهو الأمر الذي يهدد حرية الصحافة تهديدا مباشرا بالمحاكمة امام المحاكم العسكرية المسؤولة عن محاسبة كل متهمي الارهاب.

ففي الاسباب الموجبة لهذا القانون الذي اقره النواب انه ونظرا لتوسع مفهوم العمل الارهابي وتعدد اساليب تنفيذه وعدم شمول احكامه لجميع حالات ووسائل الاعمال الارهابية فان الأمر بات يتطلب تعديل القانون لتشديد العقوبات على كل من يرتكب جرائم الارهاب لسد هذا النقص في قانون العقوبات الحالي وبصورة خاصة للاسباب التالية:
١ - توسيع نطاق مفهوم الاعتداء على أمن الدولة سواء كان فرديا او جماعيا وتجريم اعمال الخطف بقصد ابتزاز الجهات الرسمية والخاصة وتجريم اي اعمال تؤدي الى المساس بأمن الدولة الداخلي والخارجي.
٢ - منع الصحف والمطبوعات من نشر ما يسيء الى الوحدة الوطنية وحريات الاشخاص وكراماتهم والى هيبة الدولة وسمعتها وكرامتها.
٣ - اضافة الرسائل الالكترونية الى الرسائل والوسائل التي حظر القانون الحالي ارسالها وتوجيهها الى جلالة الملك بصورة تفيد او تؤدي الى المس بكرامته واخضاعها للعقوبة المنصوص عليها في القانون.
٤ - ملاحقة كل من يتقول او يفتري على جلالة الملك بقول او فعل لم يصدر عنه ذلك من يعمل على اذاعة ونشر ذلك بأي وسيلة بين الناس.
٥ - مجاراة التشريعات الحديثة في ملاحقة جرائم الارهاب وتفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الصادرة عن الجامعة العربية ومراعاة احكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الارهاب.

وبتاريخ ١٥ آذار/ مارس ألغت لجنة الشؤون التربوية والتعليمية والثقافية والاعلامية في مجلس الاعيان مادة حبس الصحافيين وفقا لقانون المطبوعات والنشر.

وشطبت اللجنة النص الوارد من قبل مجلس النواب على المادة ٣٠ /و /٢ التي تقول انه "لا يجوز صدور عقوبة الحبس نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير، إلا اذا تضمن ذلك أيا من الجرائم المذكورة في المادة ٣٨ من القانون".

وابقت على تعديل "النواب" في المادة ٣٠/و/١ والتي تقول "بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا يجوز التوقيف نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير".
ورفضت اللجنة القانون المؤقت المعدل لقانون المطبوعات والنشر لدمجه في صلب مشروع القانون، واقرت مشروع قانون هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي لسنة ٢٠٠٦.

وبتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ألغى مجلس النواب الاردني عقوبة الحبس للصحافيين في قانون المطبوعات والنشر الجديد، وأقر المجلس تعديلات مجلس الاعيان على مشروع قانون المطبوعات والنشر.

واقر مجلس النواب في الرابع من آذار/مارس مشروع القانون الجديد لكنه ابقى على عقوبة الحبس للصحافيين في حال ارتكاب مخالفة تندرج تحت المادة ٢٦.

وتنص هذه المادة على "حظر نشر ما يشتمل على تحقير او قدح او ذم احدى الديانات المكفولة حريتها بالدستور او الاساءة اليها وما يشمل التعرض او الاساءة لارباب الشرائع من الانبياء بالكتابة او بالرسم او بالصورة او بالرمز او باي وسيلة اخرى او التي تشكل اهانة للشعور او المعتقد الديني او تعمل على اثارة النعرات المذهبية او العنصرية".

كما تنص على "حظر نشر ما يسيء لكرامة الافراد وحرياتهم الشخصية او ما يتضمن معلومات او اشاعات كاذبة بحقهم".

وبتاريخ ١٨ نيسان/ أبريل جدد مركز حماية و حرية الصحفيين انتقاده لمواد مشروع قانون ضمان حق الوصول للمعلومات بسبب القيود التي يضعها المشروع على حرية تدفق وانسياب المعلومات مشددا على أن المشروع لا يخدم التوجهات الإصلاحية لجلالة الملك.

كما انتقد المركز في بيان أصدره التعديلات التي أدخلتها عليه لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين واللجنة القانونية على مشروع القانون واعتبرها تعديلات تزيد القيود على انسياب المعلومات.

وأوضح المركز أن مشروع القانون يحتوى على العديد من القيود القانونية على حق الوصول للمعلومات وتداولها.

وبتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل أقر مجلس النواب مشروع قانون حق الحصول على المعلومات على الرغم من تضمنة مواداً تضيّق الحريات وتعيق عملية حصول المواطن على المعلومات وتعطي للحكومة سلطات أكبر من ما هو موجود عليه الآن بالتحكم بالمعلومات.

وتم التصويت في مجلس النواب الأردني على مشروع القانون بالصيغة التي جاءت بها اللجنة النيابية المشتركة المكوّنه من لجنة الحريات واللجنة القانونية والتي أعطت للحكومة مجالاً أكبر للسيطرة على تدفق المعلومات. فقد أقر مجلس النواب بالإجماع على المادة رقم ١٠ التي تنص على أنه لا يجوز طلب المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني أو العنصري أو العرقي أو التمييز بسبب اللون أو الجنس. وهذا يعني أن المواطن لن يتمكن من الحصول على المعلومات تقريباً في جميع مناحي الحياة وفي القضايا التي تهمه/تهمها.

وأقر هذا القانون المهم جدا في المنطقة العربية باعتباره الاول من نوعه بدون استشارة المختصين والباحثين ومراكز الدراسات المختصة. وقامت اللجنة المشتركة "بسلقه واقراره في غضون نصف ساعة" بينما لم يأخذ البرلمان كله اكثر من نصف جلسة لمناقشته والتصويت عليه.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

شهد نهاية العام ٢٠٠٦ اعتداء نواب أردنيين بالضرب على ثلاثة صحافيين لإقدامهم على تصوير اشتباك بين نائبين أثناء تغطيتهم إحدى الجلسات البرلمانية في **١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦**.

وفي الرابع من كانون الثاني ٢٠٠٧ عاد موقع عمون إلى وضعه الطبيعي بعد فترة حجب استمرت أسبوع وكان موقع "عمون نيوز" قد تعرض لهجوم فيروسات إلكرتونية منظم ومتعمد أدى إلى إعاقة ظهوره حيث بعد تغيبه يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر الجاري تم إصلاح الخلل وأعيد فتح الموقع، إلا أن الموقع غاب عن الشبكة العنكبوتية مرة أخرى الأربعاء ٢٠ ديسمبر تم إصلاح الخلل وتكرر الشيء نفسه وهو ما بعد عملية قرصنة الكترونية تستدعي التحقيق.

وبتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير تعرض عدد من الصحفيين والإعلاميين للتوقيف والمنع من التغطية الصحفية لعملية ملاحقة مطلوبين من تنظيم القاعدة في مدينة اربد نفذتها مجموعة فرسان الحق التابعة للمخابرات العامة الأردنية والأجهزة الأمنية في مدينة اربد.

وتمثلت الحادثة أثناء تواجد الصحفيين حازم الصياحين من جريدة الدستور في اربد واحمد التميمي من جريدة الغد واشرف الغزاوي من جريدة الرأي في مكان الحدث لممارسة واجبهم الصحفي، حيث تعرضوا للتوقيف من قبل أفراد الأمن الوقائي في مديرية شرطة اربد لمدة تزيد عن ثلاث ساعات ومصادرة هواتفهم النقالة وهوياتهم الصحفية علاوة على تعرض الصياحين للاهانة ومحاولة الاعتداء عليه ودفعه لإدخاله إحدى سيارات الأمن عنوة .

كما تم منع الزملاء من الاتصال الهاتفي لتبليغ مؤسساتهم بواقعة الإيقاف ومورست عليهم ضغوط نفسية لدفعهم بالتوقيع على تعهد بالحفاظ على (الأنظمة والقوانين المرعية والالتزام الأخلاقي والسلوكي) مع عدم تكرار ذلك لمدة سنة كاملة ودفع غرامة مالية في حال مخالفتهم بنود التعهد بقيمة ٥٠٠ دينار وهو الأمر الذي رفضه الزملاء باعتباره مخالفا لأصول مهنة الصحافة وحق الحصول على المعلومات ومتابعة الأحداث وبعد اخذ ورد وتدخل مدراء المكاتب الصحفية في اربد تم الإفراج عن الزملاء المذكورين.

بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير تعرض الصحفي خالد الخواجا من جريدة الرأي اليومية الى الاعتداء بالضرب من قبل رجال أمن حاولوا منعه من القيام بعمله في منطقة عين الباشا.

وكان ثلاثة من رجال الأمن العام قد انهالوا باللكمات على الخواجا بحسب ما أفاد به لمركز حماية وحرية الصحفيين إضافة للسب والشتم اثناء تواجده أمام مركز توزيع لحوم الأضاحي الذي تشرف عليه متصرفية عين الباشا، مما افقده الوعي ونقل على اثرها الى المركز الصحي الذي امر بتحويله الى مستشفى الحسين في السلط.

وقال الخواجا انه بعد تعرضه للضرب قام رجال الامن الثلاثة بتركه ملقى على الارض تحت المطر لمدة تزيد على النصف ساعة وهو فاقد للوعي، حيث قام عدد من المواطنين بعدها بنقله الى المركز الصحي لتلقي العلاج.

من جهتها حملت مديرية الامن العام، في تصريح صحفي، الخواجا مسؤولية ما حدث، وقال الناطق الاعلامي الرائد بشير الدعجة ان الصحفي الخواجا قام بالتهجم على رجل الامن العام وضربه بواسطة يديه ورجليه على انحاء متفرقة من جسمه مما دفع رجل الامن العام حفاظا على هيبته واستهجانا لمثل هذا التعدي بمحاولة السيطرة على الصحفي ومنعه من التمادي فدفعه مبعدا اياه مما أدى الى سقوط الصحفي ارضا.

وتطلبت قضية الخواجا فتح جميع ملفات الشكاوى المتصلة بالصحفيين حيال تعامل الأجهزة الأمنية معهم.

تعرض مصور تلفزيوني ومراسل أخبار يعملان في تلفزيون "الغد" وهي محطة تلفزيونية خاصة في طور البث التجريبي، مساء يوم السبت **٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧**، إلى إعتداء من بعض العاملين في جهاز الأمن العام الأردني أثناء قيامهما بواجبهما المهني في تغطية اعتصام لسائقي الحافلات في مجمع لوسائط النقل العام جنوب العاصمة عمان.

وبتاريخ ١٨ **نيسان/ أبريل** صادرت السلطات الأردنية شرائط اللقاء الذي أجراه الصحافي غسان بن جدو من المحطة الفضائية الجزيرة مع الأمير الحسن بن طلال، عم الملك عبدالله الثاني.

ويقدم مدير مكتب قناة الجزيرة في لبنان غسان بن جدو برنامجاً بعنوان "حوار مفتوح" كل سبت. وقد توجه إلى عمان لتسجيل حلقة خاصة مع الأمير الحسن بن طلال في **١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧**. فتتطرّق مع الأمير إلى أبرز المواضيع الإقليمية المطروحة في الشرق الأوسط، أهمها: السياسة الأمريكية في المنطقة، والمواجهات المذهبية، ومبادرة السلام التي تمت مناقشتها في القمة العربية الأخيرة. وفي نهاية التسجيل، توجه مخرج البرنامج إلى مطار العاصمة حيث صودرت أشرطة التسجيل وصور اللقاء.

بتاريخ ١ أيار/ مايو أوقفت الأجهزة الأمنية طباعة عدد الأسبوع من صحيفة "المجد" الأردنية الأسبوعية المعارضة بسبب احتوائه خبرا عن تفاصيل خطة تقوي الرئيس الفلسطيني محمود عباس في وجه حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وقال مالك ورئيس تحرير الصحيفة فهد الريماوي في بيان "من موقع الأسف والاضطرار نرجو إبلاغكم أن الرقابة المسبقة التي تباشرها الدوائر الأمنية بغير سند قانوني قد تدخلت لوقف طباعة أسبوعية المجد".

وحسب الريماوي فإنه "تم وقف طباعة العدد الذي تضمن هذا الخبر حيث اشترط علينا إلغاء هذا الخبر لنشر العدد لكننا لم نوافق"، مشيرا إلى أنه حاول الاتصال برئيس الوزراء ونقيب الصحفيين ولكن هذه الجهود التي استمرت عدة ساعات "باءت بالفشل".

وبتاريخ ٣١ أيار/ مايو أنهى صحفيو الغد اعتصامهم الذي نفذوه احتجاجاً على قرار رئيس تحرير الصحيفة أيمن الصفدي فصل الزميلين محرر الشؤون الحزبية ماجد توبة (عضو مجلس نقابة

الصحافيين)، و(محمد سويدان، عضو المجلس السابق) رئيس قسم المندوبين، وقررت إدارة الصحيفة إعادة الزميلين لعملهما وتشكيل لجنة لمتابعة مطالبهم وذلك بعد تدخل نقيب الصحافيين طارق المومني ورئيس تحرير الرأي عبد الوهاب زغيلات ورئيس لجنة الحريات في نقابة المحامين فتحي نصار ورئيس لجنة الحريات في نقابة المهندسين ميسرة ملص الذين أنهوا الخلاف على التزام الصحيفة بإعادة المفصولين وعدم فصلهما وإلتزام النقابة بتحقيق مطالب الزملاء وتمثيل الصحافيين في مطالبهم أمام الإدارة.
وكان توبة قال في تصريحات صحفية: أنه مثل وزميله سويدان بقية الصحافيين للإستجابة إلى مطالبهم، تعديل أوضاع الزملاء المادية وعلاوة المهنة (٣٠) ديناراً، وزيادة بدل المواصلات والاتصالات وإقرار راتبي الثالث عشر والرابع عشر أسوة بالزملاء في الدستور والرأي، وإعادة المفصولين في الحال ونوه أنهم تفاجأوا بطلب إدارة الصحيفة منهم تقديم الإستقالة إلا أنهما رفضا ذلك ليفاجئا أيضاً بقرار فصلهما.

قضايا مطبوعات ونشر أمام القضاء:
رفع وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب دعوى ذم وقدح وتشهير ضد صحيفة الهلال الأسبوعية **بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧**، وذلك على إثر نشر الصحيفة أخباراً تنتقد أداءه.
ورفعت القضية بصفة الوزير عبد الإله الخطيب الشخصية وليس الاعتبارية على الصحفي أحمد سلامة، وعلى رئيس تحريرها ناصر قمش بتهمة التشهير والقدح والذم ونشر أخبار كاذبة استناداً إلى قانون العقوبات الأردني بسبب نشر نقد لأداء وزير الخارجية الأردني في خبرين منفصلين كتبهما الصحفي سلامة في عدد الصحيفة الذي صدر في ١٨-**٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧**.
في الثالث من أيار، قام مدعي عام عمان صبر الرواشدة باستدعاء أحمد عويدي استناداً إلى شكوى شخصية بحقه قدمها وزير الداخلية عيد الفايز، وتتعلق الشكوى برسالةٍ بعثت بها الحركة الوطنية الأردنية التي يتزعمها العبادي واتهمت فيها الوزير المذكور بالفساد، وفي اليوم التالي، وجهت النيابة إلى العبادي تهمة "إذاعة أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها"، وذلك استناداً إلى المادة ١٣٢ من قانون العقوبات، و"الذم موجهاً إلى أي موظف أثناء قيامه بوظيفته" وذلك استناداً إلى المادة ١٩١ من هذا القانون.
وقالت سارة ليا ويتسن: مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "يظهر من حبس أحمد عويدي العبادي أن الحكومة الأردنية لم تتخلص من عادتها القديمة في استهداف منتقديها بإيداعهم السجن. وأنه على كل أردني يشعر أنه وقع ضحية القدح والذم أن يتقدم بدعوى قضائية مدنية تكون العقوبة التي تفرضها هي الغرامة والإنذار القضائي، وليس الحبس"، وأضافت تقول بأنه "لا يجوز للحكومة أن تحبس المنتقدين".

الإمارات

الغلاف العام للحريات الإعلامية في الإمارات خلال النصف الأول ٢٠٠٧

تعتبر الإمارات رغم الانفتاح الاقتصادي العالمي دولة منغلقة في مجالات الحريات العامة والحريات الإعلامية، ورغم وجود عدد كبير من المؤسسات الإعلامية إلا أن الإمارات تفتقد لوجود مؤسسات مجتمع مدني تقوم برصد حال الحريات الإعلامية في البلاد.

وبالرغم من هذا الواقع، إلا أن مصادر إماراتية توقعت إنشاء دائرة إعلام محلية في ابوظبي، أسوة بدوائر الاعلام في الامارات الاخرى الاعضاء في اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة، وذلك في اطار اعادة هيكلة قطاع الاعلام في الدولة، والذي بدأ بإلغاء وزارة الاعلام والثقافة

وتشكيل المجلس الوطني للاعلام الذي يعتبر من الناحية الشكلية وريثا لوزارة الاعلام الملغاة، والذي اصبح الآن بمثابة الاطار الاتحادي المنظم لقطاع الاعلام الاماراتي.

وجاءت هذه التوقعات متزامنة مع الاجتماع الأول الذي عقده المجلس الوطني للاعلام **بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير** برئاسة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية ورئيس المجلس، والذي تم فيه مناقشة استراتيجية وخطط عمل المجلس للنهوض بالإعلام ومواكبة التطورات العالمية في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات.

وبموجب القرار المنتظر بإنشاء سلطة اعلامية محلية في ابوظبي، ستتم اعادة توزيع المؤسسات الاعلامية الاتحادية في ابوظبي بحيث يؤول بعضها للسلطة المحلية فيما تستمر تبعية البعض الآخر للسلطة الاتحادية.

ومع انه لم يتحدد بشكل نهائي المؤسسات التي سيتحول الاشراف عليها وتمويلها من قبل السلطة المحلية في ابوظبي، فان المرجح ان تكون قناة ابوظبي التلفزيونية الفضائية وإذاعة الـ«اف.ام» وجريدة "الاتحاد" والمطبوعات الصادرة عنها من نصيب السلطة المحلية، فيما تستمر سلطة الاتحاد على محطات اذاعية ووكالة انباء الامارات ودائرة الاعلام الخارجي.

وقالت مصادر رسمية ان اعادة ترتيب البيت الاعلامي الاماراتي تهدف الى تمكينه من الخروج من المحلية والمنافسة اقليميا ودوليا، ولذلك فان هذا الخطاب بطبيعته المهنية سيكون متحررا من الاعتبارات المحلية الضيقة.

ونقلت وسائل إعلامية ان الحرج السياسي الذي كانت هذه المؤسسات تواجهه في بعض الاحيان باعتبار انها تعبر عن وجهة النظر الرسمية لدولة الامارات سيتقلص الآن باعتبار ان المؤسسات الاعلامية المحلية لا تعكس بالضرورة وجهة نظر رسمية للدولة ككل.

البحرين

الغلاف العام للحريات الإعلامية في البحرين خلال النصف الأول ٢٠٠٧

بقيت قضية تقرير البندر التي شهدتها البحرين خلال الانتخابات التشريعية العام الماضي تلقي بظلالها على الحريات الإعلامية في البلاد خاصة ما يتعلق بحجب مواقع إعلامية على الويب نشرت التقرير أو بعض توابعه الإخبارية، فيما استمرت الدعاوى القضائية ضد صحفيين نشروا أخباراً متعلقة بهذا الموضوع قائمة.

وتعد مملكة البحرين من الدول العربية التي تنكفيء على ذاتها في مسألة الحريات الإعلامية، ويطغى على إعلامها الطابع الرسمي رغم وجود جمعيات أهلية ومنظمات تدافع عن حرية الإعلام وحق الوصول للمعلومات، فيما يجد المراقبون تناقضاً بين الانفتاح الذي شهدته البحرين مؤخراً وبين التضييق على الحريات الإعلامية.

وبتاريخ ١٥ شباط/ فبراير وبعد شهر من المداولات استطاع مصوري الصحف البحرينية ان يفرضوا نفسهم على جلسات مجلس النواب البحريني بعد ان طالب عدد من النواب بمنعهم من الدخول والاكتفاء بتحديد وقت بسيط لالتقاط الصور وإخراجهم بعدها لكي لا يتسنى لهم تصوير ما يحدث داخل قبة البرلمان.

وناقشت هيئة المكتب بمجلس النواب في اجتماع لها برئاسة رئيس المجلس خليفة الظهراني الدراسة التي قامت بها إدارة العلاقات العامة والإعلام بالأمانة العامة حول مبررات وضع آلية لتنظيم حضور مصوري الصحف جلسات المجلس، وذلك بناء على قرار مكتب المجلس الأول بتكليف الأمين العام بإعداد دراسة بهذا الخصوص، وقررت هيئة المكتب السماح للمصورين بالتواجد خلال الجلسة، مع تنظيم وترتيب آلية التواجد في القاعة.

وجاء في الدراسة أنه تم إعدادها بعد جمع المعلومات من خلال الاتصال بعدد من البرلمانات والسفارات العربية والأجنبية في المملكة لدراسة هذا الجانب الحيوي والهام الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في الفكر والوعي البرلماني لدى مختلف فئات المجتمع سلباً وإيجاباً.

وبتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل طالبت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية التي تمثل التيار الرئيس وسط شيعة البحرين برفع الحظر على نشر تفاصيل قضية المستشار الحكومي السابق البريطاني من اصل سوداني صلاح البندر الذي ادين بتسريب وثائق رسمية.

وبتاريخ ٢٨ أيار/ مايو أقر مجلس الشورى البحريني بالأغلبية، قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر ليتخلص الصحافيون في البحرين من عقوبة الحبس التي كانت تهددهم في القانون الحالي، كما يلغي مسؤولية رئيس تحرير الصحيفة الافتراضية عما يكتب في صحيفته، إلا أن القانون بحاجة إلى موافقة الحكومة قبل العمل به رسميا.

ويحل هذا القانون محل القانون الحالي المنظم للصحافة والذي يحمل رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٢، والذي عارضه صحافيو البحرين كثيرا، حيث يتضمن هذا القانون بندا يجيز حبس الصحافيين، كما يحمل رئيس التحرير مسؤولية كل ما ينشر في صحيفته.

ويرفض الصحافيون البحرينيون العمل بالقانون الحالي باعتباره يعامل الصحافي كـ"جنائي"، ويجيز القانون حبس الصحافي لمدة قد تصل إلى خمس سنوات، وهو الأمر الذي يستشهد به صحافيو البحرين عندما سجلت نحو ٦٥ قضية ضد الصحافيين ورؤساء التحرير منذ إطلاق ميثاق العمل الوطني (الدستور)عام ٢٠٠١.

وتصدر في البحرين ٩ صحف منها ٦ صحف يومية، وواحدة أسبوعية، واثنتان تنطقان باللغة الإنجليزية، وبسبب المنافسة الشديدة بين هذه الصحف، لا تبيع أفضل الصحف ما يقارب الـ ١٥ ألف نسخة يومياً تقريباً.

وكانت المفاجأة، أن بعض أعضاء مجلس الشورى أبدوا تحفظهم لإلغاء عقوبة الحبس للصحافيين، معتبرين أن مثل هذه الحصانة عن الصحافيين هي "نوع من التمييز".

ويشكل القانون نقلة نوعية في الحياة الصحافية البحرينية، حيث يأتي في إطار تعزيز حرية الصحافة والطباعة والنشر التي أكدها دستور مملكة البحرين، وبخاصة المادتين (٢٣، ٢٤) منه، وأكدها أيضًا ميثاق العمل الوطني. كما أنه يؤكد مبدأ حرية الصحافة وحرية الحصول على المعلومات وحماية سرية مصادرها، وإلغاء أي شكل من أشكال الرقابة على الصحافة والنشر بما يتلاءم مع الدستور، والتشريعات العادلة، وحرية إصدار الصحف وحرية إنتاجها، واستقلالية المؤسسات الصحافية، وضمان حقوق الصحافيين والكتاب في التعبير عن آرائهم، وحرية المواطن في الحصول على المعلومات.

وبتاريخ ٢٨ أيار/ مايو وفي خطوة نحو الأمام أقر مجلس الشورى البحريني تعديلات تلغي أحكام السجن في جرائم الصحافة حيث قام المجلس وهو الغرفة العليا بالبرلمان البحريني، بالموافقة على إدخال تعديلات بقانون الصحافة الصادر عام ٢٠٠٢ ترفع الصفة الجنائية عن جرائم الصحافة، التي تعاقب حاليا بالسجن لفترات تتراوح ما بين ٦ أشهر و٥ سنوات. كما سيحمي القانون المعدل رؤساء التحرير من الملاحقة القضائية بسبب مقالات لم يكتبونها.

وقد تعرضت المواقع والمدونات السياسية، للحجب داخل البحرين، وقد جاء ترتيب البحرين الـ١١١ في دليل مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة في العالم الذي شمل ١٦٨ دولة. وتبعا للمنظمة، فقد تم رفع أكثر من ٦٥ دعوى قضائية ضد الصحفيين في عام ٢٠٠١، لكن لم يتعرض أي منهم للسجن.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير وجّهت مراسلون بلا حدود رسالة إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة للتعبير عن قلقها إزاء سياسة الحكومة في مجال الإنترنت.

وأدانت المنظمة تشديد الرقابة على المنشورات المعروضة على الشبكة وطالبت بالتحديد بإعادة فتح موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان الذي تم حجبه منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قبيل الانتخابات التشريعية على إثر نشره عدداً من البيانات المتعلقة بتقرير البندر الذي أثار صخباً في البرحين وقتذاك.

وأرسلت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان خطابا إلى وزير الإعلام البحريني محمود بن عبد الغفار عبد الله تحثه على اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لرفع الحجب عن موقع الشبكة العربية www.hrinfo.net في مملكة البحرين.

بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير أفرجت النيابة العامة في البحرين عن رئيس لجنة دعم حرية الصحافيين بجمعية الصحافيين البحرينية محمد السواد، بضمان محل إقامته بعد أن حققت معه بتهمة "النشر عن طريق العلنية لمعلومات من شأنها الإضرار بمسار مجرى التحقيق في قضية تقرير البندر الشهير".

وقد باشر التحقيق القائم بأعمال رئيس نيابة المحافظة الجنوبية نايف يوسف وبحضور محامي صحيفة "الوقت" فريد غازي وأمين سر جمعية الصحافيين البحرينية لميس ضيف، حيث وجهت النيابة إلى السواد أسئلة عدة متعلقة بالتقرير الشهير وأسباب النشر بعد صدور قرار المنع من المحكمة الكبرى.

وكانت النيابة العامة قد اعتبرت أن ما نشر، قد يؤثر على أقوال الشهود خصوصا وأن الخبر المنشور باسم السواد في **تاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير** في صحيفة الوقت تم التأكيد فيه أن بعض ما ورد في التقرير غير صحيح، فيما رأى السواد أنه "تطرق من خلال ما نشره إلى عموم الموضوع وليس التفاصيل الدقيقة التي تتطرق إليها النيابة العامة خلال الاستماع إلى أقوال الشهود".

من جهته، قال المحامي فريد غازي إن "قرار المنع ليس من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء، خصوصا ما يدور في النيابة العامة، لكونها جهازا مستقلا في قراراته"، مضيفا أنه "لا ينبغي للنيابة أن توجه مثل هذه التهمة لموكلي، في الوقت الذي لم يقم بنشر أي أخبار محظورة".

الجزائر

الغلاف العام للحريات الإعلامية في الجزائر خلال النصف الأول ٢٠٠٧

رغم شح المعلومات حول حال الحريات الإعلامية في الجزائر التي تعتبر مغلقة في هذا الإطار بالرغم من وجود فدرالية خاصة تعنى بشؤون الصحفيين هناك، إلا أن المراقبين يرون صلة بين حرية الصحافة هناك وتطورات الأحداث السياسية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب بعد الأنباء الممتالية حول تنظيم القاعدة في المغرب العربي.

إلى جانب ذلك، تتكرر في الجزائر تهم "القذف والتشهير" وقد لوحظ ذلك من خلال المتابعة اليومية للصحافة الجزائرية التي يظهر خلالها حرص الصحفيين ورؤساء التحرير من عدم تناول موضوعات ذات صلة مباشرة بمسؤولين رسميين، في الوقت الذي لم يلاحظ فيه توجهات معينة بالحض على حرية تداول المعلومات ومناقشة الموضوعات الصحفية بحرية تامة.

وفي غياب قانون الإعلام الجديد الذي تعد به الحكومة الجزائرية، لا يزال الصحفي الجزائري يواجه عقوبة الحبس والغرامة المالية النافذة، بما يحول وفتح هامش الحرية والرأي، الذي تدعيه الحكومة.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ٢١ آذار/ مارس طالب ممثل النيابة العامة بتشديد العقوبة في حق صحيفة "الشروق اليومي" والصحفية حورية خالدة برحال ومدير النشر علي فوضيل المتابعين بتهمة "القذف" في حق الزعيم الليبي معمر القذافي.

والتمس النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر رفع مدة إغلاق جريدة "الشروق اليومي" إلى سنة وتشديد عقوبة الحبس النافذ في حق الصحفية كاتبة المقال ومدير النشر إلى عام إضافة إلى التماسه رفع الغرامة النافذة إلى ٥٠٠ ألف دينار، وكان حكم المحكمة الإبتدائية ٦ أشهر نافذة ووقف الجريدة عن الصدور لمدة شهرين.

وأشار النائب العام إلى أن لجوء الزعيم الليبي إلى العدالة الجزائرية يعد " فخرا لها"، واعتبر ممثل النيابة أن ما كتبته الصحفية به "إضرار للعلاقات الجزائرية-الليبية" و"ضرره للمجتمع أكثر من نفعه" وهو ما أيده دفاع الطرف المدني المشكل من محامين اثنين الذين اعتبرا ما نشر "يتجاوز القذف إلى اتهامات للزعيم الليبي".

وكانت المحكمة الإبتدائية قد قضت في حكم أصدرته يوم **٣١ أكتوبر ٢٠٠٧** بإدانة المدير العام للصحيفة والصحفية كاتبة المقال بما نسب إليهما وعاقبتهما بستة أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية تقدر بـ ٢٠ ألف دينار بالإضافة إلى توقيف الجريدة عن الصدور مدة شهرين، وهو الحكم الذي استأنفته النيابة كما استأنفه المتهمان اللذان أكدا أمام المجلس "حسن نيتهما" حيث عادت الصحفية إلى الظروف التي دفعتها إلى إجراء التحقيق.

وأكدت الصحفية أنها التقت حين تواجدها بمنطقة تمنراست في إطار مهمة صحفية لإجراء روبورتاج حول عادات وتقاليد المنطقة ببعض من الطوارق وأعيانهم الذين زودوها بالمعلومات المنشورة وأوضحت أن هؤلاء الأعيان "مستعدون للإدلاء بشهاداتهم أمام هيئة المجلس".

وحاول رئيس المحكمة دفع الصحفية كاتبة المقال إلى كشف بعض المصادر التي أعتمدت عليها في كتابة التحقيق، وسأل القاضي مدير الجريدة والصحفية كاتبة المقال عن أسباب الطعن في الحكم الأول، إلا أن على فضيل والزميلة نائلة شددا على أن ما قامت به الصحفية والجريدة يدخل في صميم العمل الصحفي وفي صميم الدفاع عن المصلحة الوطنية، إلا أن القاضي علق قائلا "أنك لست المهدي المنتظر" موجها كلامه للزميلة كاتبة المقال.

وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت في حكم أصدرته يوم **٣١ أكتوبر ٢٠٠٦** بإدانة المدير العام ومسؤول نشر الصحيفة والصحفية كاتبة المقال بما نسب إليهما وعاقبتهما بستة أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية تقدر ب ٢٠ ألف دينار بالإضافة إلى توقيف الجريدة عن الصدور مدة شهرين.

بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو تلقى مدير تحرير صحيفة الشروق الجزائرية انيس رحماني وزميلة له تهديدات بالخطف والقتل من قبل اشخاص ادعوا انهم ينتمون الى تنظيم القاعدة في المغرب.

وقال رحماني لوكالة فرانس برس ان "التهديد الاول وصل عبر البريد الالكتروني باسم القاعدة" عن طريق رسالة تهدد بخطفه وتستهدف ايضا الصحافية المتخصصة بالشؤون الامنية نايلة بيراهال، واكد ان "شخصا مجهولا قال انه يتحدث باسم القاعدة هددهما بالقتل وذلك خلال اتصال هاتفي".

كما أدين الرئيس المدير العام ليومية "الخبر" المستقلة الأسبوع الماضي بثلاثة أشهر حبسا نافذة في قضية تتعلق بتهمة قذف رفعها ضده مدير أكمالية بالجزائر العاصمة، وعلى الرغم من وجود أدلة كافية تبرأ الصحيفة إلا أن المحكمة أصدرت حكمها.

كما اختطفت جماعة مجهولة الصحفي مراد محامد من يومية "الخبر" بتاريخ الفاتح من أفريل ٢٠٠٧ وأطلق سراحه بعد ست ساعات من الاستنطاق حول توجهاته والكتابات الصحفية التي يحررها بخصوص المافيا.

جيبوتي

الغلاف العام للحريات الإعلامية في جيبوتي خلال النصف الأول ٢٠٠٧

تعتبر جيبوتي من أكثر الدول العربية إنغلاقاً على الإعلام والحصول على المعلومات، وذلك لعدة أسباب أهمها ضعف توفر التقنيات لنقل المعلومات وتقلص أعداد المؤسسات الإعلامية العاملة هناك سواء كانت محلية أو أجنبية، إلى جانب القوانين التي تعتبر غير مفتوحة على حرية الإعلام.

وبحسب المعلومات التي استطاع فريق التقرير الحصول عليها، فإن طبيعة العلاقة بين الحكومة والمعارضة في البلاد قد تكون السبب الأساسي في انتهاكا بعض الحريات الإعلامية هناك.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ١٣ أيار/ مايو توقفت صحيفة "لو رينوفو جيبوتي" الناطقة باسم حركة المعارضة من أجل التجديد الديمقراطي والتنمية عن الصدور، وذلك بعد مصادرة مواد الطباعة الخاصة بها على يد الشرطة للمرة الثالثة خلال أربعة أشهر.

بتاريخ ٣ حزيران/ يونيو ألقت السلطات القبض على فرح عباديد هيلديد، الذي يكتب لصالح هذه الصحيفة الأسبوعية المعارضة، ثم في **١٤ حزيران/ يونيو** صدر ضده الحكم بالسجن لمدة شهر بتهمة نشر معلومات غير دقيقة.

السعودية

الغلاف العام للحريات الإعلامية في السعودية خلال النصف الأول ٢٠٠٧

لم يستطع فريق التقرير رصد أية حالة انتهاكات ضد الحريات الإعلامية في السعودية نتيجة عوامل عدة أبرزها التعتيم الإعلامي حول وجود انتهاكات، ومن ثم عدم وجود مؤسسات تراقب الحريات الإعلامية في البلاد.
ويلاحظ هذا التقرير أن نوعاً من الانفتاح قد بدأت المملكة العربية السعودية بالتوجه له منذ بداية العام الحالي ولكن بنوع من الحذر والضوابط، فمع اختفاء منظمات قادرة على مراقبة الحريات الإعلامية في البلاد ظهرت منظمات عديدة مؤخراً تعنى بأمور المرأة والأسرة والطفل غالبيتها ركز على قضايا إجتماعية في السعودية مثل ارتفاع نسبة الطلاق وانتشار زواج المسيار إضافة إلى الاهتمام بشؤون صحة الطفل النفسية هناك.

إلا أن حادثة المناقشة التي دارت في مجلس الشورى السعودي حول تقرير وزارة الثقافة والإعلام كان من إحدى النقاشات النادرة التي تدور في السعودية بشأن الحريات الإعلامية.

فـ بتاريخ ١٣ آذار/ مارس تناقلت الصحف السعودية ما دار في جلسة مجلس الشورى السعودي "الجهاز البرلماني" ومناقشته لتقرير وزارة الثقافة والإعلام ومطالبة عدد من أعضاء المجلس بتقديم وزير الثقافة والإعلام إياد مدني للمسائلة أمام مجلس الشورى.

وجاءت متابعة جريدة الجزيرة السعودية تحت عنوان "شوريو الـ ٨١ (ضد الحرية) الإعلامية في جلسة الرأي الواحد ويطالبون بمساءلة إياد مدني". أيضا "الإعلام خارج الخط الأحمر ووجود المرأة غير شرعي والوزارة نائمة".

ووصفت الصحيفة في تقريرها ما حدث تحت قبة مجلس الشورى من هجوم على وزارة الثقافة والإعلام تقول "اتجهت مناقشة التقريرين السنويين لوزارة الثقافة والإعلام للعامين الماليين ١٤٢٤ ـ ١٤٢٥هـ و١٤٢٥ ـ ١٤٢٦هـ في الجلسة العادية الحادية والثمانين لمجلس الشورى باتجاه واحد ناقم على عدة جوانب في سياسة الوزارة.

ورشق عدد من الأعضاء في مداخلاتهم وزارة الثقافة والإعلام بسيل من الانتقادات الحادة التي صورت الوزارة بالتغريد خارج سرب نظام الدولة، وبعدم تقيدها بالسياسة الإعلامية للدولة وتجاوزها "سياج الخطوط الحمراء".

وقاد الانتقادات خمس من أعضاء مجلس الشورى ثلاثة منهم ينتمون إلى لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان طالبوا بعدة إصلاحات في سياسة الإعلام "المنفتحة" وتقنين ظهور المرأة في وسائل الإعلام وإتاحة مساحة واسعة للبرامج الدينية، كذلك انتقد الأعضاء سياسة رفع الرقابة في معرض الرياض للكتاب الدولي.

واختتم رئيس اللجنة الثقافية النقاش بتلاوة التوصيات والتي تضمنت: تأكيد قرار مجلس الشورى بالإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء والقاضي بتحويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية إلى مؤسستين عامتين ووضع الأنظمة لهما بما يحقق المرونة المالية والإدارية.

وقد شدد عضو اللجنة الثقافية والإعلامية الدكتور محمد آل زلفة في حديث نشرته "إيلاف" أن الأعضاء الذين انبروا لانتقاد تقرير وزارة الثقافة والإعلام لا يمثلون الرأي الأخير لمجلس الشورى، وأن كل عضو يمثل وجهة نظره الخاصة، وما يتم إقراره بشأن تقرير وزارة الثقافة والإعلام أو أي وزارة أخرى سيكون بحسب سياسة المجلس التي تنص على التصويت لصالح أو ضد أي قرار وبعد ذلك يتم النظر في أي إجراءات لاحقة.

وحول انتقاد بعض الأعضاء لظهور المرأة في وسائل الإعلام قال آل زلفة "إن المرأة كان لها وجود مبكر في الإعلام منذ عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز".
واستغرب آل زلفة الوصف الذي وصفت به الإعلامية السعودية، وقال "إن ظهور المرأة ليس فيه تفسخ كما أورد بعض الزملاء داخل المجلس"، وركز عضو اللجنة الثقافة والإعلامية على أن يكون الإعلام السعودي أكثر نشاطاً وتحرراً من قيود القلة في المجتمع، وأن يعمد إلى تطوير أجهزة الإعلام للإبقاء على المشاهد السعودي والحفاظ عليه من متابعة القنوات الفضائية التي لا تحترم ذائقة المشاهد السعودي.

كما دعا آل زلفة وزارة الثقافة والإعلام إلى توظيف ميزانيتها في تطوير صناعة الإعلام ومحاربة بيروقراطية الإعلام المتفشية في وسائل الإعلام السعودية.

السودان

الغلاف العام للحريات الإعلامية في السودان خلال النصف الأول ٢٠٠٧

يضمن الدستور السوداني حرية الصحافة لكن صحفيين ومحامين قالوا ان السلطات تستخدم قوانين غير دستورية من ضمنها قانون أمن الدولة لتقييد الحريات.

توقيف صدور المطبوعات الصحفية كان الأبرز في السودان باستخدام بنود من قانون المطبوعات والنشر تتيح ذلك، إلى جانب وجود شواغر في القانون تتيح حبس الصحفيين الأمر الذي يخالف المواثيق الدولية التي تنادي بمحاكمة الصحفيين محاكمة عادلة في حال ارتكابهم لجرم قانوني معين دون التعرض لحبسهم و/أو إيقافهم.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير قرر المجلس الأعلى للصحافة والمطبوعات في السودان بتعليق صدور صحيفة الحياة والناس وقام بالإضافة إلى ذلك بعملية اعتقال الصحفي عامر الباشاب بواسطة السلطات الأمنية السودانية.

وأدانت المنظمة العربية لحرية الصحافة قرار تعليق الصحيفة واعتقال الباشاب، وأكدت في بيان لها ان الفقرة هـ من المادة ٣٢ من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية للعام ٢٠٠٤ السوداني والتي تلزم الصحف بالايداع اليومي لاصداراتها لدى المجلس الاعلى للصحافة تتعارض مع قواعد واصول حرية الصحافة وتمثل اعتداءا مباشرا على حرية الرأي والتعبير.

وكان المجلس القومي للصحافة والمطبوعات في السودان قد اصدر قرارا بتعليق صدور صحيفة (الحياة والناس) لعدم التزامها بنص المادة (٣٢/ هـ) من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية للعام ٢٠٠٤ الخاصة بالايداع اليومي لأي صحيفة منحت الترخيص بالصدور.

واوضح مدير إدارة الصحافة الدكتور عادل محجوب ان الصحيفة توقفت عن الايداع من الفترة من ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ ولم تودع سوى يومي **١٣ و١٤ من كانون الثاني/ يناير** مما ترتب عليه الاخلال بالتزامات المجلس تجاه قانونه.

وقال العاملون في الصحيفة في بيان اصدروه، ان قلة المطابع المؤهلة وعدم جاهزيتها لم تمكن الصحيفة من ايداع النسخ العشر المستحقة لمجلس الصحافة للمراجعة والمتابعة، وأوضحوا أن الصحيفة تخلفت عن ايداع نسخها لدى المجلس لمدة (٩) ايام وليست (٢٠) يوماً، كما ذكر المجلس في قراره، واصفين قرار ايقاف الصحيفة بأنه (اعتداء على حرية الصحافة والنشر)، وطالبوا باطلاق سراح الصحفي بالصحيفة (عامر الباشاب) أو تقديمه لعدالة القضاء.

بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير علقت السلطات السودانية الى اجل غير مسمى صدور صحيفة "السوداني" اليومية المستقلة بعد ان خرقت الصحيفة منعا رسميا بنشر معلومات تخص التحقيق في مقتل صحافي.

وتم استدعاء رئيس تحرير الصحيفة محجوب عروة واحد صحافييها من قبل القضاء "واستجوابهما ست ساعات قبل الافراج عنهم بكفالة"، وتم تسليم رسالة من الادعاء العام للصحيفة تشمل امرا بتعليق صدور الصحيفة لفترة غير محددة.

وكانت السلطات منعت الصحافة السودانية من نشر معلومات حول مقتل محمد طه محمد احمد رئيس تحرير صحيفة "الوفاق" الاسلامية.

وجاء في رسالة المدعي العام انه من خلال نشر مقال يورد محامي الدفاع لمنفذي عملية القتل المفترضين يتحدث عن ظروف احتجازهم قامت الصحيفة "بخرق منع نشر اي معلومة عن قضية لا تزال بين يدي القضاء".

وكان تم خطف الصحافي من منزله في شمال الخرطوم من قبل مسلحين وعثر على جثته في السادس من ايلول(سبتمبر) ٢٠٠٦، وكان يعتبر مقربا من الاخوان المسلمين وكانت علاقاته مع الرئيس السوداني عمر البشير متوترة.

من جهته قال رئيس تحرير السوداني محجوب عروة في خبر نشرته الصحيفة على موقعها الإلكتروني "ان قرار ايقاف الصحيفة ظالم وستلجأ الصحيفة الى استئناف القرار لدى وزير العدل والمحكمة الدستورية بشأن المادة (١٣٠) من قانون الاجراءات الجنائية التى تلجأ اليها نيابة الصحافة والمطبوعات لايقاف الصحف وحسمها.

ونفى ان يكون فى الخبر الذى نشر فى الصحيفة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير اشارات لاى اثارة كراهية اونعرات عنصرية واشار لوجود عدد من الصحف التى تعمل على اثارة تلك النعرات دون ان تطالها يد القانون برغم مخالفتها الدستور وقال (لماذا هذا الظلم والكيل بازدواجية المعايير).

من جهته اكد المستشار القانونى للصحيفة عمر عبدالله الشيخ على صحة موقف الصحيفة القانونى واشار الى عدم مخالفتها للمواد التى فتح بها البلاغ فى مواجهة الصحيفة لا سيما المادة (٢٩) وشدد على ان نيابة الصحافة لا تملك الحق القانونى فى ايقاف اية صحيفة لجهة ان هذا الحق مكفول فقط للقضاء ومجلس الصحافة والمطبوعات واشار الى ان المادة (١٣٠) طبقت لاول مرة فى مواجهة صحيفة الايام.

وعاودت الصحيفة الصدور بعد ٦ أيام.

وفيما يلى نص قرار وكيل نيابة الصحافة:

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
وزارة العدل
نيابة الصحافة والمطبوعات
التاريخ: ٢٠٠٧/١/٣١م
قرار وكيل النيابة
البلاغ رقم ٣/ ٢٠٠٧م تحت المواد ٣٧/٢٩/٢٧ صحافة ومطبوعات
المادة ٦٦ ق.ج
بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩م أصدرت النيابة أمراً بحظر النشر في قضية مقتل الصحافي محمد طه محمد أحمد وتم تعميم الأمر لكافة الصحف عبر مجلس الصحافة والمطبوعات. وبتاريخ ٢٠٠٦/١١/١م استلمت صحيفة السوداني خطاباً بذات الشأن وتم التوقيع بالإستلام بواسطة مندوب الصحيفة بمبانيها وبالرغم من ذلك تلاحظ أن بعض الصحف خالفت أمر الحظر وتم اتخاذ التدابير في مواجهتها وفق قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٤م مقروءاً مع قانون الإجراءات الجنائية ١٩٩١م.
ولتعلق الأمر بالنظام والأخلاق والسلامة العامة رأت النيابة تجديد أمرها السابق بعدم رفع حظر النشر الصحفي فيما يتعلق بمقتل الصحافي محمد طه محمد أحمد.
نص دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م في المادة ٣٩ منه وقانون الصحافة والمطبوعات لعام ٢٠٠٤م على حرية التعبير والنشر إلا أن الدستور والقانون قد تضمنا قواعد ملزمة تتمثل في عدم المساس بالمصلحة العامة والأخلاق المهنية وعدم إثارة الكراهية الدينية والعرقية.
ويظهر جلياً بأن ما أتت به صحفية السوداني في عددها رقم ٤٤١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١م يعتبر خرقاً واضحاً للقانون ويتمثل في عدم الإمتثال للأمر بحظر النشر الذي اقتضته المصلحة العامة ودواعي التحري.
قد تضمن المقال المنشور العديد من النقاط المتعلقة بالتحري منها وصف المتهمين داخل السجن الاتحادي بأنهم يرتدون بزة السجن ومجنزرين بالسلاسل والقيود ويعد ذلك في نظرنا إثارة للكراهية العرقية والعنصرية، علماً بأن هذه الصورة التي عليها المتهمين لا تخرج عن لوائح السجن الإتحادي المقررة بشأن النزلاء.
عليه ولما سبق وحتى لا تتأثر الإجراءات التي ما زالت أمام سلطات التحري وحفظاً للمصلحة فإنني أرى توافر الضرر فيما نشرته صحيفة السوداني في عددها آنف الذكر يُلزم إزالته.
عليه ووفق سلطاتي الواردة بالمادة ١٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أقرر الآتي:
أمر
١/ ايقاف صحيفة السوداني عن الصدور فوراً.
٢/ يتم حجز جميع النسخ في حالة خرق الأمر الوارد أعلاه.
٣/ تسلم صورة من الأمر إلى رئيس تحرير الصحيفة المعنية ويخطر بحقه في الإستئناف خلال القيد الزمني.
المستشار/ مصعب عمر عبدالله
وكيل نيابة الصحافة والمطبوعات المكلف

بتاريخ ١٤ آذار/ مارس أصدرت محكمة الصحافة بالخرطوم برئاسة القاضي عصمت محمد يوسف حكماً على سيد احمد خليفة رئيس تحرير صحيفة الوطن بالغرامة مليون دينار للمحكمة، وفي حالة عدم الدفع السجن لمدة ٦ اشهر وتعويض الشاكي د. عبدالحليم اسماعيل المتعافي والي ولاية الخرطم مبلغ ١٠ ملايين دينار تعويضاً له عما لحق به من أذى وإشانة سمعة بسبب نشر الصحيفة خبراً تحت عنوان (باصات الوالي المستعملة في طريقها الي ولاية الخرطوم من هولندا) .

وأدانت المحكمة جريدة الوطن تحت المواد ١٥٩، و٦٦ من قانون العقوبات الجنائية المتعلقة بالكذب الضار وإشانة السمعة والمادة ٢٩ من قانون الصحافة والمطبوعات.

بتاريخ ٢١ أيار/ مايو حظرت حكومة الخرطوم الصحف السودانية من نشر أنشطة الحركات المسلحة في البلاد، بدون ان تحدد الحركات، وهي منتشرة في الغرب والشرق والجنوب.

وجاء في بيان اصدره المجلس القومي للصحافة (مجلس حكومي) "انه وحتى لا تستمر بعض الصحف التي اشرنا اليها في الترويج للحركات المسلحة ونشر التهديدات والتصريحات التي تساعد على الإخلال بالأمن وإشاعة الرعب وعدم الاستقرار أرجو ان نتفق جميعاً ومن موقع المسؤولية المشتركة على عدم نشر أي ترويج او تعريف لأي حركات مسلحة قائمة او تحت الانشاء او اتاحة الفرصة لها للادلاء بمعلومات مغلوطة وغير مسؤولة، ويشمل أمر الايقاف نشر اخبارها او نشاطاتها او اجراء الحوار مع رموزها وقادتها السياسيين والميدانيين".

واتهم المجلس في بيانه بعض الصحف بـ"الجنوح للنشر الضار باستقرار البلاد" مذكراً بسلطاته التي حددها الدستور الانتقالي وقانون الصحافة للعام ٢٠٠٤، وطالب البيان الصحف بان "تلتزم بأخلاق المهنة وبعدم اثارة الكراهية الدينية او العرقية او العنصرية او الثقافية او الدعوة للعنف والحرب".

بتاريخ ١٣ حزيران/ يونيو إعتقلت السلطات أربعة صحافيين محليين عندما كانوا متوجهين الى شمال البلاد لتغطية تظاهرة السكان ضد مشروع اقامة سد في منطقة تعرف باسم كجبر، والصحفيون الأربعة هم: الفاتح عبد الله من صحيفة "السوداني" المستقلة وأبو عبيدة عوض من صحيفة "رأي الشعب" وأبو القاسم فرحنا من صحيفة "ألوان" وقذافي عبد المطلب من صحيفة "الأيام".
وتم الإفراج عن الصحافيين الأربعة بعد اعتقالهم أسبوعا دون التعرض لملاحقات قضائية.

بتاريخ ٢٣ حزيران/ يونيو إعتقلت السلطات الصحفي السوداني سعد محمد احمد وهو مدير علاقات عامة بصحيفة إيلاف الاقتصادية الأسبوعية وموظف في صحيفة أخرى دون توضيح الأسباب.

بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو إعتقلت السلطات مجاهد عبد الله وهو صحفي في صحيفة رأي الشعب اليومية المعارضة.

الصومال

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير خففت الحكومة الصومالية من الحظر المفروض على أربع من كبري المؤسسات الاعلامية بها كانت أغلقتها في وقت سابق بعد أن اتهمتها بالقيام بتغطية متحيزة للحرب التي وقعت في البلاد.

وكان مسؤولون في الحكومة الصومالية اشتكوا من أن تلك المؤسسات الاربع بما فيها اثنتان من كبري الاذاعات الصومالية المستقلة ومكتب قناة (الجزيرة) الفضائية بثت تقارير غير مؤكدة وانحازت الي الاسلاميين الذين أطيح بهم في مستهل العام الجديد في هجوم قادته اثيوبيا.

لكن اغلاق تلك المؤسسات الاربع على يد الحكومة الاثيوبية **بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير** أثار ضدها دعاية غير مرغوبة وموجة من الاحتجاجات من منظمات مراقبة نشاط وسائل الاعلام في الداخل والخارج التي قالت ان الخطوة اهانة للديمقراطية.

وجاء اغلاق وسائل الاعلام الذي استمر أربعا وعشرين ساعة في الوقت الذي أعلنت فيه الاحكام العرفية في جميع أنحاء الصومال بعد أسابيع من الاطاحة بالاسلاميين في الجنوب علي يد هجوم قادته اثيوبيا.

وأكد مراسل لرويترز في العاصمة مقديشو أن محطتي اذاعة (هورن أفريك) واحدي المحطات الاذاعية المستقلة الاخري وهي شبكة شابل ميديا أمكن الاستماع الي ارسالهما مرة أخري عقب اجتماع مسؤولي الاعلام مع المسؤولين الامنيين الحكوميين.

وبالاضافة الي مكتب قناة (الجزيرة) الفضائية فان محطة اذاعية أخري هي اذاعة القرآن الكريم لم تسلم هي الاخري من هذا الحظر. ونفت جميع تلك المحطات انحيازها للاسلاميين.

بتاريخ ١٣ شباط/ فبراير طالب المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الصومال، غانم النجار، بإطلاق سراح ثلاثة صحفيين اعتقلوا في الصومال.

وقال النجار "إن تهديد الصحفيين ووسائل الإعلام يمثل انتهاكا خطيرا للمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وقال النجار إن ثلاثة صحفيين هم يوسف عبدي غابودي وعلى عبد الدين ومحمد عمر شيخ إبراهيم، الذين يعملون مع "شبكة هاتوف الإعلامية"، قد اعتقلوا نتيجة عملهم في أرض الصومال في شمال البلاد كما اعتقل عدد آخر من الأشخاص لدعمهم الصحفيين أو الاحتجاج ضد اعتقالهم.

وأشار النجار إلى أن الحكومة الانتقالية المؤقتة أغلقت ثلاث محطات إذاعية ومحطة تلفزيونية في العاصمة مقديشو.

وأصدرت محكمة في جمهورية أرض الصومال المعلنة من طرف واحد والواقعة شمال الصومال **بتاريخ ٤ آذار/ مارس** حكما بالسجن لمدة ٢٩ شهرا على الصحافيين الثلاثة الملاحقين بتهمة اتهام الحكومة بالفساد.

وأصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة عامين على مدير صحيفة "هاتوف" التي تصدر باللغة الصومالية لنفس التهمة ومنعت الصحيفة من الصدور.

كما اصدر رئيس المحكمة العليا في هارجيسا القاضي فيصل عبد الله اسماعيل هذه الاحكام على الصحافيين بعد اتهامهم بـ"نشر معلومات كاذبة تتعلق بالحكومة والتشهير بالرئيس وعائلته وخلق جو من التوتر بين المجموعات" التي تتشكل منها البلاد.

وجاء في القرار الاتهامي ان الصحافيين الثلاثة قالوا في مقال نشر في كانون الثاني/يناير ان المناصب الحكومية هي حكر على انصار الرئيس ضاهر ريال كاهين وان السيارات الرسمية تستعمل لاغراض شخصية.

ولم يحضر الصحافيون علي عبدي ديني ومحمد عمر شيخ وابراهيم محمد رشيد فارا الجلسة التي صدرت فيها الاحكام بالسجن لمدة عامين وخمسة اشهر.

بتاريخ ١٣ شباط/ فبراير طلبت السلطات الصومالية من مكتب الجزيرة في مقديشو التوقف عن العمل، ولم يوضح مسؤول جهاز الأمن القومي لمحافظة بنادر أحمد حسن علي جرحن في رسالته التي بعثها بهذا الخصوص إلى مكتب الجزيرة، الأسباب التي دعت حكومته إلى اتخاذ هذا القرار.

واتهم المتحدث باسم الحكومة عبد الرحمن دينياري في وقت سابق الجزيرة، وإذاعات شابيل والقرن الأفريقي وصوت القرآن، بالتحريض على العنف خلال تغطيتها للوضع الصومالي.

وأضاف أن هناك حكومة الآن في البلاد وأن على وسائل الإعلام أن تحصل على ترخيص وأن تتجنب التسبب في إثارة الاضطرابات عن طريق بث تقارير غير مؤكدة على حد قوله.

بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو أغلقت الحكومة الصومالية مجددا محطتي تلفزيون ومحطة اذاعية في مقديشو واتهمتها بمساندة الارهاب في الوقت الذي تشهد فيه البلاد اضطرابات عنيفة.

وأصدر وزير الاعلام مادوبي نونو محمد تعليمات الى ضباط الامن بناء على أوامر من رئيس الوزراء علي محمد جيدي بإغلاق محطتي (هورنافريك) و(شابيلي ميديا) وإذاعة القرآن الكريم (اي.كيو.كيه) واستجواب ملاكها.

وجاء في نص الامر باغلاق المحطات الثلاث أن هورنافريك وشابيلي واي.كيو.كيه معروفة بإثارة التوتر ومساندة الإرهاب وانتهاك حرية الصحافة ومعارضة الحكومة، **وبتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو** سمحت السلطات الصومالية باستئناف البث بعدما كانت أمرت بإغلاقها، بينما أعلن وزير الإعلام الصومالي مادوبي نوناو محمد أن الحكومة أعدت أول قانون للإعلام.

وقال نوناو إن الحكومة تأمل أن "يضبط القانون الجديد بشكل ملائم عمل وسائل الإعلام بالبلاد"، وأعيد فتح محطتي هورن أفريك وشبيلي التلفزيونيتين وإذاعة للقرآن الكريم بعد مشاورات طويلة بين مسؤولين من وزارة الإعلام ووكالات حكومية أخرى وملاك المحطات.

تونس

الغلاف العام للحريات الإعلامية في تونس خلال النصف الأول ٢٠٠٧

رغـم العديد من المناشدات المحلية والخارجية التي تطالب الحكومة التونسية بالعمل على تصريحاتها بشأن إطلاق الحريات الإعلامية في البلاد، إلا أن الممارسات الأخيرة في النصف الأول من العام الحالي تدلل على استمرار أوضاع الحريات على ما هو عليه وبنفس الوتيرة تقريباً التي شهدتها الانتهاكات الواقعة على الصحافة العام الماضي ٢٠٠٦.

فـ بتاريخ ٢١ كانون الثاني/ يناير ذكرت مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس "إن استضافة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات تحت إشراف الأمم المتحدة في تونس، حيث تتعرض حقوق الإنسان وبالأخص حرية التعبير إلى انتهاكات متكاثرة، لهي من الأمور التي لا تزال تثير الجدل".

وقالت المجموعة أنه "سبق لكوفي انان، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، أن صرح بأن إقامة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس تعد: فرصة جيدة للحكومة التونسية لطرح قضايا حقوق الإنسان المختلفة، ومن ضمنها القضايا المتعلقة بحرية الرأي و التعبير".

واضافت أنه وبعد مرور أكثر من عام كامل على عقد المؤتمر في تونس، "تقف الحكومة التونسية عاجزة عن تحقيق ذلك الهدف".

وقدمت مجموعة حالة حرية التعبير في تونس والبالغ عددها ١٦ منظمة منضوية تحت مظلة الشبكة الدولية لتبادل معلومات حرية التعبير(آيفكس)- التماسها من الأمين العام للأمم المتحدة الجديد بان كي- موون ان يذكر الحكومة التونسية بالتزاماتها الدولية.

وقال أعضاء المجموعة: "إن انتخاب تونس من ضمن أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أضاف المزيد من المسؤولية على عاتق الحكومة التونسية كي تحترم التزاماتها الدولية في مجال حرية التعبير".

وجاء في البيان أن "أعضاء مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس لا يزالون مشغولين انشغالا عميقا إزاء المضايقات والتحرشات التي يتعرض لها حاليا الكتاب والصحفيون ورؤساء التحرير والمدافعون عن حقوق الإنسان في تونس.

وطالب أعضاء المجموعة الحكومة التونسية بـ"الوقف الفوري لجميع أشكال الاضطهاد التي يتعرض لها الكتاب والصحفيون ووالمدافعون عن حقوق الإنسان مثل سهام بن سدرين ونزيهة رجيبة ومنصف المرزوقي ولطفي حجي وعبد الله الزواري".

كما طالبوا "تجديد طلب الإفراج عن المحامي والكاتب محمد عبو والذي يقضي حاليا عقوبة حبس لمدة ثلاث أعوام ونصف لاتهامه بانتقاد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في مقال تم نشره على صفحات الانترنت".
وقالت ماريا كابانيلا رئيسة الجمعية الدولية للناشرين:"على الحكومة التونسية الإفراج عن جميع الكتب والمطبوعات الممنوعة ووقف الرقابة على الكتب ووضع حد الإغلاق المواقع الالكترونية احتراما لالتزاماتها الدولية".

وقد أثار أعضاء المجموعة بعض الاهتمام حول ما تقوم به الحكومة التونسية من تعتيم حول الاشتباكات الدموية بين قوات الأمن و الجماعات المسلحة التي وقعت في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ وبدايات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ في ضواحي جنوب تونس.

وقد طالبت المجموعة السلطات التونسية بالسماح للكتاب والصحفيين والمدونين والناشرين بالتعبير عن أنفسهم بحرية وبلا خوف من الاضطهاد والحبس بما يتوافق مع المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والموقع من قبل الحكومة التونسية.

و بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير استنكرت أحزاب ومنظمات وهيئات إعلامية تونسية ما أسمته التعتيم الإعلامي الذي ضربته الحكومة على المواجهات المسلحة التي دارت جنوب العاصمة تونس بين قوات الأمن ومجموعة مسلحة وطالبت المنظمات والأحزاب بكشف حقيقة ما يجري نظرا لخطورة الأحداث التي لم تعهدها البلاد من قبل.

وأكدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان على أن إعلام المواطنين حق أساسي من حقوقهم، وأن إخفاء الحقائق عنهم مضر بسمعة البلاد، ودليل إضافي على ما تعانيه الصحافة من رقابة شديدة ومنع للصحافيين من الوصول إلى مصادر الخبر.

ورغم أن تونس تعد من أكثر بلدان شمال أفريقيا استقرارا فإنها تتعرض لانتقادات شديدة، إذ تتهمها المنظمات الحقوقية بقمع الصحافة وخنق حرية التعبير وسجن المعارضين، وهي اتهامات تنفيها تونس باستمرار.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير استولى عدد من أعوان البوليس السياسي على آلة كاميرا فيديو رقمية ومصوّرة فوتوغرافية رقمية كانت بحوزة الصحفي لطفي حيدوري. وقد قطعوا عليه الطريق عندما كان متوجها لتسجيل لقاء صحفي مع المحامية راضية النصراوي رئيسة الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب ودفعوه إلى أحد الأنهج الخالية وافتكوا منه أدوات عمله. و قد تقدم لطفي حيدوري بشكوى قضائية في هذا الغرض.

بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير استولت مجموعة من البوليس السياسي أمام محكمة الاستئناف بالمنستير على آلة كاميرا من الصحفي توفيق العياشي. وقد هاجمت مجموعة من حوالي ٢٠ عنصرا أمنيّا بالزي المدني الصحفي المذكور وهو يغادر المحكمة بعد تغطيته لحملة انتخابية لأحد المترشحين لعمادة المحامين، وافتكّوا محفظته عنوة وأخذوا منها الكاميرا وقاموا بالاعتداء على المحامين الذين حاولوا منعهم من سرقة الصحفي توفيق العياشي.

بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير وجهت مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس- آيفكس خطاباً إلى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي تطالبه بالسماح بصدور مجلة لاكسبرسيون وإلغاء منع توزيع المجلة الفرنسية "هيستوريا ثيماتيك".
ووقع على الخطاب أعضاء الشبكة الدولية هذا نصه كاملاً:

فخامة الرئيس زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية
فخامة الرئيس،

بالأصالة عن أعضاء الشبكة الدولية لتبادل معلومات حرية التعبير(آيفكس)- مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس التي تضم ١٦ منظمة ملتزمة بالدفاع عن حرية الصحافة والتعبير تود مخاطبة فخامتكم اليوم للتعبير عن بالغ قلقنا إزاء قرار السلطات التونسية بعدم السماح ل"دار الصباح" بإصدار مجلتها الأسبوعية الجديدة "لاكسبرسيون" و بمنع توزيع المجلة الفرنسية "هيستوريا ثيماتيك".
وطبقا للتقارير الواردة فإن العدد الأول من لاكسبرسيون، و التي تقوم بنشرها دار الصباح، كان مقررا له أن يصدر في الخامس من كانون الثاني/ يناير.٢٠٠٧. لكن بعد أن أخبرت الحكومة الدار بالسماح لها بإصدار المجلة،تراجعت عن ذلك بصورة اعتباطية قبل موعد صدور العدد الأول وأمرتها بوقف عملية الإصدار.
وأيضا قامت الحكومة في بدايات شهر كانون الثاني/ يناير بمنع عدد كانون الثاني/ يناير-شباط/ فبراير من مجلة هيستوريا ثيماتيك الفرنسية، و الذي كان يناقش بعض الأمور عن المسيحية و الإسلام و اليهودية.
الجدير بالذكر ان هذه هي أول مرة يتم منع عدد لمجلة هيستوريا ثيماتيك منذ تأسيسها في عام ١٩٠٩.
إن منع اصدار مجلة لاكسبرسيون و توزيع هيستوريا ثيماتيك يعدا حلقة جديدة من سلسلة التحرشات في إطار الحملة التي تخوضها الحكومة التونسية ضد الإعلام عامة، و التي تتضمن رقابة المطبوعات و حبس الصحفيين.
وعلى هذا الأساس نذكر سيادتكم بأن منع اصدارمجلة لاكسبرسيون و توزيع مجلة هيستوريا ثيماتيك يعد انتهاكا صارخا لحرية الرأي و التعبير المكفولة بمقتضى العديد من الاتفاقيات الدولية و منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الذي تنص مادته التاسعة عشر على:" لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية."
وأخيرا نطلب من فخامتكم بالسماح بصدور لاكسبرسيون و و توزيع هيستوريا ثيماتيك فورا و وقف حملة الترهيب الجارية ضد الصحافة. و نطلب من سيادتكم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام الدولة التونسية للمعايير الدولية لحرية الرأي و التعبير في الفترة الحالية و المستقبلية.
وننتظر رد فخامتكم في اقرب وقت مناسب
ثيموثي بالدينج - الجمعية العالمية للصحف
كارل مورتن ايفيرسن - رئيس مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس

بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير وللأسبوع الثاني على التوالي، وبنفس الأسلوب والطريقة، حُرمت أسبوعية "مواطنون" الإخبارية السياسية الجامعة من التوزيع في الأكشاك و في الأسواق بتونس العاصمة.

وذكرت صحيفة الوسط التونسية أنه و"على إثر مجهودات كبيرة قامت بها أسرة التحرير من أجل إصدار الصحيفة في شكل أنيق وبمضمون مختلف عن السائد، في مواجهة ظرف يتسم بالإنحباس السياسي والإعلامي الشامل، تتعرض الصحيفة التي يصدرها حزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات" إلى محاصرة ذكية وخبيثة. حيث عاين البعض قيام مجهولين في زي مدني، بجمع جميع أعداد الصحيفة المعروضة للبيع في الأكشاك فور وصولها إليها، بدون أي حق".

وأفادت شركتي التوزيع سوتبرس ودسبرس بأن عملية توزيع الجريدة تمّت على أحسن وجه في غالبية أكشاك العاصمة التي تتعامل معهما.

وأكد بيان صدر عن هيئة التحرير لأسبوعية "مواطنون" ان "تلك الاساليب لن تقوى على التأثير على إستقلالية الخط التحريري للجريدة والضغط عليها ماديا، وهي المحرومة إلى جانب جريدة "الموقف" من الدعم العمومي المصون قانونيا.

بتاريخ ١١ آذار/ مارس قضت محكمة الاستئناف بمدينة قفصة جنوبي تونس بسجن الصحفي التونسي محمد فوراتي عاما وشهرين غيابيا بتهمة "الانتماء إلى جمعية غير قانونية وجمع أموال بدون رخصة" في قضية تعود إلى نحو سبع سنوات.

وذكر محامون دافعوا عن فوراتي أن المحكمة اعتمدت في توجيه التهمة على عددين من مجلة "أقلام أون لاين" الإلكترونية -التي ينتمي إلى أسرة تحريرها- ضبطت عند معتقل سياسي بمدينة قفصة.

وكانت المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف أصدرتا مرتين حكما ببراءة الصحفي لخلو الملف من مبررات التهمة.

وقال فوراتي إن "الحكم سياسي وعقاب لي على ما كتبته في قضايا المجتمع المدني والمساجين السياسيين".

واعتبرت الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين محاكمة فوراتي عقابا على آرائه وعمله الصحفي المحايد في تناول قضايا الشأن العام عندما كان يشتغل في صحيفة معارضة في تونس، وطالب في بيان بإيقاف معاقبة الصحفيين بسبب آرائهم.

بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس مثل عمر المستيري مدير تحرير مجلة كلمة الالكترونية أمام مساعد وكيل الجمهورية بمحكمة تونس لسماع أقواله في تهمة تتعلّق بقانون الصحافة وهي الثلب وجّهت إليه من قبل محمد بكّار.

وقد تم استنطاق عمر المستيري حول مقال نشره يوم ٥ سبتمبر ٢٠٠٦ بمجلة كلمة حول تجديد النظر في الصفة المهنيّة للمحامي المذكور من قبل مجلس الهيئة الوطنية للمحامين، علما وأنّ جرائم الصحافة في القانون التونسي لا يمكن إثارتها بعد مضيّ ٣ أشهر من تاريخ وقوعها.

وقد أثار المحامون مسألة الأساس القانوني للتتبع، علما وأنّ موقع "كلمة" محجوب في تونس وبالتالي فإنّ نشر المقال لم يتمّ ماديا على التراب التونسي.

وقد سئل عمر المستيري حول إدّعاءات الثلب المزعومة، فأجاب بأنّه استند إلى إثباتات تؤكّد ما ذهب إليه في المقال المنشور (عديد الأحكام النهائية التي أدانت المحامي محمد بكار من أجل التدليس والتحيّل) وبأنّه مستعدّ لتقديمها.

وقد طلب منه مساعد وكيل الجمهورية أن يكشف مصدر خبره الصحفي فامتنع عن ذلك استنادا إلى حقه كصحفي في الحفاظ على سرّية المصدر.

وفي صورة إثارة الدعوى العمومية وتوجيه التهمة ضد عمر المستيري فإنّه يصبح مهدّدا بالسجن لفترة تتراوح بين سنة و٣ سنوات.

وطالب المرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والإبداع بإلغاء هذه الدعوى واعتبر أنّ عمر المستيري لم يتعدّ ممارسة مهنته الصحفية، وطالب بإلغاء عقوبة الحبس المنصوص عليها في جرائم الصحافة، وذكّر بأنّ مجلة كلمة المستقلّة محرومة من حقها في إصدار نشرية مطبوعة وطالب برفع هذا المنع التعسفي.

بتاريخ ١٥ أيار/ مايو تعرض الصحفي سليم بوخذير إلى اعتداء بالعنف الشديد داخل العاصمة حيث فوجئ بأحد المنحرفين يقبل عليه تحت أنظار أحد أعوان البوليس السياسي ويشبعه لكما وركلا إلى أن سقط على إحدى عربات التاكسي.

كما حاول أحد المنحرفين الاعتداء عليه يوم ٩ **كانون الثاني/ يناير** بمقربة من مقرّ صحيفة "لابراس" إذ فوجئ به يهدده بالاعتداء عليه بتعلّة أنه عاكس فتاة من أقاربه. وجرى ذلك أمام أنظار البوليس السياسي الذي كان يتعقب بوخذير.

بتاريخ ١٨ أيار/ مايو حاصر البوليس السياسي بواسطة فريق دائم بالزي المدني مكتب مجلة كلمة ومنعوا فريق المجلة من دخوله، وفي مناسبات عديدة أبعد صحفيو كلمة باستخدام القوة والتهديد من دخول المقر أو الاقتراب من البناية التي يوجد بها بدعوى تنفيذ تعليمات وزير الداخلية.

بتاريخ ٢٢ حزيران/ يونيو اتهم حزب تونسي معارض سلطات بلاده بتضييق الخناق عليه وقال أنها أقدمت على شراء كل الأعداد من صحيفته من الأكشاك لمنع توزيعها.

وقال رشيد خشانة وهو قيادي بالحزب الديمقراطي التقدمي المعارض "أبلغنا من عديد بائعي الصحف في العاصمة تونس وخارجها ان السلطات عمدت إلى شراء كل الأعداد من صحيفة (الموقف) لمنع توزيعها".

وتضمن العدد من صحيفة "الموقف" في الصفحة الأولى مقالا بعنوان "الدولة تحاصر المجتمع المدني" تحدث عن تعنيف الشرطة لمعلمين.

اليمن

الغلاف العام للحريات الإعلامية في اليمن خلال النصف الأول ٢٠٠٧

تظهر المعلومات أن اليمن قد يمر بعام أسود جديد للحريات الإعلامية المحلية، فخلال النصف الأول من عمر العام الحالي عاش الصحفيون اليمنيون أياماً صعبة بين القوانين التي تسمح بحبس وتوقيف الصحفي وبين التهديدات التي يتلقونها بين حين وآخر، خاصة مع تزايد الجماعات والشخصيات السياسية النافذة في البلاد، كما تدلل المؤشرات والمعلومات التي استطاع هذا التقرير رصدها وتوثيقها.

وقد شهدت الآونة الأخيرة أعلى معدل لحالات التهديد والاعتداء على الصحفيين ومضايقة وسائل الإعلام.

وهناك جملة من القضايا لا تزال قابعة في المحاكم، بينما تشكل التهديدات على الصحفيين وغياب توفير الحماية القانونية لهم عند نشرهم للأخبار حالة من القيود على حرية العمل الصحفي في اليمن.

ف بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ندد الصحفيون بالاعتداءات التي تعرض لها عدد من زملائهم في الآونة الأخيرة والانتهاكات التي طالت حقوقهم.

وشدد حشد من الصحفيين التقوا في مقر نقابة الصحفيين اليمنيين بالعاصمة على ضرورة استعادة روح التضامن التي كانت سائدة في الوسط الصحفي وملاحقة الضالعين في جميع الاعتداءات التي طالت زملاءهم.

واستعرض عدد من الصحفيين في اللقاء التضامني مع زملائهم أمثلة من الانتهاكات التي تعرضوا لها مؤخراً والجهات التي تقف وراءها، حيث أدان المجتمعون التهديد الذي تعرض له الكاتب والسياسي محمد محمد المقالح عبر مسلحين مجهولين رابطوا أمام منزله.

كما أدان الصحفيون الاتهامات والأوصاف التي أطلقها موقع إخباري بحق الصحفي عبدالكريم الخيواني والتحريض الرسمي على الصحفيين بسبب تناولاتهم لأحداث الحرب الدائرة في محافظة صعدة وعدًوا ذلك "تراجعاً خطيراً يهدد حرية الصحافة والحريات العامة".

وندد الصحفيون باعتداء أفراد حراسة محكمة استئناف العاصمة على الصحفيين سامي غالب رئيس لجنة الحريات في مجلس النقابة وحمدي البكاري رئيس لجنة التدريب وكذا اعتداء حراس رئاسة الوزراء على الصحفي محمد الغباري.

وجدد اللقاء الذي شارك فيه أمين عام النقابة مروان دماج وسامي غالب رئيس لجنة الحريات إعلان التضامن مع رئيس تحرير صحيفة الديار الزميل عابد المهذري الذي تلاحقه مجاميع نافذة سبق أن نهبت سيارته ولم تتخذ الجهات المعنية أي إجراء لاستعادتها.

كما استنكر اللقاء الحكم القاضي بحبس "المهذري" سنة كاملة في قضية نشر نظرتها المحكمة في غيابه جراء الأوضاع الاستثنائية في محافظة صعدة حيث مقر المحكمة التي أصدرت الحكم.

وأعلن الصحفيون الذين تداعوا إلى مقر نقابتهم بعد تزايد الانتهاكات ضدهم التضامن مع الزملاء في هيئة تحرير موقع مأرب برس الذين تعرضوا للتهديد مراراً وأدانوا إغلاق موقع الشورى نت وسياسة حجب المواقع ورأوا في ذلك استمراراً لـ"الماضي الشمولي وإساءة للتجربة الديمقراطية في البلاد".

واستنكر الصحفيون الاعتداء الذي تعرض له الصحفي زيد الغابري على يد أفراد يتبعون قوات الشرطة العسكرية بمحافظة تعز وطالبوا وزير الدفاع بسرعة إحالتهم إلى القضاء.

و بتاريخ ١٨ آذار/ مارس طالب عدد من أعضاء مجلس النواب اليمني بحضور وزير الداخلية لمساءلته بشأن قضايا انتهاك حقوق الصحفيين.

وانتقد رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الدكتور عيدروس النقيب الذي تزايد ظاهرة التعرض للكتاب والصحفيين من قبل أجهزة الأمن في الآونة الأخيرة مستشهدا بما حصل لرئيس تحرير صحيفة الوحدوي علي السقاف ومعاذ المقطري المحرر في نفس الصحيفة وما تلاه من قذف وشتم لرئيس لجنة الحريات في نقابة الصحافيين رئيس تحرير صحيفة النداء سامي غالب وكذا عضو مجلس نقابة الصحفيين نائب رئيس تحرير صحيفة والحدوي حمدي البكاري ورئيس تحرير موقع ناس برس نجيب اليافعي الذين تلفظ عليهم أحد العسكر بألفاظ بذيئة كما ذكر النقيب ما تعرض له قبل فترة الصحفي محمد الغباري مراسل صحيفة البيان الإماراتية للاعتداء من قبل حراسة رئيس مجلس الوزراء، وكذا ما تناولته وسائل الإعلام عن اعتداء

تعرض له الصحفي زيد الغابري مدير تحرير صحيفة الجمهورية من قبل بعض العسكريين في مدينة تعز.

بتاريخ ١ شباط/ فبراير أحالت النيابة العامة القضية المرفوعة من الزميلين حافظ البكاري ورحمة حجيرة ونقابة الصحفيين ضد مطبوعة البلاد إلى المحكمة المختصة.

وأرسلت النيابة اشعاراً بذلك إلى عنوان البكاري الذي كان قد غادر اليمن قبل ثلاثة أيام من التبليغ إلى العاصمة الأمريكية حيث يتواجد مع زوجته للدراسة والعمل.

وقد جاء احالة القضية للمحكمة والتي تعتبر أشهر قضية قذف بعد نحو عشرين شهراً من المماطلة والتسويف والإهمال التي اعتبرت حماية رسمية استمرت خلالها المطالبة والاستنكار من الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني، فيما استمرت محاكمة الصحفيين والصحف الناقدة للسلطة وتوالي أصدار الأحكام ضدها.

وأشارت تقارير سنوية لمنظمات أن إهمال محاكمة القضية ضد مطبوعة البلاد شجعها ومثيلاتها على قذف الأعراض والإساءة للقيم والاخلاق العامة والتي كان آخرها ما تعرضت له الزميلة سامية الأغبري في مطبوعة الدستور من قذف وشتائم تحاكم عليها.

من جهة ثانية، تولت منظمة حقوق الإنسان المستقلة "الفقرة ١٩"، والحملة العالمية لحرية التعبير، والمنتدى الإعلامي للمرأة اليمنية تنظيم مجموعة عمل لدراسة قانون الإعلام، والتي عقدت أول اجتماعاتها في الحادي والعشرين والثاني والعشرين من مارس/آذار في صنعاء بهدف دراسة الوضع الحالي لقانون الإعلام في اليمن وتقييم مدى التزامه بالمعايير الدولية الخاصة بحرية التعبير.

ولقد قامت مجموعة العمل بمناقشة وصياغة المقترحات بشأن الإصلاح الجاري للقوانين اليمنية التي تؤثر على الإعلام. ولقد حددت المجموعة ثلاث أولويات تستلزم العمل العاجل:
إصلاح قانون الصحافة والنشر الصادر في العام ١٩٩٠ والفقرات الواردة في القانون الجزائي والتي تقيد حرية النشر، وتبني تشريع يضمن حق الوصول إلى المعلومات، وتبني تشريع يسمح بالبث الخاص وينظمه.

ومن المقرر أن تعقد مجموعة العمل اجتماعين آخرين في نهاية هذا العام، حيث سيتم إعداد مقترحات محددة بشأن إصلاح القانون فيما يتصل بكل من هذه الأولويات الثلاث.

وبتاريخ ٣٠ أيار/ مايو قرر الصحفيون اليمنيون الاعتصام أسبوعياً أمام مقر رئاسة الوزراء للتعبير عن الاحتجاج للمضايقات التي تعرض لها زملاؤهم وتكرار عمليات الإغلاق للمواقع الإخبارية الخاصة.

وأعلن هذا القرار في اعتصام هو الثالث من نوعه للصحفيين، حيث قرروا تسمية الساحة الأمامية لمقر الحكومة بـ(ساحة الحرية) وتسمية يوم الثلاثاء الذي يعتصمون فيه أسبوعيًا بـ(يوم الحرية)، وهو يوم الاجتماع الدوري الأسبوعي للحكومة اليمنية.

واحتج الصحفيون على قيام وزارتي الإعلام والاتصالات بحجب وإيقاف موقعي (الاشتراكي نت) و(الشورى نت) الاخباريين وخدمتي (ناس موبايل) و(بلا قيود موبايل) الإخبارية عبر الرسائل القصيرة (SMS) لأجهزة الهاتف النقال وذلك بشكل متكرر خلال الأسابيع الماضية.

وهتف المعتصمون ضد الحكومة مطالبين بتراجعها عن القرارات الجائرة والشمولية ضد حريات الصحافة.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير أفرجت نيابة جنوب شرق الأمانة عن الصحفي خالد دلاق بضمانة نقابة الصحفيين وبتوجيهات من النائب العام في القضية المرفوعة عليه من إحدى القيادات العسكرية بتهمة تهديده.

وتعد هذه القضية ثالث دعوى خلال سنة ونصف يتلقاها من نفس الشخصية، واحدة منها أحيلت لمحكمة جنوب شرق وواحدة في استئناف الأمانة.

وتعد قضية الصحفي دلاق من أغرب القضايا وأكثرها إثارة للجدل في الوسط الصحفي، حيث حاز على أعلى معدل في الملاحقات والجلسات والمحاكمات، وهي كالتالي "(٩٨) جلسة في النيابة، (٦٥) جلسة في المحكمة، (٤) قضايا في النيابات، (٦) قضايا في المحاكم بين الاستئناف والابتدائية".

وصدرت عليه (٣) أحكام .. (٤) أشهر بالحبس على مقال نشره في صحيفة الوحدوي، وحكم (٨) أشهر حبس و١٥٠ ألف غرامة على ما سميت بتهديداته لأحد القيادات العسكرية.. لكن حكماً واحداً صدر متعاوناً معه والذي أقر بإعادة حقوقه وتسليم سيارته من محكمة الأموال العامة.
وأشار دلاق أنه قضى بين المحاكم والنيابات أكثر من (١٠) سنوات حبس فيها (٣٦٢ يوم) منها (٩٠) يوماً داخل إحدى الدوائر العسكرية بمخالفة للقانون والدستور، أما بقية الأيام فقد كانت في النيابات والمحاكم.

بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير قالت مصادر أمنية يمنية إن عبد الفتاح البتول الكاتب والسياسي اليمني في حزب الإصلاح المعارض، تعرض للتهديد بالتصفية من قبل جماعة الشباب المؤمن التابعة لبدر الدين الحوثي.

ونقلت المنظمة العربية لحرية الصحافة أن التهديد جاء على خلفية الكتابات التي يسطرها البتول في الصحف والدوريات اليمنية ضد جماعة الحوثي واتهامه لها بالعمل لصالح دولة شيعية أجنبية.

من جهته أدان الكاتب عبدالفتاح البتول "الصمت" ضد تكرار تهديده من قبل أتباع الحوثي، مع أن "التهديد يأتي من جماعة مسلحة قتلت المئات من الجنود"، وليس في سياق "خلاف على الآراء".

البتول الذي أبلغ كلا من وزارة الداخلية ونقابة الصحفيين اليمنيين قال إنه تلقى اتصالات متكررة تهدده بالقتل إن "لم يوقف الكتابة ضد الشيعة". وأن أحد الاتصالات هددته بـ"قطع رأسه

كما قطع رأس صدام حسين" مطالبا الداخلية والنقابة والمعنيين بالدفاع عن "القانون" "الدفاع عن حقه في التعبير".

يذكر أن البتول كاتب وعضو في حزب التجمع اليمني للإصلاح في محافظة إب.

بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير اعتقل جنود تابعين لقسم شرطة الحميري في اليمن الصحفي وليد الساده رئيس تحرير صحيفة اللواء الأخضر الساعة التاسعة مساء بينما كان متوجها إلى منزله واقتادوه إلى قسم الحميري وأودعوه السجن ولم يتم الافراج عنه إلا في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد تدخل اعضاء في مجلس نقابة الصحفيين وبعض الزملاء الذين حضروا إلى القسم بضمانة حضورية انتهت مدتها يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير.

وقد جاء الاعتقال على خلفية قضية رفعها فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ضد الصحيفة لنشرها مادة صحفية عن بعض مظاهر الفساد والذي يمارس في فرع الجهاز المركزي واصدرت محكمة شمال الأمانة حكمها بتغريم رئيس التحرير مبلغ ٥٠ ألف ريال مناصفة مع كاتب المقال نجيب الغرباني إلا أنه تم استئناف الحكم في حينه.

واضاف بلاغ قامت هيئة تحرير الصحيفة بنشره "وقد فوجئنا يوم الاربعاء ٢٠٠٧/١/١٧ بأن اعتقاله جاء بناء على توجيه من مدير أمن أمانة العاصمة استجابة لطلب وكيل نيابة الصحافة والمطبوعات الذي يريد تنفيذ الحكم الابتدائي المستأنف الذي صدر بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٤ ومنذ ذلك الحين وحتى هذه اللحظة لم يقم وكيل نيابة الصحافة بارسال ملف القضية إلى محكمة الاستئناف حسب طلب محكمة الاستئناف لملف القضية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ الموجه إلى رئيس محكمة شمال الأمانة مستغلاً هذا الحكم كأداة قمع للصحيفة ورئيس تحريرها".

بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير واصلت نيابة الصحافة والمطبوعات التحقيق مع رئيس تحرير صحيفة النهار لتقديم وثائقه في القضية المرفوعة عليه من مجلس القضاء الأعلى بعد ان استدعت يوم **٢١ كانون الثاني/ يناير** شهاب الأهدل ووجهت له اتهامات بالاساءة للقضاء وسبه.

وكانت نيابة الصحافة والمطبوعات استدعت الاهدل قبل اجازة عيد الأضحى إلا أنه طلب التأجيل وحققت مع مراسل الصحيفة في الحديدة منصور الدبعي، بعد أن رفع مجلس القضاء الاعلى قضية يتهم فيها الأهدل بالإساءة إلى القضاء وإهانته وسبه.

وكانت الصحيفة قد نشرت قبل عيد الأضحى خبراً عن قضية شاب في تعز صدر بحقه حكم بالاعدام وعمره (١٦) عاماً ونتيجة لظروف أهله الصعبة لم يقدموا التماساً بالحكم فاعتبرت محكمة النقض الحكم نهائيا وباتا، يعني اعدام الشاب، رغم تنازل اهل المجني عليه، فنشرت الصحيفة (النهار) مناشدة بخصوص القضية عن طريق المحامي المغربي، والمحامي اشار في تصريح للصحيفة عن بعض الاختلالات في القضاء وعلى وجه الخصوص في قضية الشاب مع محكمة جنوب شرق تعز.

و بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير اعتدى أفراد من الأمن في مبنى رئاسة الوزراء اليمنية على الصحفي محمد الغباري مراسل صحيفة الإماراتية وثلاثة صحفيين آخرين الذين حضروا صباح يوم ٢٣ كانون الثاني/ يناير إلى مبنى الحكومة لتغطية المؤتمر الصحفي المشترك بين رئيس الوزراء اليمني ونظيره الأردني.

وأوضح الغباري "أنه وثلاثة صحفيين آخرين حضروا لتغطية المؤتمر بين رئيس الحكومة اليمنية ونظيره الأردني ولكننا منعنا من الدخول من قبل حراسة مجلس الوزراء وعندما حاولت أن أوضح لهم أنني صحفي ولدي دعوة قال احدهم اجلس معنا على الأرض خارج المجلس بينما تلفظ فرد آخر بقوله (اذهب بيتكم) وقام اثنين من الجنود بسحبي".

بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير تعرض الصحفي فؤاد راشد عضو نقابة الصحافيين اليمنيين لملاحقات مستمرة من قبل مدير إدارة البحث الجنائي بمديرية المكلا على خلفية كتابات صحفية لراشد انتقد فيها بعض ممارسات إدارة البحث في المكلا في صحيفتي النداء والنهار الأسبوعيتين.

وكان راشد قد تقدم بشكوى لنقابة الصحافيين اليمنيين فرع حضرموت الجمعة ٢٦ كانون الثاني/ يناير قال فيها إن العقيد حسين العلبي وجه عدداً من الجنود لإرهابه وتلفيق أي تهمة له يكون من شأنها الايقاع به، وبالتالي سجنه وتقييد حريته، وطالب بحمايته وفتح تحقيق في تهديد حياته.

بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير كادت أن تنفجر اشتباكات مسلحة في وكالة الأنباء اليمنية سبأ على إثر مشادة بين مرافقي الشيخ خالد معصار عضو مجلس النواب عن المؤتمر الشعبي العام وحراس الوكالة على خلفية خلاف بين محرر الوفيات بالوكالة ومرافقي الشيخ حول إضافة صفة الشيخ والرتبة العسكرية التي يحملها أحد المتوفين من أقرباء الشيخ المذكور، فيما رفض المحرر الصحافي إضافة صفة الشيخ والرتبة العسكرية للمتوفي العميد محمد معصار الذي قضى إثر حادث مروري مؤلم فقد خلاله ثمانية من أفراد أسرته وأكد عبد الحميد الريمي الصحفي، بإدارة الأخبار بوكالة سبأ صحة وقوع الاحتكاك مضيفاً أن الأفراد غادروا وهم يتوعدون محرري وكالة سبأ.

بتاريخ ١٣ شباط/ فبراير أصدرت المحكمة الجزائية بمحافظة صعده حكما غيابيا قضى بالسجن مدة عام مشمولة بالنفاذ المعجل بحق الصحافي عابد المهذري، رئيس تحرير صحيفة الديار المستقلة، في القضية المرفوعة ضده من قبل قاضي محكمة ساقين الابتدائية بصعدة.

وقال المهذري إن القضية شهدت مماطلة طوال أربع سنوات، حيث كانت رفعت ضده في العام ٢٠٠٢، رغم مطالبته بحسمها و أنه فوجئ بإصدار الحكم غيابيا دون إخطاره أو محاميه بحضور الجلسة، معتبرا الحكم استهدافا واضحا له "من قبل السلطة واستخداما للقضاء لتصفية الحسابات مع المخالفين لها في الرأي" مشيرا أن الحكم عقاب على آرائه ومواقف صحيفته من الفساد والانتخابات الرئاسية ورفض حرب صعده. وأكد أن الاستئناف هو الطريق الذي سيسلكه قانونيا.

وكانت الديار قد نشرت عام ٢٠٠٢ موضوعا عن محكمة ساقين استندت فيه إلى تقرير صادر عن هيئة التفتيش القضائي يتعلق بأوضاع المحكمة.

بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير وجه وكيل نيابة الصحافة والمطبوعات محمد محمد سحل إلى قسم شرطة الصباح بالأمانة أمر قبض قهري للصحفي صادق أحمد الجراش، رئيس تحرير صحيفة "الزاجل" لعدم حضوره إلى نيابة الصحافة رغم استدعائه للتحقيق في قضيتي جرائم قذف وسب

وتشهير بالزميل هشام باشراحيل، وأسرته وهيئة تحرير صحيفة "الأيام" نشرتها صحيفة "الزاجل" في العدد (٧٧) بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٥.

وقد أوكل باشراحيل، رئيس تحرير جريدة الأيام المستقلة، إلى المحامي محمد ناجي علاو ومؤسسة (علاو) للمحاماة والاستشارات القانونية الترافع باسمه في قضايا جرائم القذف والسب والتشهير، وبدوره قدم المحامي علاو دعوى إلى نيابة الصحافة والمطبوعات بين فيها الأسباب والأسانيد الشرعية والقانونية التي يترتب عليها مساءلة ناشر ورئيس تحرير "الزاجل" صادق أحمد الجراش، عملا بأحكام المادة (٢٠١) عقوبات التي تقول "إذا ارتكبت الجرائم السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر..الخ"، ونص المادة (١٠٨) من قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م التي تقول "يعد رئيس التحرير فاعلا أصليا لأي فعل مخالف لهذا القانون..الخ".

وطالب علاو لدى نيابة الصحافة والمطبوعات بسرعة التحقيق مع المشكو به واتخاذ الإجراءات القانونية كافة ضده.

بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير دعا سامي يوسف احد الصحفيين العاملين في مؤسسة ١٤ اكتوبر الصادرة في مدينة عدن الهيئات الوطنية والمنظمات الحقوقية التدخل لوقف ما وصفه بالإجراءات التعسفية والإرهاب الوظيفي ضده.

وأوضح يوسف- في مذكرة وجهها في ١٩ شباط/ فبراير إلى رئيس الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات "هود" ان اخر تلك التعسفات هي ايقافه عن العمل وخصم ٧٠% من راتبه منذ اغسطس الماضي دون وجه قانوني.

واشار يوسف في المذكرة إلى ان تلك الاجراءات جاءت انتقاما منه على خلفية البلاغ الذي تقدم به إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بعدن بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٥ والذي كشف فيه عن سلسلة خروقات مالية وادارية من بينها شراء عدد من السيارات.
وجاء في المذكرة بان التقرير كشف عن شراء سيارة تويوتا نوع كامري بـ ٣٠ الف دولار في حين ان سعرها الرسمي لايتعدى الـ ٢٠ الف دولار وكذا التحايل في شراء رولات ورق صف إلى جانب توظيف عدد من المقربين لرئيس مجلس الادارة بالمؤسسة والشروع في منح مؤسسة اعلانية وكالة حصرية لاعلانات الصحيفة رغم ان اجمالي الاعلانات يقارب ١٠٠ مليون ريال سنوياً.

واتهمت المذكرة رئيس المؤسسة بالقيام بانتهاك حقوق العاملين في ظل ما اعتبرته عجز وزارة الاعلام عن القيام بواجبها.

بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير وبعد إيقافها عن الصدور ورقياً قبل أكثر من عامين تقريباً بعد سجن رئيس تحريرها عبد الكريم الخيواني لمدة ستة أشهر، قامت السلطات اليمنية ممثلة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بحجب الموقع الالكتروني لصحيفة الشورى "الشورى نت" التابع لحزب اتحاد القوى الشعبية المعارض دون إبداء الأسباب والدوافع وراء هذا الإجراء الذي وصفته نقابة الصحفيين اليمنيين في بيان لها بأنه اعتداء على حرية الصحافة وحق الجمهور في الاطلاع على وجهات النظر المتمايزة.

وكانت صحيفة الميثاق الناطقة باسم الحزب الحاكم وصحيفة سبتمبر الناطقة باسم وزارة الدفاع نقلتا عن مصدر إعلامي سخر من المزاعم الكاذبة لموقع "الشورى نت" الذي اسماه بالمتحدث باسم العناصر الإرهابية حول قيام الأجهزة الأمنية بتقصي أماكن إقامة أبناء صعده في صنعاء والتحري عن أماكن عملهم وإيقاف عدد منهم على خلفية الأعمال الإرهابية في محافظة صعده.

بتاريخ ١٥ آذار/ مارس كشفت الصحفية آمنة الهندي، المذيعة بإذاعة الحديدة أن إذاعة الحديدة أوقفت برنامجها الأسبوعي (هو وهي) إثر مطالبتها بحقها من الإذاعة التي تعمل معها منذ العام ١٩٩٣ بالتوظيف الرسمي او التعاقد وتم منعها من العمل او حتى الاقتراب من مبنى الاذاعة.

وفي تصريح لصحيفة "الأيام" قالت الهندي "عملت مع إذاعة الحديدة ما يقارب ١٥ عاما وبالرغم من التضحية والعمل مع الإذاعة طوال هذه السنين لم أحصل على أدنى حقوقي في العمل والتوظيف الرسمي أو التعاقد ومنذ ذلك الحين وأنا أعمل من دون تعاقد وعندما حاولت كسر حاجز الصمت وطالبت بحقوقي فوجئت بإيقاف برنامجي (هو وهي) ولم يقتصر الأمر على هذا الحد ولكني تلقيت الشتم والإهانة من قبل نائب مدير البرامج بالإذاعة الذي قال لي: أنت حيا الله بالقطعة، أي (تعملين بالأجر اليومي) ومالك حق تشتكي ولا لك عندنا أي حق تطالبي به ورجاءً ممنوع تقتربي من مبنى الإذاعة مرة ثانية".

وطالبت المذيعة والكاتبة الصحفية آمنة الهندي الزملاء والزميلات كافة بالوقوف إلى جانبها لاسترجاع حقوقها وإيقاف الظلم الذي طالها.

بتاريخ ١٨ آذار/ مارس مثل أمام نيابة الصحافة والمطبوعات مدير تحرير صحيفة الوحدوي (أحمد سعيد ناصر) والمحرر في الصحيفة (معاذ المقطري) للإستماع إلى أقوالهما في شكوى اللواء السابع حرس جمهوري في خولان.

وقال ناصر أن النيابة وجهت له تهمة الإساءة إلى المؤسسة العسكرية، معتبرة نشر التقرير عن الحادثة مترافقا مع حرب صعده "تكدير للسلم الأهلي" وذلك بسبب نشرها موضوعا اتهم افرادا في المعسكر بتشكيل عصابة ارتكبت انتهاكات في منطقة سكنهم في "همدان".
واستمع وكيل نيابة الصحافة للصحفي "أحمد سعيد" بشأن الموضوع الذي نشر في العدد ٧٣٧ الموافق ٢٠ شباط/ فبراير، عن جريمة اختطاف وقتل وحرق المواطن عبد الحكيم السياني (٢٧ عاماً)، والتي كانت قد بدأت محاكمتهم في وقت سابق، وكان ضمن المتهمين الـ١٥، أفرادا من المعسكر الذي رفع الدعوى.

وقد طلبت النيابة من مدير تحرير الوحدوي الوثائق التي تثبت صحة مانشر وإحضارها.

بتاريخ ١٩ آذار/ مارس قال مراسل الجزيرة بصنعاء (احمد الشلفي) أن إثنين من عناصر "جهاز الأمن السياسي" وجها له الشتائم والسباب وهدداه بتأديبه في مرة قادمة. وأكد الشلفي "معرفته بانتمائهما للأمن السياسي".

وذكر الشلفي لـ"نيوزيمن" أن عنصري الامن السياسي اللذين كانا يرتديان زياً مدنياً ويحملان أسلحتهما اعترضاه ومصور الجزيرة ظهر ١٩ آذار/ مارس أثناء قيامه بعمل تقرير حول اللاجئين الصوماليين في اليمن في منطقة سوق عنس جنوب العاصمة صنعاء، مشيراً إلى أنه لايعلم سبباً لما تعرض له من إعتداء أثناء قيامه بعمله الصحفي.

و بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ذكرت صحيفة "الايام" المستقلة ان مدير المباحث الجنائية بمحافظة صعدة العقيد محمد علي قاسم ما برح يلاحق أحد مراسلي "الأيام" في المحافظة، الصحفي رائد الجحافي، أثناء أدائه عمله المهني ونقل بعض وقائع الأحداث الجارية في صعدة، وليست كلها والتلويح بالتهديد والوعيد له، وبلغ الأمر به حد مطالبة مراسل الصحيفة بموافاته بكل ما ينشر عن أحداث صعدة الامنية في حينها ما لم فإنه سيوجه بتوقيف معاشه الشهري من مكتب التربية والتعليم بالمحافظة.

وذكرت إدارة تحرير "الأيام" أنها تلقت بلاغات عدة من الجحافي عن ممارسات تعسفية للمسؤول الأمني المذكور منذ مدة مضت والتزمت الصمت بعض الوقت، لعل وعسى أن يكف عن تلك الممارسات، وخلالها أجرت اتصالاً بالأخ سالم الوحيشي، وكيل المحافظة وأبلغته بذلك، فتجاوب الوحيشي مشكوراً في دعوة المراسل إلى مكتبه للجلوس معه ومعرفة الاشكاليات التي يعانيها من المسؤول الأمني.

بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس قالت صحيفة المستقلة إنها تلقت رسالة تهديد بنسف مقرها الواقع في العاصمة صنعاء، وذكرت الصحيفة الشعبية أن رسالة التهديد أرسلت عبر الفاكس موقعة من شخص وصف نفسه بـ"زعيم حركة عباد الرحمن"، وقالت الرسالة المكتوبة بخط اليد "سنهدم مكتبكم".

وأضافت: نحن في "تنظيم عباد الرحمن" سنزلزل عروشكم وسنغزيكم في عقر داركم.

وأوضحت الصحيفة أن الفاكس الذي تم بواسطته إرسال الرسالة حمل الرقم ٣١٧٢٦١ ٠٥ كما أشار كاتبها إلى تواجد ما يزعم أنه "تنظيم عباد الرحمن" في محافظتي حضرموت والبيضاء.

بتاريخ ٩ أيار/ مايو أدانت منظمة صحفيات بلا قيود ما قامت به وزارة الإعلام من حرمان للمنظمة من إصدار صحيفة تصدر عنها، بطريقة مخالفة للدستور والقانون الذي نص على حق اليمنيين الثابت والأصيل في التعبير بالقول والصورة والكتابة.

وأعربت المنظمة عن بالغ استياءها إزاء الردود التي جاءتها من الوزارة على تقديمها طلب تسجيل صحيفة (بلاقيود) كصحيفة صادرة عن المنظمة، واستنكرت النتيجة التي قوبل بها طلبها بعد ثمانية أشهر من تقديمه ومن التردد اليومي على وزارة الإعلام وبعد إستئجارها للمقر الخاص بالصحيفة وتزويده بالأجهزة والأدوات المختلفة لتكون النتيجة بأن "رأي الحكومة أن لا يُسمح لمنظمة صحفيات بلاقيود بإصدار صحيفة باسمها" حسب ماقاله وكيل وزارة الإعلام.

بتاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو رفضت النيابة الجزائية المتخصصة في قضايا أمن الدولة الإفراج عن الصحافي عبد الكريم الخيواني الذي تم اعتقاله ظهر نفس اليوم بكفالة مالية، وقررت حبسه أسبوعاً كاملاً على ذمة التحقيق معه حول صلته بالحوثيين قابلة للتمديد.

ولم توجه النيابة تهمة محددة للخيواني لكنها حققت معه حول ارتباطه بالحوثيين وانه كان متبنياً للنشر الإعلامي لصالحهم، إضافة إلى اقتنائه سيديهات وأوراق وصور لها علاقة بالحرب التي كانت دائرة خلال الفترة الماضية في صعده.

وجاء اعتقال الخيواني الذي اعتقل أواخر العام ٢٠٠٤ وحُوكم وسُجن لمدة سبعة أشهر بتهمة الإساءة لشخص رئيس الجمهورية ومساندة تمرد الحوثي وأفرج عنه بعفو رئاسي قبل انقضاء المدة، جاء اعتقاله بعد وقت قصير على قيام حزب اتحاد القوى الشعبية الذي ينتمي إليه الخيواني وكان يرأس صحيفته "الشورى" ثم موقعه الالكتروني على شبكة الانترنت بفصله من منصب رئاسة التحرير دون إبلاغه بقرار فصله واستبداله كما قال هو نفسه في تصريحات صحافية.

سوريا

الغلاف العام للحريات الإعلامية في سوريا خلال النصف الأول ٢٠٠٧

لم تظهر مؤشرات إيجابية بما يتعلق بمستوى الحريات الإعلامية في سوريا، بالرغم من تأسيس شركة خاصة تعنى بحقوق الإنسان في البلاد، فيما استمر التضييق على وسائل الإعلام الإلكتروني المتمثلة بالإنترنت.

وبالإضافة الى الاستمرار في حجب المواقع والتضييق على المستخدمين، فقد تم في الفترة الماضية حجب العديد من المواقع الجديدة من صحف ومواقع اخبارية وثقافية ودينية "اسلامية"، وتم حجب عدد من مواقع الصحف والمواقع الإخبارية منها صحيفة الشرق الاوسط اللندنية والمستقبل اللبنانية والسياسة الكويتية وموقع الحوار المتمدن وشفاف الشرق الاوسط اضافة لحجب مواقع البريد الالكتروني العالمية مثل الهوت ميل، لتنضم الى القائمة الطويلة من المواقع المحجوبة مثل المواقع الكردية إضافة إلى العديد من المواقع الإخبارية مثل "ايلاف" و"أخبار الشرق" و" القدس العربي" و"عرب تايمز" و"إسلام أون لاين" ...واستمر هذا الحجب مع الشركات المزودة الجديدة التي افتتحت خدماتها مؤخرا.

وكان موقع "إيلاف" الإخباري قد نشر **بتاريخ ٣ شباط/ فبراير** لقاءاً مع الدكتور عمار قربي رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سوريا قال فيه ان"اجهزة الامن السورية قامت باستيراد أنظمة مراقبة حديثة من ألمانيا وهولندا تمكنت استخدامها من منع وصول متصفحي الانترنت إلى مواقع محددة اضافة الى مراقبة البريد الالكتروني للمستخدمين السوريين".

من جانب اخر، اعربت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سوريا "عن قلقها البالغ من استمرار العمل بالقضاء الاستثنائي (محكمة أمن الدولة + القضاء العسكري، والذي يفتقر إلى معايير المحاكمات المنصفة والعادلة) حيث يتم استصدار أحكاما على المتهمين وبشكل لا يتيح لهم استئناف الأحكام الصادرة بحقهم أو نقضها"، وفي هذا السياق طالبت الحكومة السوريّة بإلغاء المحاكم الاستثنائية والعودة إلى القضاء المدني المستقل والمحايد.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير تعرضت صحيفة "كوردستان" اليومية للحجب من قبل الحكومة السورية في اطار حملة قمع جديدة ـ كما وصفتها الصحيفة ـ ضد المواقع الالكترونية.

وقد اصدرت هيئة تحرير الصحيفة بياناً جاء فيه:

الاخوات والاخوة الافاضل من محرري الصحف العراقية والعربية المحترمون..
تتعرض زميلتكم صحيفة كوردستان للحجب من قبل الحكومة السورية لذا فان اسرة تحرير الصحيفة المدرجة اسماءها في الملف المرفق والمرسل للنشر بغية تضامنكم معنا من اجل الغاء ثقافة المنع والحجب..
مع جزيل الشكر والتقدير

بتاريخ ٦ شباط/ فبراير ووسط أنباء عن تغييرات في الحكومة السورية، نقلت "ايلاف" علمها بان المهندس محمد ناجي عطري رئيس الوزراء السوري هدد باغلاق جريدة الوطن السورية اليومية الخاصة.

وقالت مصادر متطابقة ان عطري هدد رئيس تحرير جريدة الوطن وضاح عبد ربه باغلاقها على خلفية نشر موضوع حول الاستثمار العقاري في سوريا، وكانت جريدة الوطن التي حصلت على ترخيصها من المنطقة الحرة في سوريا ويملكها رجل الاعمال السوري رامي مخلوف اطلقت عددها الاول فى الخامس من تشرين الثاني ٢٠٠٦ واحتفلت باطلاق مكاتب لها في المحافظات.

بتاريخ ٢ آذار/ مارس أعادت السلطات السورية إعتقال الصحافي مهند عبد الرحمن دون تبيان الاسباب الموجبة لذلك.

ونقل موقع إيلاف عن مصادر ان "عبد الرحمن معتقل في احد فروع الامن في منطقة كفر سوسة في سوريا"، وكانت السلطات السورية قد اعتقلته اواخر العام الماضي، ولم يحال إلى القضاء ولم توجه له أية تهمة.

وكان مهند عبد الرحمن يعمل في موقع اللقاء الديموقراطي على الشبكة العنكبوتية ويجري لقاءات مع شخصيات سورية لصالح نشرة اللقاء الديموقراطي.

بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس وبعد توقيف استمر لأكثر من شهر للصحفيين مهند عبد الرحمن وعلاء الدين حمدون، قامت الأجهزة الأمنية بإحالتهما إلى النيابة العامة بدمشق التي أصدرت قرارها بالتخلي عن النظر بالقضية إلى النيابة العامة العسكرية استناداً لقانون الطوارئ بالإحالة رقم /٤٩٠٠/ لعام ٢٠٠٧ حيث تمّ الاحتفاظ بهما بصفة إيداع لصباح اليوم التالي.

وحضر صباح الاثنين **٢٦ آذار/ مارس** وكيلهما القانوني المحامي مهند الحسني وطلب من مندوب نقابة المحامين بمكتب النقابة في القضاء العسكري تنظيم سند توكيل لهما، إلا أن مندوب النقابة امتنع عن تنظيم سند التوكيل إلا بموافقة من رئيس فرع نقابة المحامين بدمشق، وبالاتصال معه وافق على السماح لمندوب النقابة بتنظيم سند التوكيل بشرط أن لا يسمح للموكلين إلا بالاستعانة بمحاميين اثنين على الأكثر.

ونتيجة لحالة العجلة الزائدة اضطر الصحفيين ووكيلهما القانوني للإذعان فيما يتعلق بتنظيم سند التوكيل وبعرض الصحفيين على النيابة العامة العسكرية لم تجد في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يستوجب توقيفهما فأصدرت قرارها المستند لأصله القانوني والدستوري بتركهما ومحاكمتهما طليقين.

بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس كررت النيابة العامة مطالبتها بقضية الكاتب المحلل السياسي ميشيل كيلو والمعتقل منذ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥ والمتهم بجناية إضعاف الشعور القومي وجنحة النيل من هيبة الدولة وإثارة النعرات العنصرية سنداً للمواد /٢٨٥ - ٣٠٧ - ٣٧٦/ عقوبات.

بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو حوّل مرو سالم وزير الاتصالات السوري الصحافي أحمد خليل الموظف في مؤسسة الاتصالات إلى الأمن الجنائي للتحقيق معه لأنه كتب تصريحا يشيد بالوزير سالم، ويقلل من عمل الوزير السابق.

وأكدت مؤسسة الاتصالات ان الخليل فعل ما أملاه عليه مديره المباشر في مؤسسة الاتصالات حيث طلب منه ان يكتب مادة دفاعاً عن الوزير سالم كون الوزير في الأشهر الأخيرة تعرض لانتقادات حادة في الصحافة وخاصة في المواقع الإلكترونية وبعد إلحاح المدير واصراره كتب الصحافي خليل مادة ليتم نشرها في أحد المواقع السورية باسم مديره المباشر(مدير العلاقات العامة) من اجل ما ظن انه سيقوم بتحسين العلاقات بين الوزير والمدراء من جهة والوزير والصحافة من جهة أخرى.

ونوهت المصادر الى انه بعد أن أرسل خليل المادة إلى أحد المواقع الإلكترونية أضافت المحررة المسؤولة عدة جمل أظهرت المادة وكأنها رد رسمي صادر عن الوزير سالم الأمر الذي أدى أن يعتبرها الوزير انتحال صفة من الصحافي خليل، فأوعز الوزير سالم لمدير الرقابة في الوزارة بالتحقيق مع الصحافي الموظف في مؤسسة الاتصالات، وبعد انتهاء التحقيق قدمت دورية من الأمن الجنائي وقادت الصحافي المذهول مما جرى إلى فرع الأمن الجنائي في دمشق وبقي أسبوعا يتردد مرتين على الأمن رغم أن محررة الموقع الإلكتروني شهدت أمام الأمن أنها أضافت الجملة الإشكالية لاعتقادها أن التصريح رسمي.

فلسطين

الغلاف العام للحريات الإعلامية في فلسطين خلال النصف الأول ٢٠٠٧

شهد قطاع غزة خلال النصف الأول من العام الحالي تصاعداً في انتهاكات الحريات الإعلامية لدرجة دعت المنظمات الأهلية بمراقبة هذا النوع من الحريات عن كثب من جهة وإصدار تقارير متتالية ترصد تلك الانتهاكات، والدعوة من جهة أخرى لاحترام حرية وحقوق الصحفيين وحمايتهم من الاعتداءات المتكررة عليهم، سواء الإسرائيلية منها أو المحلية عبر المسلحين الفلسطينيين.

وتنوعت قضايا الاعتداء على الحريات الإعلامية، بحيث تعرض عدد من المواقع الإعلامية على الإنترنت للقرصنة فيما استمرت أعمال خطف الصحفيين الأجانب من قبل عناصر مجهولة في الأراضي الفلسطينية، وتم الاعتداء على عدد من المؤسسات الإعلامية المحلية والأجنبية والاعتداء على ممتلكاتها.

وأثار تصاعد عمليات قتل واختطاف وتهديد الصحفيين في غزة قلق وتخوف الصحفيين الفلسطينيين من انحسار وتردي هامش حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة.

وزاد ارتفاع معدل الجرائم ضد الصحفيين ومؤسساتهم من خشية رجال الإعلام على حياتهم ومستقبل عملهم المهني، في ظل "عجز السلطة الرسمية وفشلها في توفير الحماية لهم".

وقالت الهيئة الفلسطينية للثقافة والإعلام ومقرها غزة ان انتهاكات خطيرة مورست ضد الصحفيين والمؤسسات الصحفية العاملة في المناطق المحتلة وان الانتهاكات التي حصلت في شهر كانون الثاني/ يناير ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية بالخطيرة، ورصدت

الهيئة في تقرير ٥ انتهاكات للصحفيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، من أصل ١٥ انتهاكا حصلت بالفعل، وهناك ١٠ انتهاكات أخرى قد نفذت من قبل مجهولين، معتبرة أنه سيؤثر على الأداء الإعلامي الفلسطيني بشكل سلبي وربما يؤدي إلى عزوف الإعلاميين عن العمل خوفا على حياتهم.

وأوضحت الهيئة "أنه في **الفاتح من كانون الثاني/ يناير**، اختطف مسلحون مجهولون المصور الصحفي البيروفي "رازوري" (٥٢ عاماً)، الذي يعمل في وكالة الأنباء الفرنسية وذلك من أمام مكتب الوكالة الكائن في شارع الوحدة بمدينة غزة ونقلته إلى جهة مجهولة.

جدير بالذكر أن سبعة عشر أجنبياً اختطفوا في غزة خلال العام الماضي ٢٠٠٦، وأن حادثة اختطاف رازوري كانت أولى عمليات الاختطاف التي تجري في عام ٢٠٠٧ بعد ساعات فقط من بدايته.

وطالبت الهيئة بضرورة تجنيب الصحفيين ومؤسساتهم مظاهر الفلتان الأمني والنزاعات والخلافات الداخلية، داعيةً الحكومة إلى معاقبة مرتكبي تلك المخالفات والاعتداءات ضد الصحفيين.

وحملت الهيئة الفلسطينية للثقافة والإعلام وزير الداخلية والحكومة الفلسطينية تداعيات الانتهاكات المتكررة بحق الصحفيين من خلال صمتها على هذه الانتهاكات المتكررة التي طالت كافة المؤسسات الإعلامية وخاصة في ظل حالة الفلتان الأمني التي تسود الأراضي الفلسطينية، مطالبة بملاحقة الجناة وإيقاع أقصى العقوبات بحقهم والحفاظ على الديمقراطية الفلسطينية وحرية الرأي والتعبير.

وكشف تقرير آخر أعده المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، أن عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحافيين - خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ - وصل إلى ستة عشر انتهاكاً.

وأوضح المركز، أن أحد عشر من الانتهاكات، ارتكبتها مجموعات فلسطينية مسلحة، وهي اختطاف الصحافي البيروفي "خايمي رازوري" مصور وكالة فرانس برس، وإحراق سيارة "رزق البياري" مدير إذاعة صوت العمال، وقطع الاتصالات عن مكتب وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" في نابلس مرتين، وإحراق سيارتي البث المباشر لشركة فلسطين للإعلام والاتصالات، التي يملكها الصحافي "ماهر شلبي"، وإطلاق النار على منزله.
وأضاف، أن من بين الانتهاكات التي ارتكبتها مجموعات فلسطينية مسلحة كذلك، تفجير مكتب قناة العربية في مدينة غزة، والاعتداء بالضرب بأعقاب البنادق على "سامي أبو سالم" من وكالة "وفا"، والاعتداء على الصحافيين "حازم بليدي" مصور "بال ميديا"، و"مؤيد الأشقر" مصور وكالة "معا"، و"محمد الفار" مصور التلفزيون المحلي "الفجر الجديد".

وأشار المركز إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت - خلال كانون الثاني/ يناير - خمسة انتهاكات بحق الصحافيين، تمثلت بإصابة الصحافي "فادي العاروري" مراسل صحيفة الأيام اليومية الفلسطينية بجروح بالغة، وإصابة الصحافي "إيمي ليو" من وكالة "أسوشيتدبرس"، بجروح في قدمه، وإصابة الصحافيين "مصطفى خبيصة" مصور وكالة "رمتان"، بعيار مطاطي في قدمه، وإصابة "مهيب البرغوثي" مصور جريدة "الحياة الجديدة" بشظايا قنبلة صوتية في رأسه، وإصابة الصحافي البريطاني المستقل "جيسن برضوض" جراء الاعتداء عليه بالضرب.

وكشف تقرير صحافي أعدته "رويترز" على أن العنف في غزة يؤدي لتهجير منظمات الإغاثة ووسائل الإعلام الدولية.

وأشار التقرير بأن كثير من الفلسطينيين في قطاع غزة يخشون من أن يتحول القطاع الى منطقة منسية بالنسبة للعالم ومحظورة على الصحافيين الذين يخبرون قصتهم للعالم.

وقال سايمون مجريجور وود مدير جمعية الصحافة الاجنبية في اسرائيل ان عدد الصحفيين الذين يذهبون الى غزة تراجع بسبب الوضع الامني غير المستقر.

وقال "اذا استمرت عمليات الخطف واطلاق النار فان الناس ستكف عن الذهاب الى هناك. اذا لم تغط قصة ما فان هذا يضر بسكان غزة".

وذكر مريجور وود أن جمعية الصحافة الاجنبية لم تحذر الصحافيين الاجانب من السفر الى غزة لكنها أوصتهم باتخاذ احتياطات أمنية واعادة النظر في مدى جدوى الرحلة.

وتشمل هذه الاحتياطات عادة أن يسافر الصحافيون الى مكاتبهم في غزة في سيارات مدرعة بعد العبور من اسرائيل. وتحذر الشرطة الفلسطينية عند نقاط التفتيش الحدودية الزوار بضرورة توخي الحذر من محاولات الخطف.

وذكرت الجزيرة في تقرير لها بأن الإعلاميون في الأراضي الفلسطينية يشكون من معاناة مزدوجة، فهم من جهة يعيشون واقعا صعبا في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يقيد حريتهم وتحركاتهم، ومن جهة أخرى يخضعون لضغوطات وابتزازات داخلية وخاصة فصائلية تؤثر سلبا على أدائهم المهني.

وتبقى الضغوطات الفصائلية والحزبية هي المشكلة الأكثر تعقيدا أمام الصحفيين الذين تحولوا إلى خصوم وهدف للنقد والاتهام، إذ وجدوا أنفسهم بين مطرقة الفصائل التي تسعى لنشر رغباتها وبين حقائق الواقع وما يمليه الضمير، الأمر الذي أثار قلق الكثيرين على حياتهم ومستقبلهم واستقلاليتهم.

وتارة يتهم الإعلاميون بالتحيز لهذه الجهة أو تلك، وتارة يتهمون بتجاهل هذه القضية أو تلك، حيث ينظر المنتقدون للتغطية الإعلامية وفق رؤيتهم ورغباتهم، لا وفق ما تتطلبه المهنية الإعلامية.
وقال ناصر اللحام رئيس تحرير "وكالة معا الإخبارية المستقلة" وهي ائتلاف عدد من محطات التلفزة المحلية إن تزايد ظاهرة انتقاد الفصائل للإعلاميين ووسائل الإعلام سببه شعور هذه الفصائل الضمني بأنها باتت تفقد الشرعية في الشارع الفلسطيني، نتيجة فشل برامجها السياسية والإدارية وانتشار الفساد والانفلات الأمني.

وأضاف أن العديد من الفصائل أصبح بحاجة إلى الرأي العام والاتصال به وهذا يحتاج إلى وسائل الإعلام، لذا لجأت إلى الانكباب على امتلاكها والسيطرة عليها للتغطية على الكثير من القضايا التي تخصها، الأمر الذي يدلل على عدم الثقة بالنفس.

واوضح اللحام أن الضغوط الممارسة على الإعلاميين تقسمهم إلى صنفين، الأول متردد يخاف نشر الحقيقة وبالتالي انتشار الرمزية والإيحائية في الخطاب الإعلامي، والثاني صنف يفضل المواجهة ساعد في انتشار مقالات جريئة ومباشرة لم تشهدها الصحافة الفلسطينية من قبل.

وبين هذين النوعين توقع أن تكون الحالة المتوازنة هي الضحية في المرحلة القادمة، وأن يكون الإعلامي العامل في الأراضي الفلسطينية بين خيارين، الأول انتماؤه لوطنه ومجتمعه والثاني انتماؤه لمهنته، وهو ما يعني الاختيار بين المهنة ولقمة العيش.

والنتيجة - كما يرى الإعلامي الفلسطيني- أن يكون الصحفي العامل مع وسائل الإعلام الخارجية عرضة للابتزاز الإداري من أصحاب المحطة من جهة، والابتزاز المادي والجسماني من قبل المليشيات المسلحة من جهة أخرى.

وإضافة لما سبق، أصبح الكثير من الصحفيين غير قادرين على تناول وتغطية العديد من القضايا الهامة، لأنها قد تسبب لهم المتاعب أو تمس جهات بعينها أو يكون في نشرها إساءة للقضية الفلسطينية ولشعب قدم آلاف الشهداء في خدمة قضية نبيلة.

وأكد محمود خلوف، وهو صحفي في وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" وباحث إعلامي في حديث للجزيرة نت أن الصحفيين أصبحوا عرضة للخطر المباشر في ظل وجود الفوضى، وتوفير التغطية والحماية للمليشيات المسلحة، مشددا على أن الرقابة الذاتية أصبحت سيفا مسلطا على رقاب الصحفيين وتجبرهم على تجاهل الكثير من القضايا وعدم التطرق لها.

وقال إنه تعرض لتهديدات عبر هاتف وطُلب منه إخلاء مكاتب وكالة "وفا" في نابلس، الأمر الذي جعله يشعر بالخطر على حياته وحياة العاملين في المكتب، مضيفا أن الإعلام والمواطن الفلسطيني المسكين أصبحا أبرز ضحايا مرحلة عنوانها الفوضى والانفلات والغموض.

من جهتها، أوصت كتلة الصحافي الفلسطيني، بضرورة وقف الانتهاكات بحق المؤسسات الإعلامية والصحافيين في الأراضي الفلسطينية، مؤكدة أن صمت المنظمات الحقوقية والمعنية بالحريات الصحافية تجاه الانتهاكات بحق الصحافيين لم يعد مقبولاً، داعية في الوقت ذاته، فصائل العمل الوطني الفلسطيني إلى عدم التدخل والبعد عن محاولة التأثير السلبي على أداء الصحفيين وعملهم جرياً وراء تحقيق مصالح فئوية خاصة.

ودعت الكتلة في تقرير لها وثقت من خلاله الانتهاكات بحق الصحافيين خلال شهر شباط/ فبراير (شباط) الماضي، اتحاد الصحافيين العرب إلى دعم الصحافي الفلسطيني بكل السبل والوسائل، والعمل على توفير الحرية له.
وخلال شهر كانون الثاني/ يناير أصيب ثلاث صحفيين وهم مهيب البرغوثي مصور صحيفة الحياة الجديدة والذي أصيب بشظية بالرأس فيما أصيب مصور وكالة رامتان مصطفي خبيصة ومصور بريطاني مستقل يدعي جيسن برضوض جراء تعرضهما للضرب بالهراوات وذلك أثناء تغطيتهما لمسيرة ضد الجدار بالقرب من بلدة بلعين شمال مدينة رام الله.

و بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير وجهت نقابة الصحفيين الفلسطينيين وممثلو عدد من المؤسسات والمراكز الإعلامية والصحفية العاملة في فلسطين رسالة للرئيس الفلسطيني محمود عباس ناشدته فيها العمل على توفير أقصى قدر من الحماية للصحفيين لتمكينهم من أداء مهمتهم الجليلة بحرية ودون خوف أو إرهاب.

وقال بيان صادر عن النقابة "إن الرسالة دعت الرئيس إلى استخدام صلاحياته وموقعه باعتباره رمز الشرعية الفلسطينية ورأس مؤسساتها السياسية والدستورية والإيعاز لكافة الأجهزة المختصة لملاحقة مرتكبي الاعتداءات الأخيرة على الصحفيين والمراكز الإعلامية كما دعته إلى تكليف الجهات المختصة بالتحقيق في الجرائم التي وقعت والكشف عن مرتكبيها ومحاسبتهم".

وأشارت الرسالة إلى تنامي مظاهر القلق في صفوف الصحفيين على حياتهم وسلامتهم في ضوء تكرار حوادث الاعتداء على المؤسسات الصحفية والتي كان آخرها إحراق سيارتي البث التابعتين لشركة فلسطين للإعلام والاتصال وما سبقها من اعتداءات على صحفيين أفراد ومؤسسات بما في ذلك الاعتداء على مكاتب وكالة الأنباء الفلسطينية وفا والتلفزيون الفلسطيني.

و بتاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير اختار العشرات من الصحافيين الفلسطينيين الاعتصام أمام مقر المجلس التشريعي الفلسطيني، للاحتجاج على استمرار اختطاف الصحافي البريطاني ألن جونسون مراسل إذاعة بي. بي. سي البريطانية، الذي تم اختطافه في الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير.

وحث الصحافيون كلا من الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، ورئيس المجلس التشريعي بالإنابة الدكتور أحمد بحر، بضرورة العمل وبشكل جدي ومكثف، على الإفراج عن الصحافي البريطاني جونسون.

و بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير أعلن المركز الفلسطيني للإعلام المحسوب على حماس تعرض موقعه الإلكتروني منذ **العاشر من كانون الثاني/ يناير**، لهجوم اعتبره عنيفا وشديدا.

واتهم المركز عدة جهات "صهيونية وأخرى متصهينة" بالقيام بتسخير الآلاف من الحواسيب ضد الموقع، مما أدى إلى تقطع بثه منذ ذلك التاريخ.

وأدان بيان صادر عن المركز "هذا العمل الإجرامي التخريبي غير القانوني، والذي ينم عن عقلية إرهابية يمارسها من لا يؤمن بحرية الصحافة والتعبير".

وبتاريخ ١٤ نيسان/ أبريل عبرت كتلة الصحفي الفلسطيني عن إدانتها للاعتداءات الإسرائيلية بحق الصحفيين الفلسطينيين، وقالت النقابة في بيان لها "مرة أخرى ترتكب قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم جديدة بحق الصحفيين الفلسطينيين بهدف ثنيهم عن مواصلة رسالتهم الإعلامية لفضح الجرائم الإسرائيلية والممارسات الهمجية التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني علي مرأى ومسمع من العالم الذي لا يحرك ساكنا".

وكان آخر هذه الانتهاكات إصابة ثلاثة صحفيين وهم:عباس المومني الذي يعمل مصورا مع AFP ، أحمد غرابلي الذي يعمل مصورا مع جورزليم بوست، ومحمد الطريفي مصور قناة العربية، بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي واعتقال أربعة صحفيين وهم: رمضان عفانة مصور قناة الجزيرة،وعمار عمار الذي يعمل مصورا في وكالة رويترز، وصحفيين إسرائيليين في محافظة رام الله والبيرة في الضفة الغربية أثناء تغطيتهم للمظاهرات ضد جدار الفصل العنصري في قرية بلعين بالضفة الغربية.

وأكدت الكتلة على أن العدوان الإسرائيلي ضد الصحفيين الفلسطينيين لن يثنيهم عن مواصلة أداءهم لرسالتهم الوطنية والإعلامية لكشف الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين.

صراع فتح وحماس يعصف بالحريات الصحافية في الأراضي الفلسطينية

وأدى نزاع حركتي فتح وحماس في قطاع غزة، إلى تراجع الحريات الصحافية في الاراضي الفلسطينية، في وقت بدأ فيه صحافيو القطاع بفرض رقابة ذاتية على الكلمة والصورة التي ينقلونها الى قرائهم في الداخل والخارج.

ومع سيطرة حماس على غزة، وإعلان حالة الطوارئ، كثير من مراسلي الصحف المحلية، والعربية، ووكالات الأنباء، وحتى الفضائيات، وخاصة في قطاع غزة، تخلوا طواعية، أو بقرار من مؤسساتهم الإعلامية عن أسمائهم، التي خلت تقاريرهم الأخيرة منها لحماية انفسهم خاصة وان الكثير منهم تلقى تهديدات واضحة بتهمة الانحياز.

ولم يعد العاملون في التلفزيون الفلسطيني الرسمي، التابع للرئيس محمود عباس، في غزة يستطيعون الوصول إلى مكاتبهم، خشية استهدافهم فبات التلفزيون، والأمر ينطبق على الإذاعة الرسمية، يبث من استديوهاته في رام الله، في حين قام مسلحون بتدمير محطات إذاعية، وتلفزيونية، تابعة، أو مقربة لحركة فتح، أو قيادات فيها.

وبتاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو دان إعلاميون وحقوقيون شاركوا في اعتصام نظمته كتلة الصحفي في غزة حوادث الاعتداء على الصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال هؤلاء إن الجرائم التي يتعرض لها الصحفيون تنذر بخطورة كبيرة على الحركة الإعلامية وتهدد حرية الرأي والتعبير، معربين عن استهجانهم لما وصفوه بالصمت المطبق حيال تلك الجرائم.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

الإنتهاكات الإسرائيلية

بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير أصيب الصحفي فادي العاروري مراسل وكالة "معا" الإخبارية برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطيته الاقتحام الإسرائيلي لمدينة رام الله في الضفة الغربية.

بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي المصور الصحفي عبد الحفيظ الهشلمون مصور وكالة الاسيوشيتد برس "APA" في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية.
وأفاد زملاء الهشلمون أنه كان يقوم بعمله في تغطية اعتداء جنود الاحتلال على أحد المواطنين بالضرب المبرح في البلدة القديمة من الخليل، عندما انقض عليه الجنود بوحشية واقتادوه الى جهة مجهولة.

وقال شهود عيان، أن قوات الاحتلال التي دفعت بتعزيزات كبيرة من جنودها وآلياتها العسكرية الى ميدان المواجهات، اعتقلت المصور الصحفي عبد الحفيظ الهشلمون بعد أن حاولت منعه من تغطية الأحداث وقامت بمصادرة كاميراته ومعدات تصويره.

وقال الشهود أن الجنود اعتقلوا "الهشلمون" عندما كان يصور الشاب "عنتر البرادعي" ٢٦ عامًا، والذي أصيب بحالة إغماء، وجراح عدة، بعد إقدام أكثر من عشرة جنود على ضربه بشكل متعمد، ودون سبب، ومنعوا المواطنين من تقديم الإسعافات الأولية له، وأطلقوا تجاههم القنابل المسيلة للدموع.

وكان الهشلمون قد تعرض للاعتداء من قبل جنود الاحتلال بالضرب في مدينة الخليل أثناء تواجده في مركز المدينة التجاري، وتم الاعتداء على الصحفي بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٨ بعد احتجازه برفقة زميله المصور نايف الهشلمون مراسل وكالة رويترز، ومصادرة الكاميرات التي كانت بحوزتهما.

بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير أقدمت القوات الاسرائيلية على إطلاق النار على مصور وكالة أسوشييتد برس ناصر الشيوخي، أثناء تغطيته للمواجهات في مدينة الخليل بينها وبين اهالي المدينة.

بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير أخبر عمر محمد عفانة مذيع بمحطة آسيا التلفزيونية المحلية الخاصة أن الجنود الإسرائيليين عاملوه بخشونة بينما كان يجري مقابلة مع الدكتور غسان حمدان رئيس جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية في نابلس، حول الآثار الصحية لحظر التجول الذي تفرضه إسرائيل في المدينة.

وتلقى عفانة أمراً بإغلاق الكاميرا لكنه رفض، ثم بدأ بعض الجنود في دفعه بالقوة، ومزقوا سترته، واستولى نقيب إسرائيلي على شريط الفيديو.

و بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير قطع الجيش الإسرائيلي الإرسال في عدد من المحطات التلفزيونية المحلية، منها محطة تلفزيون نابلس، وبدأ في بث أوامر موجهة للسكان بتسليم أو تقديم معلومات عن الفلسطينيين المطلوب القبض عليهم، كما قاموا أيضا بقطع الإرسال عن محطة الإذاعة المحلية "طريق المحبة" لبث بيانات مشابهة.

بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير قامت القوات الإسرائيلية بالقبض على مدير محطة تلفزيون محلي وضيقت على عدد من الصحفيين في أثناء عملية عسكرية في مدينة نابلس بالضفة الغربية.

ففي حوالي الساعة الثالثة فجر يوم ٢٦ شباط/ فبراير أحتجز الجنود الإسرائيليون نابغ بريك، المالك والمدير الإداري لمحطة تلفزيون سنابل المحلية، بعد الإغارة على منزله في مدينة نابلس القديمة، وفقا لما صرح به شاهد عيان للجنة حماية الصحفيين، فعندما وصلت القوات إلى شقة بريك أمروا أسرته بالمغادرة و أخذوا بريك للدور الأول حيث يوجد مقر محطة سنابل، وبعد حوالي ساعتين استجواب استولى الجنود على أجهزة الكمبيوتر ومعدات أخرى وغادروا ومعهم بريك، وفقا لشاهد العيان.

وقد أُخذ بريك إلى معتقل حوارة التابع لإسرائيل جنوب نابلس، حيث احتجز هناك دون اتهام.

وتأسست سنابل كمحطة تليفزيون مستقلة في عام ١٩٩٥ و هي تبث برامج محلية من ضمنها الأخبار.

وتم اعتقال بريك عندما قامت قوات الدفاع الإسرائيلي بالبحث بين المنازل عن المسلحين الفلسطينيين المطلوب القبض عليهم، ففي أثناء اقتحامها لنابلس، منعت القوات الإسرائيلية الصحفيين من تغطية الحدث، وألقت قنابل الغاز وقنابل مسيلة للدموع ضدهم وعاملتهم بخشونة، حسب ما ذكرته لجنة حماية الصحفيين الدولية، ثم تم منع مجموعة تتكون من حوالي ١٢ مصور فوتوغرافي وفيديو، منهم ناصر أشتية وإيميليو موريناتي من وكالة الأسوشيتد برس وجعفر أشتية من وكالة الأنباء الفرنسية، على مداخل مدينة نابلس القديمة من تغطية التفتيش الإسرائيلي وعمليات الاعتقال.

وقام عدد من الجنود الإسرائيليين بإطلاق قنابل مسيلة للدموع و قنابل الدخان على بعد أمتار قليلة من الصحفيين، لإجبارهم على الرحيل، وفقا لما ذكره الصحفيين.

واستخدم الجنود الإسرائيليين مكبرات صوت لإخبار مجموعة الصحفيين أنهم في منطقة عسكرية مغلقة، وبعد ذلك بحوالي ٤٥ دقيقة، أخبر موريتاني لجنة حماية الصحفيين أنه اشتكى للجنود من طريقة المعاملة و حاولوا تقييد يديه، لكن زملائه تدخلوا بالنيابة عنه.

بتاريخ ٩ آذار/ مارس أكد مراسل ومصور صحافي يعمل لحساب "أسوشيتيد برس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنه أصيب بجراح عندما أطلقت شرطة الحدود شبه العسكرية "الإسرائيلية" قنابل تخديرية لتفريق تظاهرة نسائية عند نقطة تفتيش بين الضفة الغربية والقدس.

وذكرت صحيفة "الجارديان" أن فيلماً تليفزيونياً قد أظهر شرطة الاحتلال وهي تطلق قنبلة تخديرية لتنفجر وسط المراسلين الصحافيين الذين كانوا على بعد عدة ياردات من مكان التظاهرة النسائية عن نقطة تفتيش في منطقة قلانديا.

وأظهر الفيلم مصور تليفزيون "أسوشيتد برس" إياد مغربي وهو يصاب في ساقه إصابة خطيرة جراء تطاير قطعة من المعدن بعد انفجار القنبلة.

وقال إياد مغربي "تعتبر هذه المرة الأولى التي يتم إطلاق قنبلة على مكان يجتمع فيه الصحافيون بهذا الشكل المباشر خاصة وأن الشرطة الإسرائيلية أطلقت عدة قنابل ومن مسافة قريبة باتجاهنا لا تبعد أكثر من عشر ياردات".

من ناحيته زعم الناطق باسم شرطة الاحتلال ميكي روزنفيلد أن قواته لم تتعمد استهداف الصحافيين، مدعيًا أن ضباطه قاموا بتحذير كافة الأشخاص الموجودين في المنطقة بما في ذلك الصحافيين مع أن وجودهم في هذا المكان غير قانوني وأن قنابل التخدير سيتم إطلاقها.

بتاريخ ٨ نيسان/ أبريل الاعتداء بالضرب على المصور الصحفي لوكالة اسوشيتدبرس عطا عويسات، في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية بعد منعه من التصوير بالقرب من الحرم الإبراهيمي الشريف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وعدد من المستوطنين كما حاولوا انتزاع كاميراته منه لتحطيمها، هذا في الوقت الذي سمحت لمصورين صحفيين إسرائيليين بدخول منطقة الحرم.

بتاريخ ١٣ نيسان/ أبريل إصابة المصور الصحفي لوكالة فرانس برس عباس مومني برصاصة مطاطية في ساقه اليمنى، المصور الصحفي لصحيفة الجروزالم بوست احمد غرابلي برصاصتين مطاطيتين في ساقه اليمنى وظهره، ومحمد الطريفي مصور قناة العربية بالاغماء

نتيجة استنشاقه الغاز المسيل للدموع، واعتقال مصور قناة الجزيرة رمضان عفانة، مصور وكالة رويتر وعمار عوض لمدة أربع ساعات في قرية بلعين (رام الله).

بتاريخ ٢٠ نيسان/ أبريل إصابة مصور قناة دبي داود عقيل جراء استنشاقه للغاز الكثيف، ومصور القناة الرابعة البريطانية مسعد طعمة برصاصة مطاطية في قرية بلعين.

بتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل إصابة مصور وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) سيف الدين الدحلة برضوض في صدره جراء قيام احد جنود الاحتلال الإسرائيلي بإلقاء حجر كبير باتجاه مما أدى إلى إصابته في صدره وذلك أثناء تغطيته للاجتياح الإسرائيلي لقرية كفر دان (جنين).

بتاريخ ١ أيار/ مايو الاعتداء بالضرب على المصور الصحفي محفوظ ابو ترك، ومصور قناة دبي نائل منصور، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى إصابته بجرح في عينه، وذلك أثناء تغطيتهما لمسيرة عمالية بمناسبة عيد العمال العالمي بالقرب من حاجز قلنديا شمال القدس.

بتاريخ ٢ أيار/ مايو محاولة دهس مصور وكالة وفا سيف الدحلة، ومصور وكالة اسوشيتدبرس محمد البلاص، مراسل الجزيرة علي السمودي، ومصور وكالة رويترز محمد تركمان، من قبل سائق جرافة عسكرية إسرائيلية، حيث طاردهم بالجرافة مرتين في احد الشوارع الضيقة لمخيم جنين أثناء تغطيتهم لاقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للمخيم، وقيام عدد من الشبان بإلقاء الحجارة على الجرافة.
بتاريخ ١٢ أيار/ مايو اعتقال مراسل التلفزيون الفلسطيني في مدينة القدس محمد السيد، عند حاجز رنتيس (رام الله)، والتحقيق معه من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية لمدة أربع ساعات، أطلقت سراحه بعدها.

بتاريخ ١٨ أيار/ مايو اعتقال مدير مكتب صحيفة فلسطين في الضفة الغربية وليد خالد، من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بعد مداهمتها لمنزل عائلته في قرية اسكاكا (سلفيت).

وبتاريخ ١٨ أيار/ مايو الاعتداء بالضرب على طاقم وكالة رويتر في مدينة الخليل (نايف الهشلمون، هيثم عبيد، يسري الجمل، ومأمون وزوز) من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، أثناء تفريقها لمسيرة في بلدة بني نعيم (الخليل)، ضد محاولات مستوطني بني حيفر مصادرة مساحة كبيرة من أراضيهم، كما اعتدت على الصحفيين، أثناء تفريقها لمسيرتي بلعين (رام الله) وام سلمونة (بيت لحم)، المناهضتين لبناء جدار الفصل العنصري.

بتاريخ ٢١ أيار/ مايو في هجمة هي الثانية من نوعها، اقتحم الجيش الاسرائيلي مقرات خمس محطات تلفزيونية واذاعية محلية في نابلس، وسط الضفة الغربية، وأوقف بثها وصادر محتوياتها.
وقام الجيش بمصادرة المقتنيات واجهزة الحاسوب وجميع الادوات المتعلقة بالبث في هذه المقار. وشملت عملية الاقتحام تلفزيونات "سنا" و"آفاق" و"نابلس" و"جاما" وإذاعة "القرآن الكريم" في نابلس.

وقال عيسى أبو العز مدير تلفزيون "آفاق" إن عدداً من الجنود الاسرائيليين اقتحموا المحطة وصادروا عشرة أجهزة حاسوب و"مِكْسرات" الصوت والصورة وأربع كاميرات ديجتال.

وأكد رامي عبد اللطيف المدير الإداري لتلفزيون "سنا" الذي بدأ البث مع مطلع العام الحالي قيام الجنود الاسرائيليين باقتحام مقر محطته التلفزيونية ومصادرة تسعة أجهزة حاسوب وأرشيف ورقي خاص بالمحطة دون إبداء الأسباب.

وصادر الجيش الاسرائيلي محطة تلفزيون "جاما" الواقعة في منطقة الجبل الشمالي شرق مدينة نابلس وصادر منها خمسة أجهزة حاسوب إضافة الى بعض المعدات الخاصة بالبث.

وقال رضى ملحس مدير إذاعة "القران الكريم" الذي تعرضت اذاعته للاقتحام إن الجيش الاسرائيلي صادر ١٤ جهاز حاسوب والارشيف الصوتي الخاص بالمحطة منذ تسع سنوات.

وبدوره استنكر وزير الاعلام الدكتور مصطفى البرغوثي مداهمة مقار التلفزيونات والاذاعات في نابلس، واعتبر السلوك الاسرائيلي "يندرج في اطار مسلسل العدوان الذي تقوم به اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الذي تعددت فصوله عبر القصف على غزة وتدمير الاراضي وبناء جدار الفصل في الضفة الغربية واستمرار الحصار واحتجاز اموال الشعب الفلسطيني".

وقال البرغوثي ان اقتحام محطات الاذاعات في نابلس هو اعتداء على الديمقراطية الفلسطينية وحرية التعبير في الوقت الذي تشجع فيه السلطة الفلسطينية حرية الكلمة.

بتاريخ ٢١ أيار/ مايو إطلاق الرصاص على الطواقم الصحفية لوكالات رويتر، الفرنسية، ومعا، من قبل حراس مستوطنة افرات جنوب بيت لحم، أثناء تغطيتهم للاعتصام الاحتجاجي ضد بناء جدار الفصل العنصري، ومصادرة أراضي من قرية ارطاس.

بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو أصيب مصور يعمل لوكالة الصحافة الفرنسية برصاصة مطاطية في الرأس، أطلقها الجيش الاسرائيلي اثناء تغطية مظاهرة احتجاجا على الجدار الفاصل الذي تبنيه اسرائيل في الضفة الغربية كما افاد شهود ومصادر طبية.

وتعرض المصور الفلسطيني عباس المومني عندما اطلق الجنود الاسرائيليون الرصاص المطاطي على مجموعة صحافيين يغطون مظاهرات في قرية بعلين قرب رام الله، بعد ان اصدروا اوامر باخلاء المكان. ونقل بسيارة اسعاف الى المستشفى.

ووصف احد الاطباء حالة المصور بانها لا تدعو للقلق، ولم يصدر اي تعليق عن الجيش.

إنتهاكات المسلحين الفلسطينيين

بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير خطف الصحفي البيروفي خايمي رازوري مصور وكالة فرانس برس من قبل مجموعة فلسطينية مسلحة حيث أطلق سراحه بعد سبعة أيام.

بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير قام مجهولون مسلحون بتحطيم سيارة مدير عام إذاعة صوت العمال رزق البياري، حيث استنكر المكتب الحركي في نقابة الصحفيين هذا العمل.

بتاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ألحق مسلحون مجهولون أضراراً فادحة بشبكة الاتصالات و"الإنترنت" عن مكتب "وفا" في نابلس في الضفة الغربية، مما تسبب في تعطيل العمل.

وكان العاملون في المكتب قد تلقوا بعد ظهر **١٠ كانون الثاني/ يناير**، تهديداً بالقتل، فقد اتصل مجهول، وهدد مدير المكتب عبد العزيز أبو وردة، في تهديد هو الثاني خلال ثلاثة أيام، والثالث خلال ثلاثة أشهر، لكنه اختلف هذه المرة بأنه كان حاداً، واتضح ذلك من خلال نبرة المتحدث.

ورفض العاملون في المكتب هذه التهديدات والأساليب، مؤكدين بأنهم يتعاملون مع مجريات الأحداث بموضوعية ومهنية عالية، وأنهم يرفضون هذه التهديدات، التي جاءت بعد قيام نفس الجهة بقطع شبكة الاتصالات و"الإنترنت" مرتين قبل ذلك، مما تسبب بتعطيل العمل.

بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير أقدم مجهولون على إرتكاب جريمة بإحراق سيارتي البث التابعة لشركة فلسطين للإعلام والإتصالات التي يرأسها ماهر شلبي، حيث قاموا بفعلتهم تحت جنح الظلام بإطلاق الرصاص وإشعال النار في سيارتين مخصصتين لعمليات البث وأفادت المصادر أن المجهولين لاذوا بالفرار، بعد إقدامهم على حرق سيارة الصحفي، في حين باشرت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالتحري عن ملابسات الحادث.

ونظمت نقابة الصحافيين الفلسطينيين إعتصاماً ومسيرة شارك فيها العشرات من الصحافيين وممثلي المؤسسات الوطنية، وأعضاء من المجلس التشريعي، جابت شوارع مدينة رام الله إحتجاجاً على إقدام مجهولين على إطلاق النار وإحراق سيارات البث التابعة لشركة فلسطين للإعلام والإتصالات في رام الله.
بتاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير طالبت حركة "حماس" قناة العربية بتقديم الاعتذار المباشر لرئيس الوزراء إسماعيل هنية على خلفية بث القناة شريطاً لهنية قالت أنه تشويه مقصود ومس بشخصية هنية بشكل متعمد ومع سبق الإصرار والترصد.

وتعرض العاملون في مكتب العربية للتهديد من قبل مجهولين مما منعهم من مزاولة عملهم حيث تم إغلاق المكتب على إثر هذه التهديدات.

بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير تعرض مكتب قناة العربية في ساعة متأخرة مساء في غزة الى انفجار كبير اسفر عن اضرار مادية جسيمة، دون حدوث اصابات بشرية، حيث كان المكتب خاليا من الموظفين وقت الحادث.

وانفجرت عبوة ناسفة استهدفت بوابة مكتب "العربية" الواقع على الطابق الثاني عشر من مبنى وسط مدينة غزة، مما ادى الى دمار كبير واحتراق اجزاء كبيرة من المكتب، اضافة الى اضرار في عدد من المكاتب الاعلامية المجاورة لمكتب القناة.ولم تتبنى اية جهة مسؤولية التفجير حتى الان.

وتعرضت قناة العربية لتهديدات خطيرة قبل هذه الحادثة بأيام، كما تعرض بعض موظفي القناة وعائلاتهم في الأراضي الفلسطينية لتهديدات على حياتهم بعد استضافة الدكتور أحمد يوسف مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني لايضاح الالتباس الذي اثاره شريط صوتي لرئيس الوزراء الفلسطيني. وشملت التلويح بالتصفية والقتل وتفجير المكاتب، من قبل مسلحين تواجدوا في محيط منازل عدد من الصحافيين العاملين في قناة العربية.

وكانت العربية قد عبرت في وقت سابق عن قلقها من هذه التهديدات بالأسلوب الخطير الذي بدر من أطراف بالتهديد بالقتل لموظفيها وعائلاتهم، وحملت الحكومة الفلسطينية مسؤوليته في حينه. وكاجراء احترازي في حينه قلصت القناة من تواجد موظفيها بمكتب غزة.

وأصاب حادث الاعتداء على قناة العربية في غزة الإعلاميين الفلسطينيين بحالة من الذهول والصدمة جراء تواصل الاعتداء على وسائل الإعلام وياتي تفجير مكتب العربية بعد أيام على عملية اختطاف الصحفي البيروفي مصور وكالة الأنباء الفرنسية. وقال غازي أبو كشك مدير المؤسسة الفلسطينية للإعلام أن زج وسائل الإعلام في أي خلافات فلسطينية داخلية هو أمر مرفوض تمام.

ومن جانبها أدانت حركة المقاومة الاسلامية حماس وكتائب شهداء الاقصى التابعة لحركة فتح الهجوم.

وأدان اسماعيل رضوان المتحدث باسم حماس الهجوم وقال ان الحركة غير متورطة فيه ولا في التهديدات الهاتفية. كما ندد به ايضا متحدث باسم كتائب شهداء الاقصى التابعة لحركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وكانت حماس قد قالت في اعقاب اذاعة تصريحات هنية ان كلماته اخرجت من سياقها وهددت باتخاذ اجراءات قانونية ضد العربية اذا لم تتقدم باعتذار لهنية.

بتاريخ ٢ شباط/ فبراير تعرض مقر إذاعة العمال في غزة التابعة لنقابة العمال المنضوية إلى حركة فتح إلى اعتداء هو الثاني من نوعه خلال ستة أشهر على مقر الإذاعة.

وأعلنت مراسلون بلا حدود التي أدانت الحادثة بأنه "بات عمل الصحافيين محفوفاً بالمخاطر في قطاع غزة إثر تجدد المواجهات بين حركة فتح وحركة حماس. فيتعرّض هؤلاء لأعمال تخريبية ترمي إلى إسكات كل وسيلة إعلام تعتبر مقرّبة من جهة أو من أخرى. لذا، ينبغي ألا يستمر رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء اسماعيل هنية في تجاهل حملات التخريب والترهيب هذه".

ووفقاً للمعلومات التي ذكرتها بلا حدود، فقد أطلقت قذائف من نوع آر بي جي على مبنى الإذاعة قاطعةً بث البرامج.

وقد داهم أفراد مسلّحون المقر ودمّروا المعدّات المتواجدة فيه وعطّلوا هوائيات الإرسال، ولحسن الحظ، اقتصرت الأضرار على الماديات ولم تقع أي إصابة بشرية.

الجدير بالذكر أن مقر هذه الاذاعة قد تعرّض للاعتداء في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. فقد اقتحمه رجال مسلّحون وخرّبوا المكاتب المتواجدة فيه قبل أن يلوذوا بالفرار.

بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير أفادت مصادر أمنية، أن مسلحين ملثمين، سرقوا سيارة تابعة لتلفزيون فلسطين، بعد أن اعتدوا على ركابها وقام المسلحون الملثمون، بايقاف السيارة التابعة للتلفزيون الفلسطيني، في منطقة الشيخ رضوان شمال مدينة غزة، واعتدوا على ركابها وأجبروهم على تركها، قبل أن يستولوا على السيارة ويتجهوا إلى جهة مجهولة.

وأشارت المصادر، إلى أن السيارة كانت تعمل على إيصال الموظفين العاملين بالتلفزيون إلى بيوتهم، وتفاجأ سائق السيارة أثناء تواجده في منطقة الشيخ رضوان، بمسلحين ملثمين يعترضون طريقه بسيارة مدنية، ويجبرونه على الوقوف، حيث اعتدوا عليه بالضرب وعلى من كان معه، وأجبروهم على ترك السيارة.

مصير الصحافي البريطاني ألن جونستون في غزة: اكتنف الغموض مصير الصحافي البريطاني ألن جونسون مراسل هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية "بي بي سي"، الذي اختطف مساء **١٢ آذار/ مارس** في مدينة غزة على أيدي مجموعة مسلحة.

ولم تنجح الأجهزة الشرطية الفلسطينية التي نصبت الحواجز على مداخل ومشارف المناطق في قطاع غزة، حتى وقت متأخر من اختطافه بفك رموز الشيفرة الغامضة، وتحديد الجهة الخاطفة، ولاسيما ان الساحة الفلسطينية تعبق بالمجموعات المسلحة التي تنتشر في أرجاء القطاع في ظل حالة غياب سلطة القانون.

وتعتبر عملية اختطاف الصحافي البريطاني الثانية في هذا العام بعد ان دشنها خطف الصحافي البيروفي مطلع العام الجاري، وتم إطلاق سراحه بعد سبعة أيام دون الكشف عن هوية خاطفيه.

ولم تعلن أي جهة مسلحة مسؤوليتها عن خطف الصحافي البريطاني، حيث سبق أن أعلنت مجموعة أطلقت على نفسها "كتائب الجهاد المقدس"، مسؤوليتها عن اختطاف مراسل محطة فوكس نيوز الأميركية ومصوره في الرابع عشر من آب "أغسطس" ٢٠٠٦، وطالبت حينها بالإفراج عن المسلمين المعتقلين في الولايات المتحدة في غضون ٧٢ ساعة مقابل الإفراج عن الصحافيين بعد احتجاز دام لمدة ١٣ يوما.

وقد ساد السخط في أجواء قطاع غزة الرافض لتلك الممارسات التي تعرض قضيته للإساءة، خاصة وان الصحافيين الأجانب يحاولون إبراز معاناة السكان المحليين، ونقل الصورة المعيشية لكسب تعاطف بلادهم مع أبناء الشعب الفلسطيني.

ودعت مختلف المؤسسات الرسمية والشعبية، الجهة الخاطفة إلى إطلاق سراح البريطاني فورا، مطالبة في الوقت ذاته، أجهزة الأمن بلعب دور حازم وإنزال أقصى عقوبة بحق الجناة، لردعهم عن ارتكاب تلك الجرائم التي تسيء إلى عادات وتقاليد المجتمع السمحة.

وقال مصدر أمني فلسطيني، تم إعلان حالة الاستنفار في قوات الأمن فور توارد الأنباء عن اختطاف الصحافي البريطاني، حيث نصبت قوات الأمن الوطني حواجز في الطرق في مدينة غزة، وشرعت بعمليات بحث وتفتيش للعثور على الخاطفين، وتحرير الصحافي المختطف.

وأكد بيان لقيادة الأمن الوطني، أنها ستقوم بمسؤولياتها لحفظ الأمن والأمان والحفاظ على الرعايا والصحافيين الأجانب، مستنكرة بشدة عملية الخطف، التي من شأنها أن تسيء إلى نضالات الشعب.وقد شهدت ساحة قطاع غزة أكثر من ١٧ عملية اختطاف لرعايا أجانب اغلبهم صحافيين، حيث تعتبر تلك المدينة الصغيرة الثانية من حيث عدد عمليات الخطف بعد العراق.

وبتاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو ظهر مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في غزة آلان جونستون في شريط فيديو بث على الإنترنت مرتديا ما قال إنه حزام ناسف ألبسه له خاطفوه

وهددوا بتفجيره إذا استخدمت القوة لإطلاق سراحه، في وقت جدد فيه رئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنية الدعوة لإطلاق سراحه.

وقال جونستون في الشريط الذي بثته جماعة جيش الإسلام إن وضعه خطير جدا بعد أن هدد خاطفوه بتفجير الحزام الناسف الذي ألبسوه له إذا اقتحم المكان الذي يحتجزونه فيه.

وأضاف أن الخاطفين أبلغوه بأن مفاوضات "مبشرة جدا" انهارت عندما قررت حركة حماس والحكومة البريطانية "الضغط من أجل التوصل لحل عسكري لعملية الخطف".

وبتاريخ ٣ يوليو غادر آلان جونستون قطاع غزة بعد أن ظل محتجزا فيه أكثر من مائة يوم لدى جماعة جيش الإسلام، وتوجه للقدس في طريقه للندن.

واتهمت السلطة الفلسطينية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالتورط في خطفه، واستغلال قضيته لتلميع صورتها على الساحة الدولية.

وقال جونستون لدى وصوله القدس برفقة ضباط إسرائيليين انتظروه أمام الحدود الإسرائيلية مع القطاع "إن مغادرة قطاع غزة أمر رائع". وأكد أن خاطفيه لم يسمحوا له بالخروج في الأشهر الثلاثة الأخيرة من الغرفة المعتمة التي كانت محتجزا فيها، وتحدث عن قدر هائل من الضغط خلال احتجازه.

بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل اقتحام مقر راديو زين في مدينة جنين وتدمير معداتها من قبل مجموعة فلسطينية مسلحة.

بتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل إصابة الكاتب الصحفي في جريدة الأيام اليومية أشرف العجرمي بجرح في جبينه من شظايا قنبلة يدوية قذفتها مجموعة فلسطينية مسلح في بلدة جباليا (قطاع غزة).

بتاريخ ٩ أيار/ مايو الاعتداء على مصور وكالة رويترز بسام مسعود، ومصور وكالة وفا يعقوب ابو غلوة وتكسير كاميرتيهما، من قبل مسلحي إحدى العائلات في خانيونس، أثناء تغطيتهما لاعتداء المجموعة المسلحة، على مقر شركة الاتصالات في المدينة.

بتاريخ ١٣ أيار/ مايو اختطاف وإعدام الصحفي سليمان عبد الرحيم العشي (٢٥ عاما) المحرر في صحيفة فلسطين اليومية، وإصابة الموظف الإداري في الصحيفة محمد مطر عبدو (٢٥ عاما)، بجراح خطيرة في قدميه، من قبل مجموعة فلسطينية مسلحة، كان يرتدي أفرادها الزي الرسمي في مدينة غزة.

و بتاريخ ١٣ أيار/ مايو افرج عن الصحافي عبد السلام ابو عسكر مدير مكتب تلفزيون ابو ظبي في قطاع غزة بعد ساعتين على اختطافه على ايدي مسلحين في مدينة غزة.
وقال نائل غبون المنتج الاخباري في التلفزيون في مدينة غزة "تم الافراج عن ابو عسكر وقد عاد سالما الى منزله".

واوضح ان الافراج عن الصحافي تم بعد تدخل من الوفد الامني المصري الموجود في غزة وعدد من الفصائل الفلسطينية.

وكان غبون قال ان مجموعة من المسلحين من عناصر القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية وغالبية اعضائها من كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، "اوقفت ابو عسكر قرب حاجز في حي النصر شمال غزة واختطفته". ونفى اسلام شهوان المتحدث باسم القوة التنفيذية "هذه الاتهامات".

بتاريخ ١٥ أيار/ مايو إعدام الصحفي عصام محمد الجوجو (٢٢عاما) من موقع فلسطين مباشر الإخباري، من قبل مجموعة فلسطينية مسلحة، بعد إنزاله من سيارته في وسط مدينة غزة، حيث كان في مهمة عمل لتغطية حوادث الاقتتال الداخلي، وإطلاق الرصاص عليه مما أدى إلى وفاته على الفور.

و بتاريخ ١٥ أيار/ مايو اختطاف المدقق اللغوي في صحيفة الرسالة أسامة ابو مسامح من قبل مجموعة فلسطينية مسلحة ترتدي الزي الرسمي بعد إنزاله من السيارة التي كان يستقلها في مدينة غزة في طريق عودته إلى البيت والاعتداء عليه بالضرب أثناء التحقيق معه الذي استمر حوالي ثلاث ساعات، نقلوه بعدها وهو معصوب العينين إلى مكان في وسط غزة، وأطلقوا النار على ساقيه وتركوه في المكان، حيث تم نقله لاحقا إلى مستشفى الشفاء للعلاج.

بتاريخ ١٦ أيار/ مايو محاصرة العشرات من الصحفيين داخل أبراج شوا والحصري، الجوهرة، والشروق في مدينة غزة، حيث توجد العديد من مقرات ومكاتب وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، مثل وكالة أنباء رامتان، تلفزيون الجزيرة والعربية، هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، أثناء الاشتباكات المسلحة التي دارت بين المجموعات المسلحة التابعة لحركتي فتح وحماس، ورغم ان الحصار لم يكن مقصودا به الصحفيين، لكن حياتهم كانت معرضة للخطر، كما أصاب القصف إذاعة صوت القدس بأضرار مادية في ستوديو البث، مما أدى الى انقطاع بثها لحوالي ١٢ ساعة.

بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو هاجمت جماعة دينية متشددة تطلق على نفسها "سيوف الحق الإسلامية فى أرض الرباط" في قطاع غزة ما أسمته "سباق محموم بين الموظفات" - فى فضائية وتلفزيون فلسطين الرسمي- هناك لإبراز المفاتن دون رادع من خجل أو وازع من أخلاق".

وقالت الجماعة التى لم تعرف إلا من سلسلة بيانات أصدرتها وتبنت فيها عمليات تفجير لمقاهى انترنت ومتاجر لبيع أشرطة الأغانى والموسيقى وعمليات قتل لنساء بدعوى الانحراف ومحاربة الرذيلة فى بيان لها دون التأكد من صحته من مصادر مستقلة "قد أعذر من أنذر، فعلى إدارة تلفزيون وفضائية – فلسطين- وكافة العاملين والعاملات هناك أن يعلموا جيداً أننا أقرب لهم أكثر مما يتصوروا .. سنجتث الأعناق وسننحر من الوريد إلى الوريد لو اقتضى الأمر لنحافظ على روح وأخلاق هذه الأمة".

بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو هاجم مسلحون مقار وكالة انباء محلية في غزة ونهبوا تجهيزاتها، وقال احد العاملين في الشركة ان عددا من المسلحين اقتحموا مقر وكالة بال ميديا للانتاج الاعلامي غرب مدينة غزة واستولوا علي الاجهزة والمعدات الموجودة في المقر وسط اطلاق نار في الهواء.

بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ذكر مسؤول في تلفزيون فلسطين الرسمي ان مسلحين اقتحموا محطة الارسال التلفزيوني التابعة لتلفزيون فلسطين الرسمي في مدينة غزة وخطفوا أحد العاملين فيه، ثم أحرقوا المحطة.

و بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو أغار حرس الرئاسة برام الله علي مكتب محطة الاقصي الفضائية المحسوبة على حماس وقاموا بمصادرة المعدات في حين تم اعتقال ٤ من العاملين في المكتب.

وأكد طاقم مكتب فضائية الأقصي بمدينة رام الله أن قوة من أمن الرئاسة اقتحمت مقر المكتب في مبني بال ميديا وقامت باختطاف ٤ من العاملين فيه، وصادرت العديد من الأجهزة.

بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو أفادت نقابة الصحافيين الفلسطينيين أن مسلحين اقتحموا مقرها في غزة واستولوا على محتوياته وأجهزة الكومبيوتر وبعض الملفات وجميع الأجهزة الكهربائية في المقر.

إنتهاكات أخرى

بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير الاعتداء بالضرب على مراسل قناة أبو ظبي محمد الصوالحي، مصور وكالة رامتان عدنان البرش، مصور سواتل كامل بلبل، مصور تلفزيون قطر مصطفى البايض، عضو مجلس نقابة الصحفيين الفلسطينيين صخر ابو عون، مصور ميديا جروب وسام العشي، من قبل حرس رئيس الوزراء الفلسطيني في مدينة غزة.

بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير اعتدت القوة التنفيذية على الصحفي سامي أبو سالم، الذي يعمل في وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، شمال قطاع غزة أثناء تغطيته للاشتباكات المؤسفة التي دارت هناك.

بتاريخ ١٧ نيسان/ أبريل أصيب ثلاثة صحافيين فلسطينيين اثر اعتداء عدد من حراس المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة غزة أثناء اعتصام نفذه الصحافيون للمطالبة بالإفراج عن الصحافي البريطاني المخطوف على ما أفادت نقابة الصحافيين.

ووصف مصدر طبي اصابة الصحافيين المصابين "بالطفيفة" حيث عولجوا ثم غادروا المستشفى.

واعتدى احد الحراس على محمد البابا مصور وكالة فرانس برس ما ادى الى اصابته في الوجه، وكسر اصبع يد مصور وكالة رمتان المحلية اشرف الكفارنة اضافة الى رضوض في القدم اصيب بها الصحافي زكريا التلمس مراسل التلفزيون الالماني بحسب عضو في اللجنة.

واشارت لجنة حماية الصحافيين الى ان "الحراس اشهروا السلاح في وجه الصحافيين ومنعوهم من الدخول الى مقر المجلس ولم يخرج احد من النواب للحديث معهم رغم ان النواب كانوا في جلسة داخل المقر".

العراق

الغلاف العام للحريات الإعلامية في العراق خلال النصف الأول ٢٠٠٧

تشير المعطيات التي رصدها هذا التقرير بأن العراق سيعلن في التقارير الدولية بأنه قد مر بعام أسود جديد على حرية الصحافة وذلك لما شهده النصف الأول من العام الحالي من حوادث اعتداء وقتل وخطف للصحفيين العرب والعراقيين والأجانب العاملين هناك، رغم توالي النداءات الأممية في هذا الصدد.

وشهد النصف الأول حراكاً جديداً من نوعه عملت عليه كافة المنظمات العربية والعراقية والأجنبية من خلال الدعوة لإيجاد حلول تكفل حماية الصحفيين هناك أثناء القيام بأداء واجبهم المهني، فيما دعت منظمات وجهات عراقية ودولية الحكومة العراقية بالكف عن اعتقال واعتراض الصحفيين والتحقيق معهم وتعريضهم للمنع أو الحظر نتيجة التداعيات السياسية التي يمر بها العراق في الوقت الذي يحتاج فيه الصحفيون لرعاية ودعم من الحكومة لحمايتهم وتوفير الأمن المفقود لهم.

وتشير المعطيات كذلك إلى الخشية من تضاؤل العملين في قطاع الصحافة نتيجة الأهوال والمخاطر اليومية التي يتعرضون لها، سيما وأن ظاهرة تهديد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية أصبحت متوقعة لدى أي صحفي عامل في العراق.

ويمنح الدستور العراقي الاعلام حرية تامة في نقل المعلومات وتداولها وابداء الرأي الا ان العراق شهد على مدى الاربع سنوات الماضية مقاضاة ومحاكمة ١٤ صحفيا وجميعهم اتهموا بقضايا تشهير رفعت ضدهم من قبل مسؤولين حكوميين على خلفية انتقادات وجهوها لسلطات محلية وادارية وامنية.

وفي الانتهاكات الحكومية التي تقع على الصحفيين العراقيين يدعو الصحافيون العراقيون الى تفعيل المادة (٣٨) من الدستور العراقي التي تنص على (تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب:
اولاً : حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.
ثانياً : حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

كما يطالبون بتنفيذ التعليمات والنصوص القانونية لسنة (٢٠٠٣) والتي نصت على منع محاكمة الصحفيين بجرائم النشر الا بموافقة رئيس سلطة الائتلاف حسب ما جاء في الامر رقم (٧). والاستناد الى الامر رقم (١٠٠) الذي نقل صلاحيات سلطة الائتلاف الى رئيس الحكومة العراقية ، ما يعني عدم جواز مقاضاة اي صحفي الا بموافقة رئيس الوزراء.

وبلغ عدد الصحفيين العراقيين المقتولين والمختطفين منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٥٠، حسب احصائيات نقابة الصحفيين العراقيين.

وتعد الموصل ثاني أخطر مدينة عراقية للصحافيين، حيث لقي ١٥ صحافيًا على الأقل مصرعهم فيها مقارنة بـ٦٢ صحافيًا آخرين لقوا مصرعهم في بغداد منذ الغزو الأمريكي للعراق في آذار من العام ٢٠٠٣.

وأفادت منظمة مراسلون بلا حدود أن أكثر من ٩٠ بالمائة من هؤلاء هم من العراقيين الذين اغتالتهم فرق الموت او التنظيمات بغية منعهم من اداء واجبهم او اقتصاصا من رب عملهم الذي يتبع في غالب الاحيان الى فريق سياسي محلي.

ووقع الباقون ضحية تبادل لاطلاق النار بين قوات الامن العراقية والجيش العراقي من جهة والتنظيمات العراقية المسلحة من جهة اخرى.

وفي المعطيات و**بتاريخ ٢١ آذار/ مارس** وجهت نقابة الصحفيين العراقيين والحملة الدولية لشعار شارة حماية الصحفي - من مقرها بجنيف- نداء إلى جميع المنظمات العالمية والإنسانية وجميع دول العالم الحر، طالبت فيه بالوقوف إلى جانب الإعلاميين العراقيين ورفع الظلم عنهم والعمل الجاد والسريع لحماية ما تبقى منهم في ظل مخاطرتهم كل ساعة بأرواحهم وهم يؤدون رسالتهم الإعلامية.

هجرة الكفاءات ..

وتشير رئيسة الحملة الدولية لحماية شارة الصحفي هدايت عبد النبي إلى أن المشهد الإعلامي العراقي اليوم يشهد هجرة وهروب المئات من الكفاءات إلى خارج العراق حفاظا على حياتهم وأطفالهم، موضحة أن عائلات شهداء الصحافة ظلت بلا معيل أو مسكن يؤويهم، وطالبت بضرورة التضامن الإنساني معهم.

وأكد المتحدث باسم نقابة الصحفيين العراقيين من جهته أن قتل هذا العدد الهائل من الإعلاميين في العراق "مذبحة لم يشهد لها التاريخ مثالا وتدل على أن قوات الاحتلال الأميركي تخلت عن التزاماتها في اتفاقيات جنيف التي تشير إلى مسؤولية قوات الاحتلال في الحفاظ على حياة المدنيين".

ومن الأمثلة التي وصفها أعضاء في النقابة العراقية للجزيرة نت بأنها مؤلمة، أسرة الصحفي الشهيد سرمد سلمان الذي قضى مطلع عام ٢٠٠٦ مخلفا وراءه والدته المسنة وزوجته وأطفاله الأربعة حيث يعيشون دون أي معين.

وأشارت النقابة إلى أن أسر بعض الصحفيين اضطرت إلى مغادرة مساكنها بسبب عجزها عن دفع الإيجار، "أمثال عائلة الشهيد الصحفي حسين الزبيدي ومثلما هو الحال أيضا مع عائلة صحفيين شهيدين هما إسماعيل طاهر محسن ونجله عمار إسماعيل طاهر اللذين كانا يعملان لصالح جريدة نيويورك تايمز في بغداد وقتلا عام ٢٠٠٦".

ومثل هؤلاء كثيرون هجروا دورهم ومناطق سكناهم بسبب الصراعات الطائفية وتلقى بعضهم تحذيرات بالقتل.

و**بتاريخ ٥ نيسان/ أبريل** أعلنت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحافيين في التقرير الفصلي للربع الاول من العام ٢٠٠٧ عن مصرع (١٨) صحافيا واعتقال (١٩) صحافيا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٧.
وجاء في التقرير "ازدادت وتيرة الانتهاكات بحق الصحافيين العاملين في العراق ومؤسساتهم الاعلامية وبشكل ملفت للنظر دون اتخاذ اي الية مناسبة من قبل الحكومة للحد من تلك الانتهاكات، ويشعر الصحافيون في العراق بالاحباط جراء تلك الانتهاكات الخطيرة التي اثرت سلبا علي واقع حرية الصحافة في العراق".

ومما ساهم في ارتفاع تلك الجرائم غياب المحاسبة واهمال التحقيقات التي غالبا ما سجلت ضد مجهول وسمح لقتلة الصحافيين بالافلات من العقاب.

ويواجه الصحافيون العاملون في العراق اخطارا متعددة ورغم ان الدستور العراقي قد كفل حرية الصحافة (المادة ٣٨/اولا وثانيا) الا ان الواقع الذي يعيشه الصحافيون لا ينسجم مع ما جاء بالدستور العراقي.

وخلال النصف الاول من العام ٢٠٠٧ حدثت عمليات القتل والخطف والاعتقال والاعتداء والمضايقة والضرب والمداهمة واقتحام المؤسسات الصحافية والتهجير القسري لعدد كبير من الصحافيين ولا زالت ماساة الصحافيين العراقيين المهجرين سواء كانوا داخل العراق او خارجه يعيشون اوضاعا صعبة جدا.

مطالبة الحكومة العراقية السماح للصحفيين بالوصول لمواقع التفجيرات ..

و**بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو** حثت منظمة امريكية لمراقبة شؤون الاعلام الحكومة العراقية على رفع القيود المفروضة على وصول الصحفيين الى مواقع التفجيرات قائلة ان هذا الاجراء يبدو محاولة للحد من التغطية الصحفية لانباء غير مرغوب فيها.

إستراتيجية لحماية الإعلاميين في العراق ..

و**بتاريخ ٢٣ أيار/ مايو** دعا قادة إعلاميون عراقيون واتحادات للصحفيين إلى وضع حد لحوادث قتل واختطاف وتهديد الإعلاميين، وأعلنوا عن إستراتيجية وطنية لحماية الصحفيين في البلاد التي تعاني من تبعات الحرب.

وقد جاءت هذه الدعوات خلال مؤتمر دعا إليه الاتحاد الدولي للصحفيين والمنظمات المحلية التابعة له في العراق وعقد بمدينة أربيل شمالي العراق الشهر الجاري وحضرته قيادات المؤسسات الإعلامية.

وقال إيدن وايت السكرتير العام للاتحاد الدولي للصحفيين "إن أجهزة الإعلام ومجموعات الصحفيين والسلطات مطالبون بالعمل سوية لتطبيق إستراتيجية حماية شاملة للصحفيين في أنحاء العراق".

اليونيسكو قلقة من العدد "المأساوي" للصحافيين الذين قتلوا في العراق ..

و**بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو** اعربت منظمة اليونيسكو في بيان عن قلقها من "الارتفاع المأساوي" لعدد الصحافيين الذين يقتلون في العراق داعية السلطات العراقية والدولية الى بذل كل ما بوسعها لوضع حد لهذه الجرائم.

وقال المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كويشيرو ماتسورا "في مواجهة الارتفاع المأسوي لعدد الصحافيين والعاملين في وسائل الاعلام الذين قتلوا في العراق ندعو السلطات العراقية والدولية الى بذل كل ما بوسعها لوضع حد لهذه الجرائم".

اتحاد الصحافيين العرب يطالب الحكومة العراقية والأمم المتحدة بحماية الصحافيين

وبتاريخ ٣ حزيران/ يونيو طالبت الأمانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب في بيان لها الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات أمنية حازمة تجاه زيادة عمليات قتل واختطاف الصحافيين في العراق.

وقال صلاح الدين حافظ الأمين العام إن شهر ايار (مايو) شهد مقتل نحو عشرين صحافيا وإعلاميا داخل العراق، سواء علي أيدي قوات الاحتلال الأمريكية أو علي أيدي الجماعات المسلحة وقوات الأمن العراقية.

وأضاف ان عدد الصحافيين الذين قتلوا في العراق منذ بداية الغزو الأمريكي في آذار (مارس) ٢٠٠٣ بلغ أكثر من ٢١٥ صحافيا، مما حـــول العراق إلى مصيدة لاغتيال الصحافيين.

وقد طلب اتحاد الصحافيين العرب من الأمم المتحدة تفعيل قرارها بإدانة قتل الصحافيين، وبضرورة الضغط علي الحكومة العراقية وقـــوات الاحتـــلال الأمريكية لتوفير أكبر قدر مـــن الحماية للصحافيين، وبضبط ومحـــاكمة كل من يتورط في عمليات اغتيالهم.

لجنة دولية تدعو إلى إطلاق ١١ إعلاميًا عراقيًا معتقلاً ..

و**بتاريخ ١٥ حزيران/ يونيو** دعت لجنة حماية الصحافيين الدولية السلطات العراقية إلى إطلاق سراح ١١ إعلاميًا تعتقلهم وزارة الداخلية العراقية منذ شباط (فبراير) الماضي بذريعة تزويد قناة "الجزيرة" القطرية بشريط للمقابلة المثيرة للخلاف مع صابرين الجنابي المرأة التي زعمت بأنها تعرضت للإغتصاب من قبل ثلاثة ضباط أمن عراقيين الشهر نفسه .

وأوضحت أن موظفي مؤسسة وسن الإعلامية محتجزون حاليًا في سجن وزارة الداخلية في بغداد، وقد تمكنت عائلاتهم من زيارتهم ثلاث مرات منذ اعتقالهم. وقالت ان هؤلاء الرجال يواجهون اتهامات خطرة ولكنهم لم يشاهدوا حتى الآن أي دليل ضدهم كما لم يمثلوا أمام قاضٍ حتى الآن. وعبرت اللجنة عن اعتقادها بأن الاتهامات الموجهة لهم زائفة وأن هؤلاء الرجال محتجزون بصفة تعسفية.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بداية كانون الثاني/ يناير إختطاف الصحفي كريم صبري شرار الربيعي من صحيفة الدعوة.

بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير أمرت الحكومة العراقية بإغلاق قناة "الشرقية" المستقلة، بعدما اتهمتها بتشجيع النزعة الطائفية.

بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير العثور على جثة الصحفي العراقي احمد هادي ويعمل مصوراً تلفزيونياً في الوكالة الفرنسية في بغداد.

بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير الحكم على توانا عثمان رئيس تحرير اسبوعية "هاولاتى" بالسجن لمدة ستة أشهر مع ايقاف التنفيذ على خلفية قضية اتهام بالتشهير.

و بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير هوجم الصحافي احمد هادي من قبل جماعة مسلحة مجهولة في منطقة الدورة غرب بغداد وتعرض لتعذيب وحشي وتم التمثيل بجثته الطاهرة.

و بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير تعرض الصحافي جاسم محمد حسين لعملية اغتيال من قبل جماعة مسلحة مجهولة في منطقة الشرطة الرابعة.

بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير اختطاف احد المهندسين العاملين في مجال الحاسوب بصحيفة الصباح ولا يزال مصيره مجهولاً.

بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير مقتل الصحفي العراقي خضر يونس العبيدي رئيس تحرير لصحيفة الديوان الأسبوعية على يد مسلحين .

و بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير اعتقال سروة عبد الواحد مراسلة قناة (الحرة) الفضائية في أربيل والاعتداء على مصور القناة، بعد أن حاولا تصوير قوات أمريكية وكردية كانت موجودة على الطريق الرئيسي المؤدي من بلدة عينكاوا إلى مطار أربيل الدولي.

بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير مقتل مراسل جريدة الصباح في محافظة الانبار.

بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير قام مسلحون مجهولون بقتل الصحافي فلاح خلف حماد ويعمل في صحيفة الساحة اليوم الصادرة في مدينة الانبار.

بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير إغتيال الإعلامي صالح مهدي في منطقة الدورة ويعمل في إذاعة المستقبل.

بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير اغتيال محمد نوري المشهداني الذي يعمل بصفة فني في قناة "العراقية" على يد مسلحين مجهولين.

و بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير اغتيال بهاء حسين خلف ويعمل في دائرة المشاريع التابعة لشبكة الاعلام العراق على أيدي جماعة مسلحة مجهولة.
بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير لقي ضياء المكوطر مصرعه في منطقة الأعظمية على أيدي جماعة مسلحة مجهولة ويعمل المكوطر رئيسا لتحرير مجلة حماية المستهلك الاقتصادية كما انه رئيس جمعية حماية المستهلك.

بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير جماعة مسلحة تحكم بالإعدام على الصحفي العراقي علي عبد الستار الحجية.

بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير نجاة مراسل قناة (الديار) الفضائية ورئيس رابطة الصحفيين الرياضيين في محافظة ميسان الصحفي عدي المختار في منطقة العمارة.

بتاريخ ١ شباط/ فبراير تعرض الموقع الالكتروني "بنت الرافدين" الى عملية تخريب من قبل جهات مجهولة وهذه هي المرة الثالثة ـ بحسب أصحاب الموقع ـ حيث تعرض سابقا الى عمليتي اختراق علما ان هذه المرة شمل التخريب بريد الموقع ايضا والبريد الشخصي لاعضائه.

بتاريخ ١ شباط/ فبراير إغتيل الصحفى سمير عبد المهدى نقيب الصحفيين العراقيين لفرع الفرات الأوسط فى الإنفجارالمروع الذى شهدته مدينة الحلة جنوب العاصمة بغداد.

بتاريخ ٤ شباط/ فبراير قال شهود عيان إن قوة عسكرية أجنبية أطلقت النار على الصحفية سهاد شاكر الكناني عندما كانت تمر بسيارتها بالقرب من تلك القوة في منطقة العلاوي وسط بغداد، فيما ذكر مصدر من شبكة الإعلام العراقية التي كانت تعمل بها الصحفية أنها قتلت في الحادث.
بتاريخ ٩ شباط/ فبراير استهدف قصف بقذائف الهاون مطابع جريدة الصباح التابعة للحكومة العراقية في بغداد، وأسفر القصف عن إصابة أربعة من العاملين في المطابع نقلوا على إثرها إلى المستشفى إضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة بمعدات وبناية المطابع.

وليست هذه المرة الأولى التي تتعرض فيها هذه الجريدة لهجمات متنوعة طالت بعض المسئولين والصحفيين فيها سابقاً.

بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير قال مصدر من كتلة المصالحه والتحرير إن قوات أمريكية داهمت مكتب الكتلة التي يرأسها عضو مجلس النواب مشعان الجبوري، بحثا عما يعتقد أنه مكان لبث فضائية (الزوراء) التابعة للكتلة.

وأوضح ان قوة أمريكية داهمت مكتب كتلة (المصالحة والتحرير) ومنزل مسؤول مكتبها في القضاء عطية حاضر الجبوري، بحثا عن مكان بث قناة (الزوراء) الفضائية.

وكانت فضائية (الزوراء) تعمد إلى إذاعة لقطات ومشاهد لتفجير العبوات الناسفة والهجمات التي تشنها فصائل المقاومة في العراق ضد القوات الامريكية.
وكان وزير الإعلام المصري أنس الفقي قال في تصريحات صحفية في القاهرة، إن السفير الأمريكي في القاهرة ريتشاردوني طلب منه ودياً وقف بث قناة (الزوراء) علي القمر الاصطناعي المصري (نايل سات).

وردت السلطات المصرية علي الطلب بأن الأقمار الاصطناعية ليست رقيبة علي القنوات التي تحملها، لأن القمر مجرد ناقل للمعلومات... وليس رقيبا.

وأفادت مصادر عراقية بأن الجيش الأمريكي أصدر أمرًا للإنتربول بتقصي "الجبوري"، وإلقاء القبض عليه بتهمة التشجيع على "الإرهاب"، وضرب قوات الجيش الأمريكي.

بتاريخ ١١ شباط/ فبراير تعرض رئيس تحرير صحيفة (السفير العراقية) حسين الجبوري الى محاولة اغتيال فاشلة في منطقة الدورة في بغداد أدت إلى إصابته إصابة بالغة نقل على أثرها إلى المستشفى.

وسبق للزميل رئيس التحرير قد اخبر الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين بتلقي الصحيفة تهديدات من جهات مجهولة بغية إيقاف عملها الصحفي، وتم نقل مقر الصحيفة إلى مكان آخر.

بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير إعتقلت قوات الأمن في إقليم كردستان مراسل فضائية "الحرة" الصحفي منير أسعد لعدة ساعات، بسبب تصويره الأحداث التي كانت قد وقعت في قضاء الشيخان شمال شرق الموصل. حيث اقتادت قوات الأمن الزميل اسعد إلى "جهة مجهولة... حيث تم إطلاق سراحه بعد ساعات من الإعتقال."

وقال مصدر مسؤول في محافظة نينوى "إعتقلت دورية من قوات الأمن التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في قضاء (الشيخان) مراسل قناة (الحرة) في مدينة الموصل".
و بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير عثر بمشرحة الطب العدلي في بغداد على جثة الصحفي عبد الرزاق هاشم الخاقاني، الذي يعمل محررا في إذاعة جمهورية العراق، ومعه جثة إبن عمه الذي اختطف معه قبل إسبوع غربي بغداد وعليهما آثار إطلاقات نارية.

و بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير تعرضت نقابة الصحفيين العراقيين لاعتداء من قبل قوات أمريكية وإعتقال عشرة من حراس النقابة ومصادرة سلاحهم المرخص.

وقال مصدر مسؤول في النقابة إن "القوات الامريكية قامت بمداهمة مبنى النقابة وإعتقلت عشرة من حراسها وصادرت اسلحتهم المرخصة بعد أن قامت بتحطيم محتويات المبنى من اثاث وأجهزة".

وذكر مرصد الحريات الصحفية في العراق في بيان له أن "القوات الامريكية التي لم تكتفي وعلى مايبدو بلاستحواذ على الاجهزة والمعدات العائدة للنقابة ، بل عمدت الى تحطيم الواجهة الامامية للمبنى وتدمير بعض المقتنيات من اثاث مكتبي وغيرها".

بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير اعتقلت قوات أمريكية الكاتب الصحافي العراقي فرات العتابي من منزله شمال شرقي بغداد.

وقال ثامر جمال العتابي، وهو صحافي يعمل في فضائية الحرة وشقيق الكاتب المعتقل، ان قوة عسكرية أمريكية اعتقلت شقيقي فرات جمال حسن العتابي (٣١ عاما)، الذي يعمل في صحيفة الصباح العراقية الرسمية، بعد أن اقتحمت منزله في حي (تونس) شمال شرقي بغداد.

وأوضح العتابي أن شقيقه أصيب بطلق ناري جراء عملية الدهم، التي قامت بها تلك القوة أمام زوجته وأبنائه.

بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير استهدف مسلحون مجهولون الصحافي رسول عبد الحسين في مدينة الديوانية جنوب العراق وتمكنوا من قتل زوجته ولم تتمكن الشرطة من معرفة القتلة.

بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير اختفى الصحافي العراقي جمال رياح الزبيدي والذي يعمل محرراً في صحيفة الأهالي الأسبوعية بعد خروجه من مقر الصحيفة في حي الكرادة قرب ساحة الكهرمانة وسط بغداد.

بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير أعلن عن مقتل الصحفي حسين الزبيدي بعد أربعة أيام من اختطافه على يد مسلحين مجهولين.
وكان رئيس تحرير صحيفة الأهالي هفال زاخويى قد ابلغ مرصد الحريات الصحفية أن خاطفي الزبيدي تفاوضوا مع عائلته بهدف إطلاق سراحه وكانت مطالب الخاطفين حينذاك تنحصر بدفع فدية مقدارها ٢٠ ألف دولار وعندما تمكن ذويه من جمع المبلغ اتصل الخاطفون بهم ليبلغوهم أن الزبيدي قتل وألقيت جثته في احد شوارع أحياء بغداد ليعثر بعد ذلك على جثته في الطب العدلي وقد أصيبت بعدة أطلاقات تناثرت في أنحاء مختلفة من جسده.

و بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير اختفي الصحافي جمال ناصر الزبيدي بعد مغادرته صحيفة السفير العراقية وقد اخبر ولده (رياح) مكتب الرصد في الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحافيين ان والده قد قتل على الهوية في منطقة حي العامل وتم العثور على جثته في نفس التاريخ.

بتاريخ ٢ آذار/ مارس قام مسلحون مجهولون يرتدون زي القوات الأمنية العراقية بخطف أحد الصحافيين المحليين في مدينة كركوك شمال العاصمة بغداد.

وذكرت مصادر في الشرطة العراقية إن مسلحين يرتدون الزي الرسمي لقوات الجيش العراقي الموالي للاحتلال اختطفوا "طلال هاشم بيرقدار" (٥٠ عاماً) من منطقة "أحمد أغا" وسط المدينة وهو صحافي محلي يعمل في صحيفة "الديار" الأسبوعية المحلية والتي تصدر في كركوك.

بتاريخ ٣ آذار/ مارس خطف مسلحون مجهولون يرتدون زي الجيش العراقي الصحفي طلال هاشم بيرقراط في مدينة كركوك وتم اقتياده الى جهة مجهولة ولم يعرف مصيره.

بتاريخ ٤ آذار/ مارس اغتال مسلحون مجهولون الصحفي موحان الظاهر (٤٩ عاما) مدير تحرير صحيفة المشرق اليومية امام منزله في حي الجامعة ببغداد.

بتاريخ ٦ آذار/ مارس اعتقلت قوات الأمن العراقية الصحفي حسين ياسين رشيد مراسل قناة "الحرية" الفضائية التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس العراقي جلال طالباني والزميل المصور الصحفي في ذات القناة عدنان حسيب.

مصدر مسؤول في قناة "الحرية" قال،ان حسين وعدنان اعتقلا من امام مبنى امانة رئاسة مجلس الوزراء داخل المنطقة الخضراء اثناء تواتجدهما لتغطية نشاط صحفي هناك.

وبرر مسؤولون في الوزارة لمراسلين في فضائية "الحرية" عملية الاعتقال بانها جاءت للاشتباه بتورطهما في محاولات تفجير بعض المواقع داخل المنطقة الخضراء وهو امر نفاه بصورة قاطعة.

بتاريخ ١٤ آذار/ مارس لقي الصحافي يوسف صبري مصرعه اثر انفجار سيارة مفخخة استهدفت زوارا كانوا يسيرون قرب منطقة الدورة عندما كان يقوم بالتغطية الاعلامية لمراسيم زيارة كربلاء ويعمل صبري لحساب فضائية بلادي.

بتاريخ ١٧ آذار/ مارس اختطف الزميل كريم منهل (٤٨ عاماً) مذيع الأخبار في إذاعة راديو دجلة وسائقه ثامر صبري عندما هاجمهما مسلحون مجهولون في حي الجامعة حيث مقر الإذاعة، بينما اطلقت سراح مذيعة اخبارية كانت برفقتهما.
بتاريخ ١٩ آذار/ مارس عثر على جثة حامد الدليمي (٣٧ عاماً) المخرج في قسم البرامج المنوعة في تلفزيون "النهرين" بعد يومين من اختطافه، وأوضحت الإدارة ان الدليمي كان قد اختفى السبت **١٧ آذار/ مارس** بعد خروجه من مقر التلفزيون حيث انقطع الاتصال به، واضافت لم يتبين مصيره إلا بعد مرور يومين على اختطافه، حيث وجدت جثته في الطب العدلي.

و بتاريخ ١٩ آذار/ مارس وجدت جثة الزميل حامد الدليمي المخرج التلفزيوني في قسم البرامج المنوعة التابع لتلفزيون "النهرين" في الطب العدلي في بغداد، وقد بدت عليها اثار تعذيب واضحة.

و بتاريخ ١٩ آذار/ مارس اغتال مسلحون مجهولون المخرج حامد محمد صالح الذي يعمل لحساب إذاعة دجلة وذلك في منطقة حي الجامعة حيث مقر إذاعة دجلة.

بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس جاب مسلحون ملثمون شوارع مدينة "حديثة" غرب العاصمة العراقية بغداد منذ الصباح، وأمروا أصحاب المنازل بإزالة الأطباق الفضائية من أسطح منازلهم، ومنعوهم من مشاهدة القنوات الفضائية.

وقام هؤلاء المسلحون المجهولون بتهديد المواطنين بإخضاع المخالف لهذه الأوامر لمحاكمة، وأوضح السكان المحليون أن الاهالي أُجْبروا على إزالة الأطباق الفضائية من أسطح منازلهم.

بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس قال مصدر مسؤول في الشرطة العراقية إن ست قذائف هاون سقطت على مبنى الإذاعة والتلفزيون المحلي في مدينة الموصل، دون حدوث خسائر.

وكان (تلفزيون نينوى) عرض قبل هذا الاعتداء بيوم فيلما وثائقيا عن الأحداث الدامية التي شهدها قضاء تلعفر، وإستعرض حالة الدمار التي أصابت البلدة.

بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس نجا الصحفي ماجد البريكان مراسل راديو سوا من محاولة إغتيال تعرض لها بالقرب من منزله وسط مدينة البصرة.

وقال مصدر في شرطة البصرة "إن ثلاثة مسلحين فتحوا نيران اسلحتهم على البريكان عندما كان يستقل سيارته عائدا إلى منزله في منطقة الطويسة وسط المدينة" مضيفاً أن " الصحفي لم يتعرض لأي أذى لكن سيارته أصيبت ببعض الأضرار".

بتاريخ ٣١ آذار/ مارس اغتال مسلحون الصحافي محمد جاسم يوسف في منطقة غرب بغداد والذي يعمل لحساب شبكة الإعلام العراقية.

بتاريخ ٤ نيسان/ أبريل مجموعة مسلحة مكونة من ٦ أشخاص مرتدين الزي العسكري قاموا باختطاف الصحفي نبز كوران في مدينة أربيل وبعد أن ضربوه ضربا مبرحا ومارسوا التعذيب الجسدي ضده القوه حارج المدينة.

واشارت أصابع الاتهام نحو مسؤول الاعلام المركزي للحزب البرزاني الكردي سرو قادر الذي كان قد هدد الصحفي المذكور بسبب قيامة بنشر تسجيل صوتي للمسؤول المذكور يصف فيها الشعب الكردي بأنة يحمل صفة / الكلب / الذي لا يصوت لك إلا بعد أن تعطية الراتب.
وقد شرح الصحفي كوران لمصادر إعلامية ظروف اختطافه قائلا:
أنه في الساعة التاسعة و خمسة واربعون دقيقة من ليلة الرابع من نيسان أختطف من قبل خمسة رجال ملثمين برتدون الزي العسكري حيث قاموا بربط يدية من الخلف و تعذيبه.

و بتاريخ ٤ نيسان/ أبريل قامت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية باختطاف المراسل الصحفي عثمان المشهداني (٢٩ عاماً) الذي يعمل لصالح صحيفة الوطن السعودية ومجلة الوطن العربي، من منطقة الشعلة غرب بغداد.

وذكر مرصد الحريات الصحفية ان زملاء للمشهداني أبلغوا المرصد ان الخاطفين اتصلوا بعائلته بعد ساعات من اختطافه لمساومتهم على دفع فدية مالية مقابل اطلاق سراحه وانقطع الاتصال في حينها ولم يتبين حتى الان مصيره .

و بتاريخ ٤ نيسان/ أبريل أعلنت الشرطة العراقية العثور على جثة مراسلة "إذاعة العراق الحر" خمائل محسن في حي الجامعة غربي بغداد، بعد إختطافها من قبل مجهولين في **٣ نيسان/ أبريل** .

وأفاد مصدر من الشرطة بأن مجهولين"إختطفوا خمائل وعثرت على جثتها في أحد شوارع حي الجامعة في جانب الكرخ بالرصافة" غربي بغداد.

و بتاريخ ٤ نيسان/ أبريل تعرضت قناة التلفاز العراقية الفضائية "بغداد تي في" لهجوم بسيارة مفخخة نتج عنه مقتل نائب رئيس المحطة، ثائر أحمد جابر، وصحفي متدرب، هو حسين نزار، وإصابة ١١ من العاملين بالمحطة.

بتاريخ ١١ نيسان/ أبريل أقدم مسلحون مجهولون على اغتيال المذيعة التلفزيونية إيمان يوسف عبدالله والتي تعمل في إذاعة صوت الموصل التابعة لاتحاد نقابات عمال الموصل مع زوجها، وتم إحراق جثتيهما داخل سيارتهما في منطقة التحرير شرق مدينة الموصل.

بتاريخ ١٢ نيسان/ أبريل أكدت إدارة قناة "النهرين" ان احد منتسبيها قتل على يد القوات الأمريكية التي عمدت إلى إمطاره بوابل من الرصاص، أثناء توجهه من محل سكنه إلى مقر القناة.

وأبلغت إدارة القناة أن خالد عبيد فياض الحمداني (٣٦ عاماً) الذي يعمل معد ومحرر للبرامج السياسية في القناة، قد قتل عندما اعترضت سيارته دورية تابعة للقوات الأمريكية وأطلقت عليه النار، وأصابته في أنحاء متفرقة من جسده إلا أن الإصابة الأخطر التي اودت بحياته كانت في الرأس، ونقل على اثرها الى مستشفى الاردن قرب مدينة الفلوجه ومن ثم نقل الى المستشفى العام للمدينة ذاتها، واخيرا نقل الى الجملة العصبية في بغداد حيث فارق الحياة، بعد ان عجز الاطباء عن معالجته.

بتاريخ ٢٩ نيسان/ أبريل نجت الصحافية العراقية أمل المدرس من محاولة اغتيال تعرضت لها غرب بغداد، وخضعت المدرس لعناية مركزة من قبل فريق طبي عراقي، وكانت مصادر امنية تحدثت في تقرير عن مقتل المدرس بعد اصابتها بنيران مسلحين مجهولين لدى خروجها من منزلها في حي الخضراء.

بتاريخ ١ أيار/ مايو اغتيل مراسل قناة "بغداد" محمد هلال الكرخي على أيدي مسلحين في منطقة اليوسفية جنوب بغداد، حيث تم اختطافه وبعدها عثر على جثته في مشرحة الطب العدلي وعليها

اثار تعذيب كبيرة، واتهمت القناة حينها من اسمتهم "عصابات الاجرام والظلام" بقتل مراسلها الكرخي.

بتاريخ ٤ أيار/ مايو أحرق مسلحون مجهولون مبنى اذاعة راديو دجلة بالكامل، جاء ذلك بعد أقل من ٤٨ ساعة على الهجوم الذي شنه المسلحون على مبنى الإذاعة.

وكان عدد من منتسبي راديو دجلة أكدوا أن اربعة من منتسبيهم تعرضوا لمحاولة اختطاف، إلا أنهم تمكنوا من الهرب من المسلحين.

بتاريخ ٩ أيار/ مايو مثل أمام القضاء العراقي في مدينة الكوت مراسل صحيفة "الصباح" حسن شهيد العزاوي بسب نشره لخبر حصل على مضمونه من اعلام مجلس محافظة واسط بطريقة رسمية وذلك بعد أن اعتقل ليومين متواصلين.

حسن العزاوي قال ان سبب اعتقاله جاء بعد صدور مذكرة رسمية لالقاء القبض عليه صدرت من المحكمة في المدينة وان القضاء وجه له "تهمة التشهير" برئيس مجلس المحافظة السابق على خلفية خبر نشر منذ عام ونصف العام.

واوضح العزاوي ان محاكمته كانت تفتقر الي الادلة الثبوتية. وقال ان المحامي المكلف برفع القضية ضده كان يستند في توجيه التهم له على الاحاديث والكلام فقط، ولم يستند على اي ادلة ثبوتية تذكر حتى انه لم يمتلك نسخة الخبر الذي نشره قبل عام ونصف العام.

بتاريخ ١٨ أيار/ مايو أعلنت محطة "ايه بي سي" الأمريكية عن مقتل صحافيين عراقيين يعملان لصالحها في كمين نصبه مسلحون خلال عودتهما من العمل إلى منزلهما في بغداد.

بتاريخ ٢٠ أيار/ مايو عثر على جثة الصحافي العراقي علي خليل (٢٢ عاما) الذي عمل لجريدة الزمان المستقلة مقتولا بعد ساعات من اختطافه في منطقة البياع جنوب غرب العاصمة بغداد.

بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو أعلنت الشرطة العراقية مقتل الصحافي محمد عبد الله حسيب رئيس تحرير جريدة الحوادث الأسبوعية المحلية بنيران مسلحين مجهولين شمال مدينة كركوك (٢٥٥ كلم شمال بغداد).

وقال النقيب سلام عبد الله ان "ثلاثة مسلحين هاجموا عبد الله امام منزله في منطقة المصلى (شمال كركوك) في وقت متأخر وأطلقوا عليه النار"، موضحا ان الصحافي "فارق الحياة بعد نقله الى المستشفى".

بتاريخ ١ حزيران/ يونيو قالت وكالة أنباء أسوشييتد برس إن مصورا عراقيا يعمل لصالح تلفزيون الوكالة قتل في بغداد، وأضافت الوكالة، أن المصور سيف فخري البالغ من العمر (٢٦) عاما يعد الخامس من بين موظفي (الأسوشييتد برس) الذي يقتل في العراق منذ الغزو الأمريكي في آذار (مارس) ٢٠٠٣.

بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو اغتليت الصحفية سحر الحيدري المراسلة الصحفية في الوكالة المستقلة للأنباء "اصوات العراق" و الوكالة الوطنية العراقية للانباء "نينا" ومراسلة معهد صحافة الحرب والسلام (IWPR) في العراق.

وكان مسلحون مجهولون قد اغتالوا الحيدري في حي الحدباء في الساحل الايسر لمدينة الموصل بعد أن أطلقوا النار عليها واردوها قتيلة في الحال.

وكانت الحيدري قد ابلغت انها تلقت نحو ١٣ تهديدا من جهات مجهولة وهي عبارة عن رسالتين كتبت باليد وضعت في باب منزلها و ١١ تهديدا من خلال الهاتف منها ٦ اتصالات من ارقام مجهولة توعدتها بالقتل وخمسة رسائل حملت نفس المضمون.

بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو قُتِل عارف علي فالح، المراسل الصحفي لوكالة الأنباء المستقلة أصوات العراق في إقليم دياله في شمال شرق العراق منذ شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، وذلك إثر قصف تعرضت له مدينة الخالص.

بتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو قالت الشرطة ان صحفيا عراقيا بارزا اختطف في بغداد، واختطف مسلحون في قافلة من السيارات فليح وادي مجذاب مدير تحرير صحيفة الصباح الحكومية اثناء مرور سيارته في مدينة الصدر بشرق بغداد. ولم يجر خطف ابنه الذي كان بصحبته في السيارة وسائقه ايضا، **و بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو** تم العثور على جثة مجذاب في دائرة الطب العدلي بعد أربعة ايام من اختطافه من منزله في منطقة الحبيبية ببغداد، وعليها آثار طلقات نارية في منطقة الرأس.

بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو تعرض مقر محطة التلفزيون العام العراقية في إقليم مايسان الجنوبي للتدمير.

بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو منع عدد من الصحفيين في مدينة الفلوجة من تغطية مؤتمر صحفي دعوا اليه من قبل السلطات المحلية، الا انهم طردوا منه ومنع البعض من دخول مكان انعقاد المؤتمر.

وتم الاعتداء على ١٣ صحفيا وإعلاميا عندما طردوا من مؤتمر صحفي كانوا مدعوين لحضوره في مقر مقامية مدينة الفلوجة، وأمر قائم مقامية المدينة أسعد محمد عواد بمنع الصحفيين والمصورين من الدخول لتغطية الأنشطة الإعلامية وطردهم خارج مقره، وحسب أوامره أخذت أفراد حمايته من ضباط وجنود بإخراج كافة من تواجدوا من صحفيين وإعلاميين من قاعة انعقاد المؤتمر بأسلوب عنيف لم يخلو من السب والشتم.

و بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو أصيب محمد الأنور مراسل صحيفة الأهرام اليومية المصرية بجراح إثر انفجار سيارة ملغومة في بغداد.

و بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو شهدت مدينة الناصرية اعتقال الصحفي مرتضى حميد ويعمل مراسلا ومصورا لشبكة أخبار الناصرية عندما كان يصور بعض مشاهد المدينة، اعتقل من قبل رجال الشرطة في مدينة الناصرية بعد أن أخذ الإذن منهم لتصوير بعض المشاهد، إلا أنه فوجئ بعودة رجال الشرطة إليه واعتقاله بعد أن أخرج كافة مستمسكاته التي تثبت أنه صحفي

والتخويل الرسمي للعمل الصحفي الذي حصل عليه من قيادة شرطة الناصرية، إلا أن قوات الأمن أصروا على اعتقاله وحجزه واستجوابه لمدة ثلاث ساعات في مركز شرطة البلدة.

بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو لقيت الصحافية العراقية زينة محمود، تعمل كمراسلة وكاتبة في صحيفة الحقيقة العراقية مصرعها بعد أن قام مجهول بإطلاق النار عليها أثناء توجهها إلى منزلها الكائن في الموصل شمال غرب العاصمة العراقية بغداد.
بتاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو قُتِل الصحافي رحيم المالكي في تفجير انتحاري في فندق منصور في بغداد أثناء انعقاد اجتماع لزعماء القبائل. وكان المالكي، الذي يستضيف برنامجين ثقافيين في محطة العراقية، يغطي الاجتماع آنذاك.

بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو أعلنت نقابة الصحفيين العراقيين عن اغتيال الصحفي العراقي حامد عبد سرحان على يد مسلحين مجهولين جنوبي بغداد.

وقال مصدر اعلامي في مجلس نقابة الصحفيين للوكالة المستقلة للانباء (اصوات العراق) ان "مسلحين مجهولين اغتالوا الصحفي العراقي حامد عبد سرحان اثناء عودته من عمله في مكتب اعلام امانة بغداد الى منزله في حي التراث جنوب غربي بغداد، حيث اعترض مسلحون السيارة التي يستقلها في حي السيدية واطلقوا عليه وابلا من الرصاص ما ادى الى مقتله في الحال".

و بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو اغتال مسلحون مجهولون المراسلا الصحفي سرمد حمدي الحسني (٤٣ عاماً) ويعمل لقناة "بغداد" الفضائية العراقية في منطقة حي الجامعة غرب بغداد.

محرر قسم الاخبار في قناة "بغداد" قال ان زميلهم "عثر على جثته يوم ٢٨ حزيران/ يونيو في مشرحة الطب العدلي، بعد ان اختطف من قبل مسلحين مجهولين في منطقة حي الجامعة غرب بغداد، عندما كان يروم الوصول لمقر عمله صباح ٢٧ حزيران/ يونيو".

بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو اعلنت الشرطة العراقية العثور على جثة صحافي يعمل في صحيفة محلية تابعة لجمعية ثقافية مسيحية في الموصل كبري مدن محافظة نينوي، وقال العميد سعيد احمد الجبوري ان الدوريات عثرت علي الجثة في حي الزهور وسط الموصل وعليها اثار طلقات نارية .

ليبيا

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير اعتقلت سلطات الأمن الليبية الكاتب عبدالرزاق المنصوري ضمن حملة اعتقالات شملته والمعارض إدريس بوفايد والمحامي المهدي صالح حميد.

وتاتي هذه الاعتقالات في إطار حملة تشمل شخصيات تسعى للتعبير عن رأيها والمشاركة في نشاطات مدنية ليبية وعربية مثل التضامن مع المعتقلين السياسيين ومناهضة الفساد والمطالب بالإصلاح السلمي.

وقد اعتقلت سلطات الأمن بنفس اليوم المحامي حميد من أحد مقاهي الإنترنت. كما أن هناك من أكد اعتقال الكاتب المنصوري.

لبنان

الغلاف العام للحريات الإعلامية في لبنان خلال النصف الأول ٢٠٠٧

المواجهة بين قوى المعارضة والحكومة اللبنانية ما تزال تشكل العامل الأكثر حضوراً في الانتهاكات التي قد تتعرض لها المؤسسات الصحفية والصحفيون اللبنانيون، إلا أن هذه الحالة التي بقيت على الاستمرار ببقاء الصراع الحالي في لبنان تشكل محوراً للدراسة من حيث قدرة المؤسسات المحلية على الحياد الإعلامي، فمؤشرات كثيرة دللت على أن الإعلام اللبناني رغم قوته في الطرح وباعتباره إعلاماً ديمقراطياً متميزاً في العالم العربي.

إضافة إلى ذلك، هناك مؤشرات تدلل على دور مؤسسات المجتمع المدني وأهمية شروعها بتثقيف المجتمع على إعلام ديمقراطي تحترم فيه "الرأي الآخر" وذلك نتيجة أكثر من حادثة اعتداء قام بها مواطنون على مؤسسات إعلامية خلال الربع الأول من العام الحالي.

فـ بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير تعرض مبني تلفزيون المستقبل الذي تملكه عائلة الحريري للرشق بالحجارة فيما اصيب شخصان برصاص اطلق من سيارة اثناء مرورها امام المبني كما افاد مصدر في هذا التلفزيون.

و بتاريخ ٦ شباط/ فبراير حققت الأجهزة الأمنية اللبنانية فيما يعتقد انه استهداف بالرصاص لمكاتب صحيفة "الشرق الأوسط"، ومطبوعات الشركة السعودية للأبحاث والنشر في بيروت يوم.

واكتشف العاملون في مكاتب الشركة، فجوات في الزجاج، اعتقدوا انها ناجمة عن عيوب داخلية فيه، لكن اصابة نافذة أخرى، بينت ان الفجوات مصدرها على الأرجح طلقات نارية، ثم ما لبثوا ان اكتشفوا وجود ما يعتقد انه رصاصة ثالثة في القسم الخارجي من مكيفات الهواء، لم يعرف توقيت حصولها.
كما وتعرض الإعلام اللبناني لتضييقات بما يتعلق بـ"تقصي الحقائق" نتيجة البحث المستمر عن الدلائل التي يبحث عنها الشارع اللبناني **فـ بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير** قرر القضاء اللبناني الإفراج عن ثلاثة صحافيين في قناة "تلفزيون الجديد" المحلية بكفالة، وذلك بعد ٤٤ يوما على توقيفهم بجرم "سرقة ادلة" من شقة محمد زهير الصديق، احد الشهود في قضية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

وافيد ان المحقق العدلي في قضية اغتيال الحريري الياس عيد قرر تخلية فراس حاطوم ومحمد بربر وعبد العظيم خياط بكفالة ٥٠٠ الف ليرة عن كل منهم. وكان القضاء اوقف الصحافيين الثلاثة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر الفائت وتم الادعاء عليهم بجرم "السرقة الموصوفة بتسلق البناء ودخول شقة (محمد زهير الصديق) والعبث بموجوداتها واخذ بعضها".

وكان حاطوم ورفيقاه أعدوا وثائقيا عن الصديق عرضت قناة "تلفزيون الجديد" (نيو تي في) مقتطفات منه وشمل تصوير اماكن في باريس ودمشق.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ٢٢ شباط/ فبراير اصدرت محكمة المطبوعات حكما على صحيفة "المستقبل" التي تملكها عائلة الحريري في بيروت قضى بتغريم مديرها المسؤول مع احد الصحافيين العاملين فيها بتهمة "القدح والذم" بحق رئيس الجمهورية اميل لحود.

وافاد مصدر قضائي ان محكمة المطبوعات حكمت على كل من المدير المسؤول في الصحيفة توفيق خطاب والصحافي زاهي وهبي بدفع غرامة قيمتها ٥٠ مليون ليرة (٣٣ الف دولار).

وأدين خطاب ووهبي بتهمة التعرض للحود والتشهير به في مقالة نشرت في الصحيفة عام ٢٠٠٥.

واكد خطاب لوكالة فرانس برس عزمه على استئناف الحكم. والمقال الذي لوحقت الصحيفة على اساسه نشر في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ وحمل عنوان "فخامة القاتل" وذلك بعد ايام على اغتيال الصحافي والكاتب في جريدة "النهار" سمير قصير في الثاني من الشهر نفسه.

واوضح المحامي فؤاد شبقلو وكيل وهبي ان تعبير "فخامة" لا يقصد بالضرورة رئيس الجمهورية بعدما صدر مرسوم قضى بعدم استخدام هذه الالقاب التي تسبق اسماء المسؤولين.

بتاريخ ٥ آذار/ مارس أحال قاضي التحقيق الاول في بيروت عبد الرحيم حمود صاحب جريدة "الديار" ورئيس تحريرها شارل ايوب والمدير المسؤول فيها يوسف حويك الى محكمة الاستئناف الناظرة في جرائم المطبوعات لمحاكمتهما بجرائم القدح والذم برئيس كتلة "تيار المستقبل" النائب سعد الحريري واتهامه بإقامة علاقة مع الحكومة الاسرائيلية وتوأمة "تيار المستقبل" مع حزب "كاديما"، وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية وتهديد السلم الاهلي من خلال نشر اخبار كاذبة.

وتطرق القرار الى ما تضمنه مقال آخر لايوب بحق النائب الحريري نشر في ٢٧ سبتمبر (ايلول) ٢٠٠٦ بعنوان "كلام صهيوني لسعد الحريري".

واعتبر القاضي حمود "ان ما نشره ايوب من اخبار كاذبة في ظل حالة التأزم السياسي القائم في البلد من شأنه ان يعكّر السلام العام ويثير النعرات الطائفية والمذهبية لكون تيار المستقبل يمثل شريحة كبيرة من اللبنانيين. كما انه يشكل جرم القدح والذم بالمدعي وخصوصاً ان المدعى عليهما شارل ايوب ويوسف الحويك لم يقدما اي دليل على صحة ما ورد في الافتتاحيتين اللتين اتصفت اخبارهما بالكذب".

وخلص حمود الى اتهام ايوب والحويك بجنحة المواد ٣ و٢٥ و٢٢ من المرسوم الاشتراعي ٧٧/١٠٤ معطوفتين على المادة ٢٦ منه والتي تنص على السجن من ثلاثة اشهر حتى ثلاث سنوات وغرامة مالية او احدى هاتين العقوبتين وأحالهما الى محكمة المطبوعات لمحاكمتهما.

بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو أوقف الجيش اللبناني مراسل قناة العربية الفضائية ومصورها بسبب تسللهما الى الخطوط الامامية في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان وبثهما صورا حية عن المعارك بين الجيش ومسلحي فتح الاسلام، وافرج عن المراسل الفلسطيني وائل عصام والمصور اللبناني محمد محفوظ، بعد نحو ساعتين.

اعتقالات واحكام قضائيه ومصادر ٦ اشهر عجاف لحريه الصحافه

لم يكد أن يبدأ عام ٢٠٠٧ حتى شهدت حرية الرأي والتعبير في مصر انتكاسة شديدة بدأت بالحكم على رئيس تحرير جريدة الدستور إبراهيم عيسى ومحرره بالجريدة ومواطن مصري بالغرامة مقدارها ٢٢ ألف جنيه لكل واحد منهما في تهمة إهانة رئيس الجمهورية وماهي إلا أيام وصدر حكم قضائي آخر بحبس المدون كريم عامر بالحبس أربعة سنوات بنفس التهمة ومعها تهمة ازدراء الأديان وبعد ١٤ يوماً تم إلقاء القبض على هويدا طه معدة البرامج بقناه الجزيرة في مطار القاهرة بتهمة إهانة السلطات المصرية وبحوزتها أفلام تمثيلية حول التعذيب في مصر كما شهدن الستة شهور الأولى حملة منظمة لمطاردة المدونين المعارضين للحكومة المصرية وتم استخدام حالة الطوارئ في إعتقالهم رغم وعود السلطات بعدم استخدامه إلا لمكافحة الإرهاب.

وهذه الإجراءات والأحكام القضائية كشفت أن إلغاء عقوبة الحبس التي زعمت السلطات المصرية أنها ألغتها ما هي إلا خدعة قانونية خاصة بعد تعديل قانوني الإجراءات الجنائية والمرفعات والذان ألغيا الطعن بالنقض على الأحكام الصادرة بالغرامة التي تقل على ٢٠ ألف جنيه مصري ٣ آلاف دولار تقريباً أو الحبس لمدة لاتقل عن عام من اللجوء ألى محكمة النقض وهي العقوبة التي نصت عليها التعديلات الاخيرة في قانون العقوبات الخاصة بجرائم النشر وبذلك حرم كل من يعمل بالصحافة بكافة أنواعها من الدرجة الثالثة للتقاضي.

في يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير ألقت السلطات المصرية القبض على الصحفية هويدا طه التي تعمل معدة برامج في قناة الجزيرة الفضائية بسبب ما وصفوه بأنها تحمل معها أفلام ملفقة لعمليات تعذيب ومنعت السلطات المصرية هويدا من السفر إلى قطر.
وذكرت المصادر القضائية أن هويدا احتجزت بتهمة الأضرار بالمصالح القومية للبلاد وحيازة أفلام ملفقة.
وبتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير أفرجت السلطات الأمنية عن هويدا طه، بعد أن دفعت كفالة قدرها عشرة الاف جنيه (٢٨٠٠ دولار).
ووجهت نيابة أمن الدولة العليا التي حققت مع هويدا ليومين إتهامات بممارسة أنشطة من شأنها الاضرار بالمصالح القومية والاساءة لسمعة مصر من خلال اختلاق مشاهد تمثيلية لعمليات تعذيب مفبركة والشروع في نشرها.
استمر التحقيق مع هويدا لساعات طويلة، كما قضت ليلة في الحبس إثر رفض النيابة الإفراج عنها مؤقتا بالرغم من ضمان تقدم به ثمانية محامين وممثلون عن منظمات حقوق الإنسان ولجنة الحريات في نقابة المحامين بالعودة في الصباح.
تركز التحقيق معها علي مشاهد Reconstruction أو إعادة تمثيل لروايات بعض من تعرضوا للتعذيب.
وكانت هويدا قد أبلغت السلطات الأمنية بقيامها بتصوير البرنامج وطلبت إستضافة شخصيات من أجهزة الأمن لتضمين وجهة نظرهم في البرنامج، وعندما لاحظت أنها تتعرض لمطاردات أمنية أثناء العمل عرضت عليهم أن يشاهدوا الشريط بأنفسهم.

وبتاريخ ١ شباط/ فبراير حددت محكمة جنح مدينة نصر جلسة بتاريخ ٧ شباط/ فبراير لبدء محاكمة هويدا طه متولي بتهمة "الإضرار بالمصالح القومية"، وفي شهر أيار/ مايو أصدرت محكمة جنح النزهة حكماً على معدة برامج الجزيرة "هويدا طه" بالحبس ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة ألاف جنيه وغرامة عشرون ألف جنيه ومصادرة المضبوطات "الشرائط وجهاز كمبيوتر محمول"، وكانت المحاكمة التي استغرقت ما يزيد عن ثلاثة أشهر وشارت تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية التي راقبت المحاكمة أنها قد شابها العديد من التجاوزات ضد هويدا طه.
وقد عوقبت هويدا طه بالمادتين ٨٠ (د) فقرة ١، ١٧٨ مكرر (ثانياً) فقرة ١ من قانون العقوبات، وهما مادتين تتعلقان بإذاعة الأخبار "الكاذبة" التي "تسيء لسمعة البلاد" وهو ما لم يتوافر في قضية هويدا طه، حيث أن هذه الأخبار تتعلق بقضايا حقيقية فصل فيها القضاء مما ينفي عنها الكذب، فضلاً عن أن التعذيب هو ما يسيء لسمعة البلاد وليس الإعلان عنه، مما ينفي أي وجود للتهمة الثانية.

بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير استبعدت إدارة مجلة "مدارس الأحد" رئيس تحريرها أكرم حبيب بسبب تغطيته الخبرية الواسعة لمؤتمر العلمانيين والمشاركة في فعالياته، وانتقاداته الدائمة لسياسة البابا شنودة والمحاكمات الكنسية، ومعارضة التوسع في شلح الكهنة (إقالتهم) والتشدد في المحاكمات الكنسية.
وينظر إلى "مدراس الأحد" كواحدة من أبرز المجلات القبطية وأقدمها، حيث أنشئت قبل ٦٠ عامًا وتولى رئاسة تحريرها البابا شنودة نفسه في الفترة من عام ١٩٥٠م إلى ١٩٥٤م.
وكانت المجلة التي تهتم بالوعظ والإرشاد تتبنى فكراً إصلاحياً وثورياً في حقبة الأربعينات والخمسينات، إلا أن اللهجة الإصلاحية خفضت نسبياً بمجيء البابا شنودة لرئاسة الكرسي البابوي. لكن المجلة العريقة لا تزال تتبنى بعض الأفكار الإصلاحية، الأمر الذي أدخلها في صدامات مع الكنيسة والبابا شنودة نفسه.
أصدرت محكمة جنح مستأنف الوراق **يوم ٢٧ شباط/ فبراير / ٢٠٠٧** حكماً بتغريم رئيس تحرير جريدة الدستور إبراهيم عيسى والصحفية سحر زكي المتهمان بإهانة رئيس الجمهورية وتكدير الأمن والسلم العام وإذاعة أخبار كاذبة طبقاً لما ورد في الدعوى رقم ٢٢٣٧٨لسنة ٢٠٠٦، وبلغ مقدار الغرامة ٢٢٥٠٠ جنيه مصري.

وتعود وقائع الدعوى إلى شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ حيث نشرت جريدة الدستور في عددها رقم ٥٥ الصادر في ٢٠٠٦/٤/٥ م خبراً صحفياً بعنوان "مواطن من وراق العرب يطالب بمحاكمة مبارك وأسرته ورد خمسمائة مليار جنيه قيمة القطاع العام والمعونات الخارجية" وهو الخبر المحرر بمعرفة الصحفية سحر زكي وهو لا يعد أكثر من نشر وقائع حدثت بالفعل وسبق وأن حكمت محكمة جنح الوراق في ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٦ بالحبس سنة لكل من عيسى وسحر وخففت المحكمة الخيرة الحكم إلى الغرامة لكن حكم الغرامة في ذاته يأتي ليؤكد الإدانة في سياق سياسة الدولة لقمع حرية الرأي والتعبير التي طالت المدون عبد الكريم سليمان وصحفية الجزيرة هويدا طه وحملة التشهير الواسعة التي طالت هالة سرحان والمفكرة نوال السعداوي وآخرون رغم كل مزاعم الإصلاح الديمقراطي التي يصدع بها النظام رؤوسنا.

أصدرت محكمهة جنح محرم بك بالأسكندرية، في نهاية شهر شباط/ فبراير حكماً على المدون المصري كريم عامر بالسجن ٤ سنوات، بتهمة أزدراء الدين الإسلامي وإهانة رئيس الجمهورية.

وكانت السلطات الأمنية قد ألقت القبض على المدون المصري كريم عامر واحتجزته لمدة ١٢ يوم في نهاية أكتوبر ٢٠٠٦ دون مسوغ قانوني ودون عرضه على جهات التحقيق المختصة، بسبب آراء نشرها على المدونة الخاصة به تناول فيها أحداث الفتنة الطائفية في الإسكندرية، وبعد أن أفرجت عنه السلطات الأمنية قامت جامعة الأزهر التي يدرس بها بفصله من الدراسة، وقدمت بلاغاً ضده للنيابة العامة، التي حققت معه وتم حبسه ٤ أيام على ذمة التحقيق، وتم تجديد حبسه أربعة مرات لمدة خمسة عشر يوم لأسباب واهية حتى ديسمبر ٢٠٠٦، وحرمته من لقاء هيئة الدفاع عنه التي لم تتمكن من إبداء دفاعها ودفوعها أمام جهات التحقيق، وكانت الأجهزة الأمنية تعامل المتهم بقسوة وتدعي عدم مثوله للتحقيق أمام النيابة لمنعه من اللقاء مع هيئة الدفاع، التي تقدمت بشكوى أكثر من مرة لجهات التحقيق التي لم تستجب للتحقيق في تلك الشكاوى.

وفي خطوة مفاجأة أحالت نيابة أمن الدولة المتهم إلى محكمة جنح محرم بك بالأسكندرية، في الجنحة رقم ٨٨٧ لسنة ٢٠٠٦ **بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧**، إلى أن أصدرت الدائرة حكمها القاسي على كريم عامر بالسجن أربع سنوات في ٢٠٠٧/٢/٢٢، وكانت الدائرة التي أصدرت حكمها قد حرمت هيئة الدفاع عنه من المرافعة الشفهية واكتفت بالسماح لها بتقديم مذكرات، وهو ما يعد إخلالاً بحق المتهم في إبداء دفاعه ودفوعه، في مخالفة للمادة ١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي أكدت على حق المتهم في محاكمة عادلة ومنصفة، وحق هيئة دفاعه في إبداء دفاعها ودفوعها أمام تقاضيه الطبيعي.

كما قام مأمور سجن برج العرب بتوقيع عقوبة الحبس الإنفرادي على كريم عامر لمدة ٦٥يوماً بدءاً من ٤آذار/ مارس وحتى ٨ أيار/ مايو ٢٠٠٧م ودون قرار تأديبي وبالمخالفة للقانون.

بتاريخ ٤ شباط/ فبراير أصدر رئيس البرلمان المصري قراراً بمنع الصحافيين البرلمانيين المصريين من تصوير جلسات البرلمان إلا لمدة خمس دقائق فقط، مما أدى إلى إدانة القرار من كافة الصحف المصرية والنقابة كما تم تنظيم مظاهرة نددت بـ"المناخ المعادي للمصورين الصحافيين"، والتضييق عليهم أثناء تأدية عملهم، من قبل السلطات المصرية.

وشارك في المظاهرة التي نظمها عشرات المصورين الصحافيين، مندوبون لوكالات أنباء وفضائيات أمام مقر نقابة الصحافيين بوسط القاهرة، وكان القرار صدر عقب قيام صحيفتان بنشر صورة لرئيس الحكومة المصرية الدكتور أحمد نظيف، وهو يتسلى بـ"قزقزة" بذور اللب داخل قاعة مجلس الشعب أثناء مناقشة البرلمان لتقرير الرد على سياسات الحكومة، وقال مصورون أنهم فوجئوا بعد نشر الصور، بقرار أصدره الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب (البرلمان) بمنعهم من الحضور داخل قاعة المجلس للتصوير إلا لمدة خمس دقائق فقط تكون لإلتقاط "صور رسمية"، قائلين أنه إجراء غير مسبوق.
وقال الدكتور سرور "إن المجلس لم يصدر أي قرار بمنع المصورين من أداء عملهم، لكن تقرر فقط تنظيم عملهم ووجودهم داخل قاعة المجلس أسوةً بما يتم في غالبية برلمانات العالم".
ورفع المصورون المتظاهرون لافتات ورقية استنكروا فيها منعهم من التصوير والإعتداءات المتكررة عليهم من المصادر والشرطة. ومن هذه اللافتات "أوقفوا مهاجمة المصورين"، و"صورتنا ترصد عنفكم"، و"كاميراتنا ترصد انتهاكاتكم".
ويحصل المصورون البرلمانيون على تصاريح خاصة يتمكنون من خلالها تغطية الجلسات وأعمال اللجان النوعية، لكن بعد ارتفاع عدد النواب المعارضين داخل مجلس الشعب منذ أواخر عام ٢٠٠٥ إضافةً لزيادة عدد الصحف المصرية ومندوبيها في البرلمان، وقعت مشادات بين

نواب من الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) ونواب من المعارضة، امتدت إلى الاشتباك مع المصورين الصحافيين بالبرلمان، لأنهم كانوا يسجلون بالصورة وقائع تلك المشادات.

وفي ٤ شباط/ فبراير قامت السلطات الرقابية في مصر بمصادره ستة كتب روائية لدار الآداب البيروتية وكتابين لدار الجمل منهم كتاب يتم تداوله فى الأسواق على مدار عشر سنوات سابقة.
من أهم الكتب المصادرة رواية زوربا للأديب اليوناني العالمي نيكوس كزانتزاكس التي عولجت سينمائياً تحت نفس الاسم وعرضت في التليفزيون المصري عدة مرات وأيضا كتاب بعنوان المهدي المنتظر عند الشيعة الإثنى عشرية للمفكر العراقي جواد علي وكتابين للأديب التشيكي ميلان كونديرا بالإضافة إلى كتابين للكاتب والناقد المصري ادوارد الخراط.

شهر الإنتهاكات

بتاريخ ٢١ آذار/ مارس ألقت الشـــرطة القبض على عضو مجلس نقابة الصـحافيين المصريين محمد عبد القدوس أثناء توجهه للمشاركة في تظاهرة احتجاجية على التعديلات الدستورية كان يفترض أن تتم أمام مجلس الشعب في وسط القاهرة.
تم اعتقال عبد القدوس وأحد المدونين المصريين الذي يكتب مدونة شهيرة إسمها مالكوم اكس لدى اقترابهما من مجلس الشعب المصري. وأطلق سراح عبد القدوس بعد عدة ساعات.

وقامت قوات الأمن **يوم ٢٥ آذار/ مارس** باحتجاز عدد من المدونين لمنعهم من الإحتجاج على التعديلات الدستورية ومن بين المحتجزين:
عمر الهادي (مدون إنترنت)؛
محمد جمال (مدون إنترنت)؛
مالك مصطفى (أخلي سبيله بعد ساعاتٍ قليلة)؛
كريم الشاعر (مدون إنترنت)؛
عمر مصطفى (مدون إنترنت)؛
أدهم الصفتي (مخرج أفلام)؛
جانو شربل (صحفي لبناني)،

بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس أعلن المهندس عبد العزيز الحسيني عضو مجلس الإدارة المنتدب لجريدة الكرامة بأنه تم إعاقة توزيع جريدة الكرامة العدد الـ (٧٤) بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٧م، والذي كان مقرراً نزوله إلى الأسواق مساءً ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧، إلا أنه لأسباب غير معروفة تم تأخير التوزيع إلى أن صدر صباح الأحد ٢٥ آذار/ مارس، ثم تم سحب العدد من الأسواق بعد تداوله ومصادرته من جميع أماكن التوزيع من قبل أجهزة الأمن.
وكان العدد (الكرامة) قد صدر متشحاً بالسواد ومعنون بـ (إستفتاء مبارك باطل) وقد جاء على صفحتها بوستر لحركة كفاية تحت عنوان (معاً لخلع الديكتاتور)، يدعو إلى مقاطعة الإستفتاء والتظاهر والإعتصام.

بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ذكرت صحيفة "المصريون" أن أجهزة الأمن احتجزت مراسلها بالدقهلية عبدالرحمن سامي لعدة ساعات داخل قسم السنبلاوين وصادرت الكاميرا الخاصة به بسبب تصويره لأحداث عنف بين الأهالي وبعض أفراد الشرطة فى زي مدني، وذلك عندما كان يقوم بتغطية إحتجاج الأهالي على تثبيت أجهزة التقوية الخاصة بشبكة الهاتف المحمول الثالثة فوق منازلهم وقتما جاءت حشود من الأمن المركزي لحماية مهندسي الشركة من الأهالي.

وكان الزميل سامي يقوم بتصوير تلك الأحداث، فوجئ بالملازم محمد إمام يقوم بتوقيفه ودفعه إلى داخل ميكروباص أجرة يحمل لوحات معدنية- أجرة الدقهلية ٤٣٢١-، وقد أقتيد لمركز شرطة السنبلاوين حيث صودرت الكاميرا الخاصة به واستجوب عدة ساعات وتم الإفراج عنه بعد احتجاز دام ٦ ساعات وتهديد بالاعتقال إذا تكرر الأمر.
التحقيق مع المدون عمرو غربية وإخلاء سبيله بكفالة ٢٠٠جنيه بناءً على تقرير منحاز لشرطة الحاسبات الآلية تم التحقيق مع المدون عمرو غربية "حائز على جائزة أحسن مدونة عربية من هيئة دويتش فيلله ٢٠٠٥" وتم إتهامه بالسب والقذف في حق قاضي وذلك بسبب ما تدعيه شرطة الحاسبات الآلية من وجود تعليقات تمس القاضي على مدونته، أي أن السب والقذف المزعوم به جاء على التعليقات وليس عما كتبه! وقد أفرج عنه بعد دفع كفالة ٢٠٠جنيه.

بتاريخ ١٤ نيسان/ أبريل اعتقلت السلطات المصرية الصحافي والمدون عبد المنعم محمود مراسل قناة الحوار في القاهرة، وصاحب مدونة " أنا إخوان" أثناء توجهه إلى خارج البلاد في مهمة عمل.
وأعربت قناة الحوار في بيان لها عن استهجانها باعتقال مراسلها في مطار القاهرة وحبسه على ذمة التحقيق، وذكرت أن الإعتقال جاء بعد يومين على تغطية عبد المنعم لمؤتمر منظمة العفو الدولية بنقابة الصحافيين والذي كشف خلاله انتهاكات الأجهزة الأمنية في مصر، إضافةً إلى شهادة حول التعذيب أدلي بها للمؤتمر الخامس للحملة الدولية ضد الإحتلال الأمريكي والصهيوني.
وفي اليوم التالي للقبض عليه، أمام النيابة العامة في شبرا الخيمة، بشمال القاهرة، وُجهت إليه تهم الإنتماء إلى جماعة "الأخوان المسلمون" المحظورة؛ وتمويل أنشطة سياسية طلابية في معهد التعاون الزراعي في شبرا الخيمة؛ وتحريض بعض الطلاب هناك على تنظيم موكب على نمط الميليشيا؛ والإساءة إلى صورة مصر من خلال الاتصال بوسائل الإعلام الأجنبية وجماعات دولية معنية بحقوق الإنسان لنشر أنباء التعذيب في مراكز الشرطة، وأمرت النيابة العامة بحبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، وجُدد أمر الحبس أخيراً في ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، لإجراء مزيد من التحقيقات بخصوص التهم المنسوبة إليه.

بتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو قام بعض أنصار النائب في مجلس الشعب (البرلمان) المصري عن الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم هاني سرور بالإعتداء بالضرب على مصورين وصحافيين في أولى جلسات محاكمته بتهمة توريد أكياس دم ملوثة إلى وزارة الصحة.
وكانت النيابة المصرية قد أحالت سرور رئيس مجلس إدارة شركة هايدلينا للصناعات الدوائية المتطورة وستة آخرين إلى المحاكمة بعد إتهامه بتوريد آلاف أكياس الدم الفاسدة إلى مستشفيات وزارة الصحة.
قام أنصار سرور وشقيقته نيفان المتهمة في القضية بالإعتداء على الصحافيين والمصورين الذين كانوا يحضرون أولى جلسات المحكمة التي عقدت في محكمة جنايات القاهرة.
كما قاموا بتحطيم بعض الكاميرات الفوتوغرافية وكاميرات الفيديو التابعة للمصورين للحيلولة دون قيامهم بتصوير المتهمين خلال خروجهم من قفص الإتهام.

حملات تشهير

شهد ت الشهور الستة الماضية حملات تشهير واسعة ضد بعض الكتاب والصحفيين طالت الدكتوره هالة سرحان مقدمه برنامج هالة شو الذي يذاع على قناة روتانا بسبب برنامج حول اعترافات بنات الليل وقامت الصحافة الموالية للحكومة بهجمة شرسة عليها لإتهامها بالإساءه إلى الفتيات والنساء المصريات وأن الإعترافات ملفقه وأنها استأجرت فتيات للقيام بدور فتيات

ليل كما تم تقديم عدة بلاغات للنيابة والتي باشرت التحقيق بسرعة مما أدي إلى وجود إنطباع بأن الحملة مقصودة ومازالت التحقيقات مستمرة لوجود هالة سرحان في الخارج.

كما شهد النصف الأول حملة أخرى ضد الكاتبة والمفكرة الدكتورة نوال السعداوي بعد تسريب أنباء عن صدور قصة لها بعنوان استقالة الآلهه، التي لم تصدر حتى الآن.

كما تعرض المفكر الاسلامي د.محمد عمارة، لحملة مماثلة من منظمات قبطية بسبب كتابه "فتنة التكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية" نصوص وإشارات اعتبرتها الكنسية تحريضاً صريحاً على إباحة دماء غير المسلمين، الأمر الذي أعقبه قيام د. عمارة بتقديم إعتذار وتفسير للخطأ الذي وصفه بأنه غير مقصود. وعليه قامت وزارة الأوقاف بسحب الكتاب من السوق على أن يتم إصداره في طبعة جديدة وحذف العبارات التي وردت في الطبعة الأولى وتسببت في إثارة الأزمة الأخيرة، غير أن الكنسية رفضت اعتذار د. عمارة وقامت بتقديم بلاغ ضده للنيابة العامة تتهمه فيه بإزدراء الأديان لما يتضمنه كتابه من العديد من العبارات التي تستبيح دماء غير المسلمين.

المغرب

الغلاف العام للحريات الإعلامية في المغرب خلال النصف الأول ٢٠٠٧

في الوقت الذي وجهت فيه انتقادات لحال الحريات الإعلامية في المغرب من منظمات دولية أكدت النقابة الوطنية للصحافة المغربية في تقريرها السنوي حول الممارسة الإعلامية في المغرب الذي أصدرته بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة "وجود اتساع نسبي لفضاء الحرية" منذ عام.

أوضح التقرير ان عوامل داخلية وخارجية وراء الاتساع النسبي، منها النضال الذي تخوضه المنظمات المدافعة عن حرية الصحافة والتعبير، في مقابل أساليب وأشكال متطورة لمحاولة خنق هذه الحرية.

ولم يشهد المغرب اعتقال أي صحافي منذ ٢٠٠٣ أو منع صحافيين من مزاولة المهنة منذ ٢٠٠٤ لذا ترى النقابة المغربية أنه "لا يمكن الحديث عن حرية الصحافة بشكل مطلق".

وحتى بداية شباط/ فبراير واصلت أغلب الصحف المغربية نشر افتتاحيات ومقالات تحليلية تعلق فيها علي قرار العاهل المغربي عدم مقاضاة يومية الصحيفة التي نشرت ملفا اعتبر متضمنا لاتهامات خطيرة تصل إلى درجة القذف.

وكانت الصحيفة نشرت ملفا تحت عنوان كذبة بترول تالنسيت يتضمن اتهاما للعاهل محمد السادس بتلقي هدية من سعوديين بمبلغ ١٣ مليون دولار، واعتمدت الجريدة في ذلك علي رسالة سبق أن وجهت الي الملك من طرف مدير شركة أمريكية كانت قد تكلفت بالبحث عن البترول في جنوب شرق البلاد. وبادرت الصحيفة الي تعميم بيان اعتذار علي مختلف وسائل الاعلام المحلية، وأعلنت أنها ستحتجب عن الصدور لفترة مؤقتة وذلك لاختلالات في سير عملها.

إلا أن المركز المغربي لحقوق الإنسان (مستقل) أعرب عن قلقه واهتمامه البالغين مما وصفه سلسلة التراجعات المسجلة خلال الآونة الأخيرة على مستوى ممارسة حرية الرأي والتعبير

والصحافة والنشر بالمغرب والمتمثل حسب المركز في المتابعات القضائية لعدد من الصحافيين والمرتبطة بقضايا النشر والتعبير عن الرأي، ومنع منشورات من الصدور.

أشار المركز إلى أن الصحفيون لا يزالون يتعرضون لمضايقات بسبب ممارستهم المهنية ودعا السلطات المغربية إلى العمل علي احترام حرية وممارسة الصحافة وحرية النشر، والابتعاد عن اعتماد المقاربة الأمنية في التعاطي مع قضايا الصحافة والنشر ووقف كل الاعتداءات والمضايقات التي تتعرض لها الصحافة المغربية والمطابع التي تطبع الجرائد، وتمكين الصحافيين من حقوقهم المضمونة بموجب الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب وعلي رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأكدت لجنة حماية الصحفيين في تقرير جديد أطلقته مطلع يوليو ٢٠٠٧ بعنوان "الواجهة المغربية"، أن السلطات المغربية أصبحت تعتمد على نظام خفي من أساليب السيطرة القضائية والمالية للتحكم بالصحافة المستقلة.

وقالت اللجنة أنه في سلسلة من الملاحقات القضائية المسيسة خلال السنتين الماضيتين، تم فرض غرامات مالية باهظة على خمسة صحفيين مغاربة على الأقل، كما صدرت بحق خمسة صحفيين آخرين أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ، وصدر أمر على صحفي آخر يمنعه من مزاولة مهنة الصحافة.

وأضافت "استغلت السلطات القضاء المسيس وقانون الصحافة المتشدد لقمع الصحافة. فالحظر القانوني الواسع على النيل من النظام الملكي والإسلام، وانتقاد مؤسسات الدولة كالجيش والقضاء، وفرت للمدعين العامين والقضاة وسائل مفيدة لمعاقبة—وردع—الصحافة الناقدة. وقد تم استهداف المطبوعات التي نشرت انتقادات للنظام الملكي، وتم فرض عقوبات شديدة على الصحفيين الذين يعتبرون غير خاضعين لسيطرة القصر".

وكتب معدا التقرير، جويل كمبانا وكمال العبيدي، من لجنة حماية الصحفيين: "بعد مرور ثماني سنوات على حكم الملك محمد السادس، ينبغي على قادة المغرب ترجمة أقوالهم إلى أفعال لإظهار التزامهم المعلن بنشر الديمقراطية وحرية الصحافة".

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير واجه صحافيان يعملان لمصلحة مجلة "نيشان" الأسبوعية، إدريس كسيكس (مدير المجلة)، وسناء العاجي احتمالات بالسجن مدّة ٣ إلى ٥ أعوام جراء قيامهما بنشر موضوع مطوّل تضمن نكاتا سخرت من الدين الإسلامي والرسول محمد (ص).

وقال صحافيون في المجلة ذاتها إنهم تلقوا تهديدات من طرف بعض الإسلاميين، لكنها لم ترق للقتل، علاوة على أنهم اعتبروا من قبلهم "خارج ملّة الإسلام".

وأصدرت المجلة بيان اعتذار لكلّ من اعتبر أن الموضوع كان به مساس بالعقيدة، لم تقصد السخرية من الدين الإسلامي، و"الثقافة الإسلامية ليست محلّ مزايدات".

ونشر الموضوع على ١٠ صفحات، وحمل عنوان "كيف يضحك المغاربة" تم فيه استنطاق علماء اجتماع وفنانين ومهتمين بالتراث المغربي إضافة إلى حفظة نكات مغربية، واشتمل على نماذج من النكات التي تتعرض للدين والسياسة والعلاقات الاجتماعية والجنس.

وفي الأسبوع الأخير من ديسمبر ٢٠٠٦، كانت الحكومة المغربية حظرت مجلة "نيشان" (مباشر) الاسبوعية بتهمة "المساس بالدين ومشاعر المغاربة" لانها نشرت "نكاتا" حول الرسول (ص) والملك الحسن الثاني وممارسة الجنس.

وفي بيان قرر رئيس الوزراء ادريس جطو "منع عرض مجلة نيشان في الأماكن العمومية وكذا اذاعتها بأي وجه من الوجوه تنفيذا للفصل ٦٦ من قانون الصحافة وذلك على اثر نشر هذه المجلة نكاتا تتضمن مساسا بالدين وبمشاعر المغاربة".

كما قرر ملاحقة مديرها ادريس كسيكس والصحافية سناء العاجي بتهمة "المساس بالدين الاسلامي" ونشر وتوزيع مكتوبات مخالفة للاخلاق والعادات". وحدد الثامن من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ موعد جلسة المحاكمة في الدار البيضاء.

وشهدت هذه المجلة التي صدرت في سبتمبر/ايلول ٢٠٠٦، رواجا سريعا لدى الشبان بشكل خاص لما تميزت به لهجتها من تحرر لا سيما انها تكتب باللغة العربية الدارجة المغربية.

و بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير حكمت المحكمة الابتدائية بمدينة الدار البيضاء بالسجن ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ لصحفيي مجلة "نيشان" بتهمة نشر نكات تسيء للدين الإسلامي.

كما تضمن الحكم منع المجلة "نيشان" من الصدور لمدة شهرين وتغريمها ثمانين ألف درهم مغربي (٩٣٢٠ دولارا).

بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير وصف وزير الاعلام المغربي نبيل بن عبدالله الخميس استقالة ابوبكر الجماعي من منصبه كمدير لصحيفة الاندبندنت (المستقلة) الاسبوعية المغربية بانها امر مؤسف.

وقال في تصريح لوكالة فرانس برس ان الاستقالة مؤسفة غير ان الغرامة القضائية التي يتعين عليه دفعها نجمت عن محاكمة لا دخل للدولة فيها.

وكان الجماعي الذي حكم عليه في ٢٠٠٦ بغرامة باهظة بقيمة ثلاثة ملايين درهم مغربي (٢٧٠ الف يورو) في قضية تشهير اعلن استقالته من منصبه لـ تأمين بقاء الصحيفة.

وقال في مؤتمر صحافي انه فضل الاستقالة علي رؤية صحيفته تغرق.

ونددت نقابات الصحافة المغربية ومنظمة مراسلون بلا حدود بموقف الحكومة المغربية ازاء الصحيفة.

بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس تعرض مراسل صحيفة يوميات الناس في خنيفرة الصحفي عز الدين غيظ (٤٤ عاما) لتهديدات بالقتل.

وغيظ معروف بتحقيقاته في نشاطات بعض الشخصيات المحلية غير الشرعية واستغلالهم للسلطة.

وأودع عز الدين غيظ شكوى لدى النيابة العامة في خنيفرة إثر تلقيه اتصالات مجهولة الهوية خلال شهر هددته بالقتل ما لم يتوقف عن الكتابة. ففتح تحقيق في القضية إثر استماع المدّعي العام لتسجيل صوتي احتفظ به الصحافي على هاتفه الخلوي.

موريتانيا

الغلاف العام للحريات الإعلامية في موريتانيا خلال النصف الأول ٢٠٠٧

تباينت آراء الشارع الموريتاني بخصوص المضايقات التي تعرضت لها الصحف المستقلة من قبل رجال الأعمال والسياسة، ورأت فئة عريضة من الموريتانيين أن مقاضاة الصحف يمكن أن تلحق بأزمات عديدة عاشتها البلاد منذ تنصيب الرئيس الجديد كأزمة نقص المياه والكهرباء وفضيحة المخدرات، وأنه أريد لها أن تظهر حين يقارن الموريتانيون بين الأمس واليوم.

وكانت الشرطة قد استدعت أربعة من مدراء الصحف المستقلة للتحقيق معهم في مقالات نشرت بصحفهم تتهم سياسيا شهير بترويج المخدرات، ورغم ما تمر به البلاد من انفتاح سياسي والتعديلات التي طرأت على قانون الصحافة فان تقديم الصحفيين الى العدالة وحبسهم دون محاكمة مع عتاة المجرمين، يؤكد أن القوانين لا تزال عاجزة عن حماية الأقلام الحرة في ابداء رأيها في وقائع وأحداث تعيشها البلاد.

ويبدو أن الأزمة التي عاشتها الصحافة في موريتانيا خلال النصف الأول من العام الحالي مرتبطة أساسا بقضية المخدرات فبعد فشل السلطات في احراز تقدم في الملف أخذت الصحافة على عاتقها هذه القضية، مما أثار غضب واستياء بعض المتنفذين الذين تحوم الشكوك حولهم..

وتعد هذه هي المرة الأولى التي تصطدم فيها الصحافة المستقلة بالسلطة منذ انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله.

وكانت الحكومة الموريتانية قد صادقت قبل أشهر على قانون جديد للصحافة يتضمن إلغاء قيود الاصدار عن طريق نظام التراخيص الذي كان ساريا من قبل بنظام جديد يقوم على اساس طلب التصريح بالاصدار، كما يتضمن القانون الجديد الغاء عقوبة المصادرة التي كانت تلجأ اليها السلطات الادارية لعقاب الصحف.

وبموجب القانون الجديد فإن الرقابة على الصحف والمطبوعات تنتقل إلى هيئة عليا مكلفة بالصحافة بدلا من وزارة الداخلية، غير ان القانون الجديد عاد ليؤكد عقوبة الحبس في قضايا النشر.

وكانت الحكومة قد كلفت اللجنة الاستشارية التي شكلتها بتقديم اقتراح لقانون الصحافة الجديد، وقانون آخر لقطاع الإعلام السمعي البصري، ويحدد قانون الصحافة الجديد جملة من المعايير المتعلقة بالحق في الإعلام وحيثياته الدستورية والشرعية والمهنية وبتحديد سلطة التنظيم الخاصة بقطاع الصحافة، فضلا عن تعريف الصحفي المهني، وتحديد القواعد المطبقة على الطباعة والنشر والصحافة الدولية وحق الرد، وكذا الترتيبات المتعلقة بالجنح والجرائم التي قد تترتب عن طريق الصحافة أو عن أي وسيلة نشر أخرى، ومن جهة ثانية يطرح القانون الجديد مبدأ مساعدة الدولة للصحافة، كما يعهد للنصوص التنظيمية بتحديد الشروط والإجراءات المتعلقة بذلك.

وبحسب تقرير صدر بداية يوليو عن منظمة المادة ١٩ فإن حرية التعبير في موريتانيا تعاني من ارتفاع أسعار الصحف وقلة التوزيع ونقص تدريب الصحفيين والمحامين في مجال حقوق الإعلام.

كما أن موريتانيا هي الدولة الوحيدة بغرب إفريقيا التي لا توجد بها قنوات إذاعة أو تلفاز مستقلة. ومما يزيد الأوضاع سوءا نقص المهنية في هذه الصناعة والقيود المفروضة على الحصول على المعلومات.

إنتهاكات الحريات الإعلامية

بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس اقتحمت مجموعة من أنصار المرشح للانتخابات الرئاسية الموريتانية رشيد مصطفى، مكتب قناة الجزيرة في نواكشوط، وهددوا العاملين في المكتب، كما وجهوا السب والشتم والتهديد بالقتل لمدير المكتب الزميل محمد باب ولد اتفاغ ومراسل الجزيرة نت الزميل أمين محمد.

وذكرت الجزيرة أن أنصار المرشح كانوا يحتجون على عدم تغطية الجزيرة للمؤتمر الصحفي الذي عقده المرشح المذكور بعد الشوط الأول من الانتخابات، والذي حصل فيه على نسبة تقل عن ١%.

بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو أطلق سراح المدير الناشر لجريدة "الأقصى" عبد الفتاح ولد أعبيدنا بعد أن أمضى بالسجن أربعة أيام رهن الحبس الاحتياطي إثر نشر صحيفته مقالا يربط بين شحنة المخدرات ونشاط رجل الاعمال محمد ولد بوعماتو، هذا الأخير الذي لم يتوانى عن رفع دعوى قضائية ضد الصحفي فأمر قاضي التحقيق بسجنه على الفور بتهمة "القذف من خلال النشر".

بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو استدعت الشرطة القضائية احمد ولد الوديعة رئيس تحرير جريدة "السراج" للاستماع الى افادته بشأن الدعوى القضائية التي رفعها عليه أشبيه ولد الشيخ ماء العينين زعيم حزب الجبهة الشعبية متهما إياه بالتشهير به والزج باسمه في ملف المخدرات عبر مقالات نشرت على موقع اليكتروني محسوب على التيار الإسلامي.

وهي نفس التهمة التي رفعها ولد الشيخ ماء العينين على ثلاثة صحف موريتانية في ٢٨ **أيار/ مايو** هي "الفجر" و"العلم" و"لوتانتيك"، وكان السياسي ولد الشيخ ماء العينين الذي استجوبت الشرطة قبل ذلك بأسابيع بشأن علاقته بالمتهم الرئيسي بتهريب شحنة ٦٠٠ كلم من المخدرات الى موريتانيا، قد نفى أي علاقة له بفضيحة المخدرات متوعدة بمقاضاة الصحافة التي شهرت به.

المصادر

- ✓ الجزيرة نت
- ✓ صحيفة الغد الأردنية
- ✓ وكالة الأنباء الأردنية "بترا"
- ✓ مركز حماية وحرية الصحفيين
- ✓ المنظمة العربية لحرية الصحافة
- ✓ وكالة عمون للأنباء
- ✓ صحيفة الشرق الأوسط
- ✓ مراسلون بلا حدود
- ✓ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- ✓ وكالة الأنباء الفرنسية
- ✓ الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
- ✓ إيلاف
- ✓ صحيفة السوداني السودانية
- ✓ صحيفة الدستور الأردنية
- ✓ رويترز
- ✓ مركز أنباء الأمم المتحدة
- ✓ مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس
- ✓ المرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والإبداع في تونس
- ✓ الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير "شراكة"
- ✓ صحيفة الوسط التونسية
- ✓ البرنامج العربي للشراكة من أجل التغيير "شراكة"
- ✓ موقع يمن نيوز الإخباري
- ✓ الشورى نت
- ✓ موقع ناس برس الإخباري
- ✓ صحيفة الأيام اليمنية
- ✓ موقع الاشتراكي نت
- ✓ صحيفة كوردستان السورية
- ✓ المنظمة السورية لحقوق الإنسان
- ✓ الهيئة الفلسطينية للثقافة والإعلام
- ✓ المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية
- ✓ لجنة حماية الصحفيين
- ✓ العربية نت
- ✓ صحيفة المصريون المصرية
- ✓ صحيفة الكرامة المصرية
- ✓ الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين
- ✓ وكالة "أصوات العراق" المستقلة
- ✓ وكالة الأنباء الوطنية العراقية – ونا
- ✓ مؤسسة الأرشيف العربي
- ✓ فراس برس
- ✓ الملف
- ✓ صحيفة الخليج الإماراتية
- ✓ وكالة الأنباء السورية- سانا
- ✓ نقابة الصحفيين العراقيين
- ✓ يو بي آي
- ✓ شبكة الأخبار العربية- محيط